الكتاب للجميع
٢٦





كريم مروة

الظاهرة العراقية

قدم للكتاب د. فالح عبد الجبار



مجاناً مع جريدة المدى





■

رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير

فخري كريم

■

فاكس ٧١٧٥٩٤٣
هاتف ٧١٧٠٥١٣-٧١٧٠٣٩٥
almadapaper.com
almada119@hotmail.com
almada112@yahoo.com

سلسلة شعبية تعيد إصدارها

دار المدى للثقافة والنشر

رئيس مجلس الادارة والتحرير
فخري كريم

الاشراف الفني
محمد سعيد الصكار

سورية - دمشق- ص. ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
تلفون : ٢٣٢٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦ فاكس : ٢٣٢٢٢٨٩
www.almadahouse.com E-mail:al-madahouse@net.sy
لبنان -بيروت- الحمراء- شارع ليون- بناية منصور- الطابق الأول
تلفاكس: ٧٥٢٦١٦-٧٥٢٦١٧
E-mail:al-madahouse@idm.net.lb
العراق - بغداد- أبو نواس- محلة ١٠٢- زقاق ١٣-بناء ١٤١
مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
تلفون: ٧١٧٠٣٩٥-٧١٧٠٥١٢ فاكس: ٧١٧٥٩٤٣
almadapaper.com
almada112@yahoo.com almada119@hotmail.com

الكتاب للجميع

٢٦

كريم مروة

الظاهرة العراقية

قدم للكتاب د. فالح عبد الجبار

طبعة خاصة
توزع مجانا مع جريدة (المدى)

دار المدى للثقافة والنشر
٢٠٠٦



الإهداء

إلى الديمقراطيين العراقيين من جيل الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين. وهو الجيل الذي أنتمي إليه. ومنه تعلمت. ومعه، ومع تجاربه في الصواب والخطأ، تكونت المعالم الأولى لشخصيتي الفكرية والسياسية. لقد شق هؤلاء الديمقراطيون، بأفكارهم وبنضالاتهم وبتضحياتهم، الطريق إلى ولادة العراق الجديد، العراق الديمقراطي لجميع أبنائه. وكان شعارهم في ذلك الزمن الجميل والصعب: وطن حر وشعب سعيد. وهو الشعار الذي، حتى وإن غاب من التداول، يبقى الشعار الأساس لإنجاز الولادة الجديدة للعراق المعاصر، الولادة المغمسة بالدم وبالآلام وبالدمار المادي والروحي. إلى هؤلاء، وإلى ورثة نضالاتهم المجيدة، القادمين إلى المستقبل من رحم الأحداث، أهدي هذا الكتاب، وأهدي معه إلى العراق وشعبه أعمق مشاعر الحب. وأردد مع سعد الله ونوس: إننا محكومون بالأمل!

الظاهرة العراقية- الظاهرة اللبنانية

فالح عبد الجبار

الكتابة عن أستاذي كريم مروة مأزق. فكيف لي أن أميزعند القارئ المحبة الخالصة التي أكنها للمؤلف، والمحبة الفكرية الخالصة لهذا الكتاب. وكيف لي أن ابرهن للقارئ أن الحال هو هكذا.

يكتب كريم مروة، اللبناني الأرومة، عن الظاهرة العراقية، وأنا العراقي المنبت أكتب عنه كـ "ظاهرة لبنانية".

في رحلة التقاطع هذه أكثر من معنى رمزي ووجودي.

هناك الإرث الحياتي : مروة قضى ردحاً من شبابه يدرس في العراق، ويحمل بعضاً من روحه المتمرد إلى درجة المشاكسة. وأنا قضيت بعضاً من أحلى سنوات شبابي في لبنان، وبخاصة جنوبه من مرجعيون الى النبطية، أتعرف على قراه ووجوهه، وأحمل بعضاً مما فيه من روح التسامح والقبول بالتنوع.

الكتابة عن العراق صعبة. ولم أجد أستاذي مروة يقبل يوماً بارتياد المسالك السهلة. فديدنه هو التجديد، وكان يرى الى عالم الأفكار الراهن عتيقاً عتقاً قصياً لقد دشن مع جيله القيادي تجديد الحزب الشيوعي اللبناني بتطعيم البعد الطبقي بالبعد-القومي. ثم دشن مع جيلي مشروع تجديد الفكر الاشتراكي.

وها هو اليوم يكتب، بجرأة صعبة، ضد كل الأسمال الفكرية في عالمنا العربي، بمناسبة تناول المشكلة العراقية.

أول هذه الأسمال الفكرية هو القبول بالاستبداد الداخلي بذريعة الهجوم الخارجي (الامبريالي). كريم مروة يصر على الربط، بل يلح على قارئه أن يرى الى حقيقة الاستبداد في العراق.

هذا الكلام قيل، وهنا بيت القصيد،قبل حرب ٢٠٠٣، في ذروة حمى الانفعال القومي بإزاء التحضيرات الأميركية للحرب.

وهو حين يفعل ذلك فإنما ليذكّر قراءه، بمن فيهم قادة الرأي، أن شعارات الحرية والتقدم والوحدة... إلخ، باتت جوفاء، مملة لشدة التكرار، بل ان بعضها خاطئ وملتبس. وهو في هذا يعلي شأن الحريات السياسية كقيمة سامية.

وأكثر من ذلك، يفكك مروة أقنوماً آخر في عُدّة الدوغما العربية، وهو الوصاية على كل الشعوب العربية، وصاية يمارسها بعض أصحاب الفكر القومي وبعض مقلديه من اليسار على العراق وفلسطين ولبنان، لكأنهما ضيعة خاصة له.

ويدرك مروة،بحسه النقدي، أن لا أسهل من نقد الحروب الخارجية، وأن الصعب الحق هو نقد حروبنا الداخلية. وهو بهذا يتحدى المثقف لكي يضطلع بالمهام الصعبة، وأن يكف عن الاستئساد في قضايا لا خطر فيها

ثمة وجهة أخرى في كتابات النقد هذه: الدعوة إلى التفكير المستقل، الملحاح، المنقّب، غير الهياب من تهمة الخروج على إجماع القطيع. ويبدأ هذا بنقد مؤسساتنا نحن، دولتنا نحن، حكامنا نحن، مؤسساتنا الدينية نحن.

إنها دعوة إلى التفكير، البارد كما يقول. ويعترف مروة، بجرأة نادرة مرة أخرى ، ان غزو العراق حقق ما عجز العراقيون عن تحقيقه بأنفسهم.

وهو يرى، خلاف معظم الكتاب العرب، أن ما يحصل في العراق ظاهرة مزدوجة:

تحرر من الاستبداد ، ووقوع تحت الاحتلال في آن واحد. بوسع مراقب ما أن يدّعي أن الشق الاول هو الواقع، كما يمكن أن يدّعي مراقب آخر أن الشق الثاني هو الواقع. مروة يرفض الاثنين . وهذا خروج تام على السائد في التفكير العربي ولربما العراقي ايضاً. وهو خروج يربأ بالتبسيط، ويغامر بالتركيب.

ويلمس مروة جرحاً آخر عراقياً. فهذا البلد متعدد القوميات، وهو يجد في الفيدرالية حلاً لهذه المشكلة التي استنزفت موارد بشرية ومادية هائلة. وتأتي

مجادلة مروة في سياق خاص : اليسار يرفض الفيدرالية رغم جذوره الماركسية التي تحترم حق تقرير المصير أما التيار القومي فيرفض الفيدرالية من منطلق عبادة الدولة المركزية الحديدية. إن التصدي لهذين الوضعين معاً مهمة هرقلية بحق.

ويجاهر مروة بملء الفم: لماذا تقفون مع حق الشعب الأرتيري في الانفصال وتعارضون حق تقرير المصير للقوميات الأخرى في البلدان العربية؟

أخيراً، يحتفي مروة، في هذا السجال، بكرنفال الحرية الدامي العراق: انتخاباته البرلمانية الحرة الأولى. مفارقة ذلك ان هذه الانتخابات تحققت تحت الاحتلال، وهذه صفعة مدوية لكل الشعاراتيين العرب.

سيجد العراقيون في هذا الكتاب همومهم مع المثقفين العرب. كما سيجد المثقفون العرب فيه بعض هموم الفكر العربي من صوت مخالف ، باحث عن مخرج من الأوهام التي فتكت بنا طويلاً.

أخيراً، هذا الكتاب لمسة حنان مؤثرة لدى العراقيين.

تقديم

ليست وظيفة هذا التقديم للكتاب هي الوظيفة التي ترتبط عادة بالمقدمات التي يضعها للكتب مؤلفوها، تعريفاً بها وتسهيلاً لقراءتها. فهذا التقديم هو، في الواقع، استكمال لما عبرت عنه فصول الكتاب من أفكار وآراء ومواقف واستخلاصات حول ما يجري من تطورات ومن تحولات في العراق في هذه الحقبة الصعبة والمعقدة من تاريخه الحديث. ذلك أن فصول الكتاب تقف في متابعة ما يجري في العراق عند المرحلة الإنتقالية من العملية السياسية، ولا تتجاوزها . ولذلك فإن ما حاولت معالجته في هذا التقديم إنما يتعلق بالمرحلة الأخيرة من هذه العملية السياسية. وهي العملية التي تنهي فترة من المخاض السياسي القاسي والعسير، وذلك بتشكيل المؤسسات الدستورية لدولة العراق الجديد. إذ، بانتهاء هذه العملية، يدخل العراق عملياً في التجربة الحقيقية للإنتقال، ولو بالتدريج، ولو بالصعوبات القصوى، من ماضيه القديم والحديث إلى تاريخه الجديد. وهي التجربة التي ينتظر العراقيون نتائجها على الأرض، لا في الأفكار وفي المواقف وفي الرؤى وفي الرغبات، ولا "بالطبع" في المصالح السياسية والطائفية والقومية المتنافرة! وما ينتظره العراقيون من المؤسسات التي تم تشكيلها، بدءاً بالبرلمان الذي منحه أكثر من سبعين بالمائة من الناخبين العراقيين ثقتهم، مروراً برئاستي الجمهورية والبرلمان، وصولاً إلى رئاسة الحكومة وتشكيلتها التي تمت بمشاركة جميع القوى السياسية، ما ينتظره العراقيون من هذه المؤسسات هو أن تستكمل بناء المقومات الأساسية للدولة

الجديدة، الدولة الديمقراطية الفدرالية لعراق سيد حر مستقل، الدولة التي يتوحد فيها وحولها الشعب العراقي بكل مكوناته الإجتماعية والسياسية والدينية والعرقية، من دون تمييز لأحد على أحد، ومن دون أي انتقاص من حقوق أي مواطن، إلى أي فئة من فئات الشعب انتمى. إلا أن ذلك لا يتحقق في الواقع إذا لم يستكمل بناء الإدارة على أسس ديمقراطية، وإذا لم يستكمل بناء المؤسستين العسكرية والأمنية وبناء المؤسسة القضائية، على قاعدة الولاء للوطن وللشعب. إذ أن بناء هذه المؤسسات هو الكفيل باستئصال نظام الإستبداد من جذوره، وبوضع حد نهائي للإرهاب الذي يسفك دماء الشعب العراقي باسم السلفية الدينية الرجعية المصدرة إليه من خارجه ومن خارج تقاليده، وبإجلاء جيوش الإحتلال إجلاءً كاملاً، وتحرير أرض العراق من كل أثر لهذا الإحتلال.

صحيح إن العملية السياسية قد دخلت في مرحلتها الجديدة، بعد ذلك المخاض القاسي العسير، التي لم تنته فصوله بعد. لكن علينا أن نكون واقعيين. فليس من السهل أن تتغير الظروف بين ليلة وضحاها. وعلينا، في الوقت ذاته، أن نقر بأن الديمقراطية لا تأتي دفعة واحدة، وبقرار. بل هي تستكمل بالتدريج، من خلال نشر ثقافة الديمقراطية بكل الوسائل. إلا أن ثمة شرطاً أساسياً لكي تستكمل هذه المهمة. ويتمثل هذا الشرط، أولاً وقبل أي شيء، في وجود رغبة حقيقية لدى القوى السياسية، التي جاءت بها صناديق الإقتراع إلى مواقع القرار، رغبتها بالإلتزام الفعلي وليس النظري، بنشر ثقافة الديمقراطية في المجتمع. ذلك أن افتقاد هذه الرغبة، وافتقاد الإرادة في تحقيقها، من شأنهما أن يؤجلا، ويعطلا حتى، انتشار هذه الثقافة، ورسوخ تقاليدها في الممارسة. ومن شأن تأجيل تعميم هذه الثقافة في الوعي وفي الممارسة أن يحوّل الدولة والمجتمع عن المسار الديمقراطي الذي يسلكه، ولو بصعوبة قصوى، إلى الإتجاه الذي تعبر عنه في الواقع العراقي الراهن الإنقسامات والصراعات الطائفية والمذهبية والعرقية.

غير أن التجربة التي شهدها العراق في السنوات الثلاث العجاف تشير إلى أن لدى العراقيين طموحاً جارفاً إلى تغيير أوضاعهم، وذلك بالإنتقال إلى عصر جديد مختلف عن كل تاريخهم القديم والحديث. وهذا في اعتقادي ما يمكن المراهنة عليه، مع الأخذ في الإعتبار أن للشعب العراقي طقوسه القديمة وطقوسه الجديدة، وله تقاليده وعاداته، وله في تاريخه كله ما يشير إلى استعداده الدائم للنضال بأقسى

أشكاله، ولتقديم التضحيات بأبهظ الأثمان، من أجل تحقيق سعادته. وهذا ما يؤكد قناعتنا بالمراهنة على هذا الشعب في متابعة المهمة السياسية الجارية، والذهاب بها إلى نهايتها السعيدة. نقول ذلك من دون أوهام، ومن دون تفاؤل ساذج. بل بالإستناد إلى الوقائع الراهنة المذهلة التي يشكل الحس الوطني والديمقراطي عند الشعب العراقي أبرز تعبيراتها. ونستند في ذلك إلى قراءتنا لتاريخ العراق، قديمه وحديثه. وهي قراءة تدلنا على أن لهذا الشعب العربي، العريق في قدمه وفي الأدوار الكبيرة التي لعبها في التاريخ، خصوصية يختلف فيها ويتمايز عن الشعوب العربية الأخرى في المشرق وفي المغرب. كما يختلف ويتمايز فيها عن البلدان المجاورة له. ولذلك يمكن القول بأن العراق يشكل اليوم، كما كان يشكل دائماً، ظاهرة خاصة به، هي الظاهرة العراقية بامتياز. إلا أن الشكل الذي تجلت فيه هذه الظاهرة، قديماً وحديثاً، قد اختلف بين زمن وآخر، أي بين شروط تاريخية وشروط تاريخية أخرى. وهذا لعمري أمر طبيعي. فكل حضارت وادي الرافدين، والحضارات التي تلتها في العصور اللاحقة القديمة، والحضارة العربية الإسلامية، والحضارة التي أنشأتها الأمبراطورية العثمانية، جميعها تشير إلى هذه الظاهرة العراقية بكل معانيها ومعالمها. بل إن ثورة العشرين في القرن الماضي، وما تلاها من تداعيات وأحداث، ومن ولادة لدولة العراق الحديث، في ظل الحكم الملكي أولاً، ثم في ظل النظام الجمهوري القصير العمر، نظام ثورة ١٤ تموز، وفي ظل النظام الإستبدادي البعثي، تؤكد جميعها ما نشير إليه حول هذه الظاهرة العراقية، وحول خصوصياتها، وحول تناقضاتها. ولن نغرق القارئ في الحديث عن هذا الماضي بحقباته المختلفة وبتلاوينها. سنكتفي بالإشارة إلى ما يميز هذه الظاهرة في هذه المرحلة الجديدة من تاريخ العراق، المرحلة التي تلت سقوط نظام الإستبداد على يد قوى خارجية بعد أن تعذر سقوطه بقوى داخلية. وهي مرحلة لها خصوصياتها في تاريخ العراق المعاصر، التاريخ الذي يرتبط بميلاد دولة العراق الجديدة.

ما هي الملامح الأساسية للظاهرة العراقية في هذه المرحلة الجديدة من تاريخ العراق؟

أبادر إلى القول، قبل الدخول في الحديث، بأنني لست اختصاصياً في الشأن العراقي. لكنني أزعم بأن علاقتي الشخصية بالعراق، التي تمتد إلى أكثر من نصف قرن، فضلاً عن العلاقة القديمة التي تربط عائلتي الدينية بالعراق، تجعلني في موضع القدرة، ولو بحدود، على معرفة بعض معالم هذه الظاهرة العراقية، ومتابعة تحولاتها.

غير أن ما يعنيني في هذه الظاهرة اليوم هو ما برز منها في الأعوام الأخيرة، قبيل الغزو الأميركي الذي أسقط نظام الإستبداد، وغداة هذا السقوط الذي ترافق ولا يزال مع الأحتلال. فماذا تقدم الأحداث الأخيرة المتسارعة، والتحولات التي رافقتها، من معالم تشير إلى هذه الظاهرة موضوع هذا الحديث الذي أقدم فيه كتابي هذا عن العراق، تحت عنوان "الظاهرة العراقية"؟

لا أظنني بحاجة إلى تكرار ما عبرت عنه كتاباتي خلال الأعوام الثلاثة الماضية، التي يضمها هذا الكتاب. لكن ما أريد استخلاصه من الأحداث والتحولات، إضافة إلى ما جاء في كتاباتي المشار إليها، إنما يتمثل، أول ما يتمثل، بأن الشعب العراقي يمتلك من الحيوية ما يؤهله لتجاوز كل المحن، وكل الصعوبات، وكل التعقيدات، التي تأتي إليه من داخل حدود بلاده، ومن خارجها على وجه الخصوص. وقد دلت المرات الثلاث التي دعي فيها الشعب، باسم القيادة السياسية المؤقتة، التي تم اختيارها ثم انتخابها في ظل الإحتلال، وتحت نيران السيارات المفخخة والعمليات الإنتحارية الهمجية، لإبداء رأيه في شؤون حاضره ومستقبله، دلت على أنه مصمم على الذهاب إلى مستقبل له ولبلده مختلف عن ماضيه وعن حاضره. وهو مستقبل أرى في قراءتي لملامحه الأولى أنه أفضل من كل الماضي بكل المقاييس. صحيح أن الملايين العديدة، التي غامرت في الذهاب إلى صناديق الإقتراع ثلاث مرات غير آبهة بالمخاطر التي كانت تواجهها، لم تكن في أرقى حالات الوعي التي تفترضها مثل هذه العملية الديمقراطية. بل ربما كانت هذه الملايين في أدنى حالات الوعي. إلا أن تلك العفوية ذاتها إنما تدل، فيما يشبه القطع، بأن تلك الملايين من المواطنين بتلاوينهم المختلفة، التي تمثل أكثرية الشعب العراقي، إنما ذهبت إلى ممارسة حقها الديمقراطي، وراء قياداتها السياسية الطائفية والقومية من دون جدال، مدفوعة، بشعور دفين وعميق في اللاوعي، إلى تجاوز ماضيها وحاضرها، في اتجاه ذلك المستقبل الأفضل، المغاير للماضي وللحاضر، حتى وإن كانت لا تعرف شكل ذلك المستقبل، ولا تدرك جوهره، ولا تتوقع بالحد الأدنى من الوضوح انعكاساته على تفاصيل حياتها. ولهذه الحالة في تاريخ الشعوب نماذج كثيرة، تختلف في خصوصياتها بين شعب وآخر، وبين حقبة وأخرى من تاريخ كل شعب. وهي حالات توقف عندها كلاسيكيو الماركسية بكثير من الدقة والحذر في قراءتهم لحركة التاريخ في عفويتها.

إلا أننا نكاد نفتقد اليوم في بلداننا العربية مثل هذه القراءة الموضوعية لما يجري في العراق راهناً، القراءة التي أزعم أن الدخول فيها بعمق سيقود إلى معرفة جوهر الظاهرة العراقية التي أشير إليها. وجوهرها، في ظني، أن الشعب العراقي، المليئة حياته بالأحداث الدموية قديماً وحديثاً، كان دائماً، وهو اليوم، يتخذ قرارات حاسمة وصارمة، في شكل انتفاضات أحياناً - وما أكثرها في تاريخه - أو في شكل سلمي أو شبه سلمي، مثلما يحصل الآن ضد الإستبداد وضد الإحتلال وضد العمليات الهمجية التي تقتل المدنيين من دون حساب. والشعب العراقي إنما يستهدف في حركته هذه، بوعي راق أحياناً، وبعفوية في أحيان أخرى، الخروج من ماضيه وحاضره إلى المستقبل الذي يريد منه أن يضمن له حقه في الحرية، وحقه في المواطنة، وحقه في اختيار طريق حياته وطريق تطور بلده، من دون تدخل خارجي، سواء جاء ذلك التدخل من الجوار الصديق والشقيق أم جاء من أقصى المسافات. إلا أن هذه القراءة، التي نكاد نفتقدها، إنما تستبدل اليوم، ويا للأسف، بآراء ومواقف وتحليلات يطلقها بعض المراقبين العرب والأجانب لما يجري في العراق من أعمال عنف طائفية ومذهبية، بأن هذا البلد مرشح لأن يكون ميدان حروب أهلية لا تنتهي، ستقوده حتماً إلى الإنقسام! لكأن وراء هذه الآراء والمواقف والتحليلات ما يشبه الرغبة بألا تقوم للعراق قائمة، بعد سقوط نظام الإستبداد الموصوف هو والموصوف رئيسه المخلوع من قبل بعض هؤلاء المراقبين من بعيد، بـ "القومي" و "المعادي للإمبريالية"! إذ يكتفي هؤلاء بصب اللعنات على الإدارة الأميركية وعلى الإحتلال - وكل احتلال أجنبي لبلد آخر يستحق كل لعنة - وعلى الإشادة بالمقاومة رغم ما فيها من التباسات - وكل احتلال يستدرج مبدئياً مقاومة وطنية له - كل ذلك من دون أن يشيروا إلى ما خلفه نظام الإستبداد من دمار ومن آلام ومن مآسٍ في العراق، ومن دون أن يشيروا إلى دور هذا النظام الإستبدادي في استدراج الإحتلال، وفي تحمل المسؤولية عما نتج عن هذا الإحتلال. لكن ما يعوض هذا القول بعض الشيء إنما يكتمل بهذه القلة الرائعة من القيادات السياسية ومن الحركات المدافعة عن حقوق الإنسان، ومن المثقفين، في العالم العربي وفي العالم عموماً، التي تعلن استنكارها لهمجية أعمال العنف المتمثلة بالسيارات المفخخة وبالعمليات الإنتحارية، وتعلن إدانتها لنظام الإستبداد وللرئيس المخلوع، وتتضامن مع الشعب العراقي في نضاله لاستعادة بناء دولته، وللتحرر النهائي الكامل من الإحتلال ومن آثاره.

وفي الواقع فليس العراق هو البلد الوحيد، في هذه المنطقة خصوصاً، الذي تجري فيه انقسامات وصراعات طائفية ومذهبية وقومية. فلماذا هذا الإستسهال في الإستنتاجات حول العراق في هذه اللحظة الحرجة من تاريخه كما لو أنه البلد الوحيد الذي يعاني من هذا النوع من الإنقسامات ذات الجذور التاريخية؟ ولماذا هذا التجاهل للأسباب التي تجعل العراق، ربما أكثر من سواه من البلدان التي تشبهه في انقساماته الطائفية والعرقية، مؤهلاً للخروج منها نحو الديمقراطية التعددية، التي تتخذ شكل فدرالية قومية؟ هل نسي المتباكون على العراق اليوم ما الذي أوقع الجزائر في سنوات عشر عجاف؟ هل نسوا أن أولئك السلفيين الدينيين الرجعيين في الجزائر هم من طينة هؤلاء السلفيين الدينيين الرجعيين، الذين يعاقبون الشعب العراقي لمجرد أنه يعلن عن رغبته وعن طموحه العريق في التخلص من أزمنة الإستبداد، وولوج طريق الحرية؟

لكن المفارقة السياسية العجيبة هي أن العراق الذي يستكمل اليوم العملية السياسية الصعبة المغمسة بالدم، قد بدأ يدخل، حتى في ظل الإحتلال، وغصباً عن محاولات ظلاميي الإستبداد والسلفية الدينية الرجعية في تيئيس العراقيين من إمكانية خروجهم من النفق المظلم الذي وضعهم فيه الإستبداد والإحتلال، يدخل قبل البلدان العربية الأخرى الأكثر استقلالاً - ولو من حيث الشكل- في الطريق إلى مستقبله الديمقراطي الجديد. نقول ذلك، ونحن ندرك أن للديمقراطية أصولاً، وقواعد، وثقافة. وهي تحتاج إلى زمن ضروري لكي تستكمل كل عناصرها. وأكاد أرى، من وراء الحجب، أن الشعب العراقي، برغم ما يتصف به تارخه من عنف - وتلك بعض عناصر التناقض في الظاهرة العراقية - سيختصر هذا الزمن الضروري بالقليل من الأعوام. وسيخلّف وراءه، وإلى الأبد، الإستبداد الذي دمر بلاده. وسيتحرر من الإحتلال ولو بالتدريج، وسينتصر عليه وعلى الذين راهنوا عليه، وسينتصر على الذين قاوموه في الشكل في الداخل وفي الخارج، وأسهموا بسلوكهم الشديد الإلتباس في استمرار هذا الإحتلال لزمن أطول.

ولعلي أغامر، من دون تردد، بالقول بأن زمن الإستبداد في بلداننا قد بدأ في الأفول، وإن العراق هو البادئ، ولو بالآلام الكبرى التي يدفعها شعبه، في عملية إنهاء هذا الإستبداد والتحرر منه، والقضاء على مخلفاته وعلى آثاره الكارثية. أليس في ذلك ما يشير إلى المفارقة العجيبة في صيغة هذا التساؤل الساخر والمر والمؤلم؟

إن وظيفة هذا الكتاب، بما يجمعه من كتابات حول هذه الحقبة الصعبة من تاريخ العراق، هو أن يقول عكس ما قاله الكثيرون من داخل العراق ومن خارجه، تشكيكاً بقدرة هذا الشعب، واستصغاراً لطاقاته ولحيويته النادرة المثال. وظيفة هذا الكتاب هي التأكيد، من خلال معاينة الأحداث الراهنة، ومن خلال قراءة تاريخ العراق الحديث، بأن الشعب العراقي قد شق عصا الطاعة على جلاديه، القدامى منهم والجدد، وأنه في الطريق إلى الحرية والإستقلال والديمقراطية الفدرالية، وأنه سيقدم في المستقبل نموذجاً جديداً للدولة الحديثة، نموذجاً يسابق فيه الزمن، ويسابق فيه الأشقاء والجيران، ليدخل إلى العصر الحديث، عصر التحولات الكبرى، من أبوابه الواسعة.

وبعد،

قد يتساءل القارئ، وله الحق في ذلك: أليس في هذا الكلام الذي أسوقه في هذا التقديم للكتاب وفي الكتاب ذاته حول احتمالات التغيير في العراق ما يبدو، في الظروف الراهنة وفي التباساتها، تفاؤلاً في غير محله؟ أليس فيه ما يشير- أقول ذلك بالنيابة عن القارئ المفترض - إلى نوع من المبالغة في تعظيم الرغبات والتمنيات إلى حدود التجاوز المتعسف (!) للوقائع القائمة، فيما يشبه لَيَّ عنق التاريخ، ودفعه، ضد القوانين الموضوعية، في اتجاه مغاير لحركته الطبيعية، التي لا يستطيع أحد أن يجزم مسبقاً في تحديد شكل ونوع مسارها ؟!

ربما يكون لهذا النوع من التساؤل المفترض، لدى قارئ مفترض، ما يبرره. أقول ربما، ولا أبالغ. ذلك أن القوى السياسية والإجتماعية التي تدفعها الأحداث إلى الواجهة في حركة التاريخ لإنجاز مهمة تاريخية كبيرة في هذه اللحظة التاريخية بالذات التي يمر فيها العراق، هذه القوى هي، بمعظمها، قوى ماضوية. يُدل على ماضويتها الكثير من مواقفها المعبرة عن مصالح لا تتصل كلها بالضرورة بالمصالح العامة للعراق ولشعبه ولتطورهما، فضلاً عن المواقع التي تحتلها هذه القوى الآن، وعن المواقع التي احتلتها في فترات سابقة، سواء كانت هذه المواقع دينية مذهبية، أم كانت إجتماعية، أم كانت سياسية ذات ولاءات موزعة، بتفاوت، بين ما هو وطني عراقي، وبين ما هو غير عراقي من دون تصنيف!

لكنني، برغم هذا الذي أغامر في توضيحه منعاً لكل التباس، ومنعاً لكل اتهام لي بالتفاؤل الذي يتجاوز الوقائع لصالح الرغبات والتمنيات، لا أتردد في الإستمرار بالمراهنة على هذه العملية السياسية الجارية بكل التباساتها لإخراج العراق

من أزمته الراهنة، وولوج الطريق إلى مستقبل أفضل، ولو بالتدريج، وبصعوبات وبآلام لا حدود لها. ومراهنتي تظل، من أساسها، على تلك الملايين من العراقيين الذين يصرون، ولو بنصف وعي، على الذهاب إلى مستقبلهم الأفضل، تجاوزاً لماضيهم الأكثر سوءاً، وتحرراً منه، من دون التخلي عن اعتزازهم بالمجيد من نضالاتهم في هذا الماضي.

أقول ما أقوله من دون أن أدعي امتلاك الحقيقة. فالحقيقة ليست ملكاً احتكارياً لأحد. بل هي، إذا ما وجدت، تكون محصلة غير ثابتة للبحث عنها من كل الجهات والإتجاهات. وفي هذا الكتاب محاولة متواضعة في البحث عن هذه الحقيقة الصعبة المنال.

كريم مروة
بيروت ١-٦-٢٠٠٦

إشارة ضوء :

لا يسعني وأنا أدفع هذا الكتاب للنشر في "دار المدى" إلا أن أحيي "مؤسسة المدى الثقافية" ورئيسها فخري كريم على الإنجاز الثقافي والفكري والسياسي الذي حققاه في المهرجان الثقافي الجامع الذي أقيم في مدينة أربيل، عاصمة إقليم كردستان العراق، بين الثاني والعشرين والسابع والعشرين من شهر نيسان ,٢٠٠٦ ولعل أهم ما برز في هذا المهرجان، إلى جانب الندوات الفكرية والإقتصادية والإجتماعية والندوات الشعرية والعروض الفنية المختلفة، هو ذلك الحشد الكبير من المثقفين العراقيين الذي جاوز الخمسماية مثقف، أتوا إلى المهرجان من داخل العراق ومن مناطق الشتات والمنافي القسرية، ومعهم عدد من أشقائهم من البلدان العربية. فقد كان هذه اللقاء بين هؤلاء المثقفين هو الأكثر تعبيراً عن طموح العراقيين في أعادة بناء بلدهم من جديد، على قاعدة الحرية والديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان، التي تشكل الفدرالية الضمانة الأكيدة لتحقيقها بنجاح.

ك. م.

القسم الأول

آراء ومواقف وسجالات
حول الحدث العراقي

لمنع الحرب... تغيير النظام العراقي

تواجهنا، في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم، في الحقبة الراهنة التي تعود إلى أكثر من عقدين، أي إلى أبعد من لحظة انهيار الإتحاد السوفياتي، مسألتان: مسألة طابعها عالمي، كوني، ومسألة طابعها إقليمي، عربي على وجه التحديد. وتشير الحرب الأميركية التي تستهدف العراق إلى المسألة الأولى. في حين يشير الوضع في الداخل العراقي والوضع في فلسطين إلى المسألة الثانية.

جوهر المسألة الأولى، المسألة العالمية، الكونية، هو أن العالم المعاصر، الذي يتجه نحو وحدته، موضوعياً وبالقسر، في شروط تاريخية مغايرة بالكامل لما بشرت به الإشتراكية، يواجه اليوم، ولمدى زمني غير قصير، مخاطر الظاهرة المتمثلة بتوحش الرأسمال المعولم، الفالت من عقاله. وهي مخاطر تهدد البشرية، وتهدد الكوكب الأرضي. وتتجسد هذه المخاطر في هيمنة هذا الرأسمال المعولم على الإكتشافات العلمية المذهلة، وعلى التكنولوجيا المتطورة، وعلى أوتوستـرادات المعرفة والإتصالات، واستخدامها جميعها، من جانب هذا الرأسمال، في شكل متوحش، بما في ذلك بالحروب وبالجريمة المنظمة، وبشتى الوسائل، وبإفقار الأكثرية الساحقة من الناس وقهرهم وتهميشهم. والهدف من كل ذلك هو تأمين شروط أقوى وأقسى لتكديس الربح، ولتحويل البشر والقيم، وكل ما في الحياة من جميل ومفيد، إلى سلع. وغني عن التأكيد بأن هذه الإنجازات العلمية والتكنولوجية الكبرى المشار إليها هي إنجازات تاريخية صنعتها يد الإنسان من أجل خيره وتقدمه وسعادته. لكن

امتلاكها من جانب أعداء الإنسان هو الذي حولها ويحولها، في الكثير من جوانب إستخدامها، في الإتجاه النقيض.

وتشكل الولايات المتحدة الأميركية، في الوقت الراهن، المركز الأساس، والقوة السياسية والإقتصادية والعسكرية الأساس، لهذا الرأسمال. وإذا كان انهيار الإتحاد السوفياتي ومنظومته الدولية، التي كانت تحمل اسم المنظومة الإشتراكية، قد وفر للولايات المتحدة شروط تحولها، باسم هذا الرأسمال المعولم، إلى القطب الأوحد المهيمن على العالم، والمتحكم بالعلاقات الدولية، فإن بداية هذا التحول كانت سابقة على ذلك الإنهيار، بعقد من الزمن على الأقل، بفعل ما كان يصيب تلك المنظومة الدولية، المنظومة الإشتراكية، من عناصر خلل بنيوية كبيرة لم تلبث أن أدت إلى ذلك الإنهيار المدوي.

وغنيٌ عن البيان أن الأزمة التي خلقها الزلزال السوفياتي في مجمل الحركات العالمية، التي كانت تحمل مشاريع راديكالية للتغيير قد ساهمت في تعاظم ظاهرة العولمة الرأسمالية الراهنة، وفاقمت توحشها، وفاقمت، في الوقت عينه، النتائج المترتبة على احتكار الولايات المتحدة الأميركية قيادة العالم، من دون منازع. وكانت تلك الحركات ومشاريعها، لاسيما منها تلك المتصلة بأفكار ماركس وبمشروعه الإشتراكي، تهدف، في نهاية المطاف، إلى تغيير العالم، وإلى جعل وحدته المتحققة، أي وحدة العالم، وحدة إنسانية، تحقق للبشرية التقدم والحرية والعدالة والمساواة.

إلا أن انهيار المنظومة الإشتراكية، وانهيار مشاريع التغيير المرتبطة بالإشتراكية، أو المتأثرة بها، أو المتكاملة معها، قد ترافق مع بروز عناصر الضعف والخلل والتعويق في أوروبا الرأسمالية، في الفترة التي كانت تواجه فيها مهمة ترسيخ وحدتها الفتية الهشة.

وأهمية أوروبا، ومعها اليابان، وكذلك الصين، والهند وروسيا، هي أنها جميعها، بحكم تمايزها عن الولايات المتحدة الأميركية، وبحكم الإختلاف والتناقض في المصالح معها، يمكن أن تشكل، في زمن منظور، شريكاً لأميركا في قيادة العالم، منافساً لها، لاجماً، ولو بقدر، ولو بالتدريج، اندفاعاتها المتوحشة. وعندما يتحقق ذلك تكف أميركا عن أن تكون قطباً أوحد، تتحكم، بمفردها، بمصائر العالم. ومن شأن ذلك، فيما نعتقد، أن يعيد إلى الأمم المتحدة الدور الأساسي، أو جزءاً

منه، الذي من أجله أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وهو الدور الذي كانت قد بدأت تفتقده هذه المنظمة منذ عقود، حتى في الفترة التي كان فيها الإتحاد السوفياتي يشكل القطب الثاني في قيادة العالم. ويقيني فإن بعض ما نشهده من اعتراضات على السياسة الأميركية، هنا وهناك، من دول كبيرة وصغيرة، في إطار الأمم المتحدة وخارجها، ومن حركات شعبية مناهضة للعولمة الرأسمالية وللحرب، ستقود، في زمن منظور، إلى وضع حد للهيمنة الأميركية، أو إضعافها، شرط أن تستمر تلك المواقف في ترسخها وتلك الحركات في نشاطها، على مختلف الصعد، وتتواصل في ما بينها، وتأخذ طريقها إلى تشكيل كتلة تاريخية جديدة، قادرة، برغم ما بين مكوناتها من تناقضات، على ترشيد مسار حركة التاريخ وتسديده، وإعادة وضع هذه الحركة في الطريق إلى مستقبل للبشرية أكثر سلاماً وأكثر عدلاً.

إن تحوّل الولايات المتحدة الأميركية إلى القطب الأوحد المهيمن على العالم، باسم الرأسمال المعولم في اتجاهاته وتعبيراته المختلفة، هو الذي يجعل الحرب، اليوم، ممكنة، بل شبه مؤكدة، ضد العراق، وضد دول أخرى في مناطق مختلفة من العالم، وضد شعوبها، كسبيل تسلكه لفرض الهيمنة، السياسية والإقتصادية، على العراق وعلى بلدان المنطقة الممتدة من مدخل أفريقيا الجنوبي الشرقي إلى تخوم روسيا والصين والهند. وعندما تتوافر لها هذه الهيمنة يصبح كل شيء تحت سيطرتها، بما في ذلك، وربما في الدرجة الأولى، النفط، منابع ومصبات ووسائط وطرق نقل وأسواقاً.

وإذا كانت أحداث الحادي عشر من أيلول قد شغلت العالم، وشكلت، بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية، شروطاً ضرورية كانت بحاجة إليها لإعلان حربها على خصم، وهمي وحقيقي في آن واحد، هو الإرهاب، فإن تلك الأحداث سرعان ما فقدت بريقها. إذ لم يعد العالم يعطيها حجماً أكبر من الحجم الذي كان يعود لها في حين وقوعها. ولم يعد التهويل بالإرهاب مقنعاً، كمبرر، لشن حرب عالمية ضده وضد القوى والمراكز والبلدان التي تتهم بأنها تشكل المصادر الأساسية لاستمراره، ولاستمرار أخطاره على أميركا وعلى العالم، كما يقول سادة البيت الأبيض، بحجة أن تلك المؤسسات والحركات والدول باستثناء إسرائيل، بالطبع، تملك أسلحة دمار شامل. ذلك أن للإرهاب، بكل صيغه، السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأيديولوجية، إذا سلمنا، جدلاً، بوجوده، وهو موجود في أماكن معينة، لم ينوجد،

في الأساس، ولا يمكن أن ينوجد، إلا في شروط معينة تبرر له وجوده. ومعروف أن الحركات، -وحتى بعض الدول- التي تتهم بالإرهاب، ومنها النظام العراقي، فضلاً عن الحركات التي صار اسمها مقروناً بالإرهاب مثل "القاعدة"، إنما قامت بأعمالها الاولى، ذات الطابع الإرهابي، بمساندة وتشجيع من الولايات المتحدة الأميركية، وبتسليح منها. غير أن الأساس في نشوء ظاهرات عنف وتطرف، وحتى إرهاب، عند بعض الحركات، لاسيما السلفية منها، الدينية والإثنية، إنما هو إرهاب الدولة الذي مارسته، ولا زالت تمارسه، الولايات المتحدة الأميركية ونظراؤها، وإسرائيل، وأنظمة الإستبداد في العالمين العربي والإسلامي.

وغني عن البيان أن ما ترمي إليه الولايات المتحدة من وصفها للإرهاب، ومن تحديدها لمصادره، هو رغبتها في قمع حركات الإعتراض على سياستها، وحركات المقاومة لهذه السياسات، التي تتخذ أشكالاً متعددة. وهي حركات شرعية. ويعبر عنها كفاح الشعب الفلسطيني اليوم، مثلما عبر عنها بالأمس كفاح كل من الشعب اللبناني وشعب جنوب أفريقيا وشعب الفيتنام. وهو كفاح تعددت صيغه، لكن أهدافه ظلت واحدة، وهي التحرر والإنعتاق، سواء من الإستبداد الداخلي، أم من العدوان الخارجي.

إن هذا التحديد المقتضب للواقع العالمي الراهن، في بعض تجلياته، وصولاً إلى الإعداد للحرب ضد العراق، ينقلنا إلى المسألة الثانية، ذات الصلة بالواقع الإقليمي. وجوهر هذه المسألة هو الإستبداد، الذي تعاني منه الشعوب العربية منذ عقود، ومن دون أدنى فسحة للراحة وللحرية، ومن دون أدنى فسحة لالتقاط الأنفاس. ويشكل الوضع في العراق واحدة من أقسى حالات الإستبداد هذه، التي اتصلت فيها الأزمنة القديمة بالأزمنة الحديثة، أزمنة الملكيات بأزمنة الجمهوريات. وتشير المفارقة العجيبة إلى أن الأزمنة الأكثر استبداداً وقمعاً وظلامية هي الأزمنة التي سادت فيها الأنظمة الجمهورية، التي لا تتغير فيها السلطات - ولم تتغير - إلا بالقتل أو الموت الطبيعي، والتي تستمر، اليوم، بكل عدتها وعديدها وبأساليب القمع والقهر المتصلة بها، منذ ما يقرب من أربعة عقود.

هذا الواقع هو الذي يجب أن نراه، بوضوح، بكل تجلياته، وبكل نتائجه. وعلينا ألا نغيّب الطابع المأسوي فيه، المتمثل بمعاناة الشعب العراقي، في الوقت الذي نعلن فيه رفضنا للحرب، واحتجاجنا عليها، ومقاومتنا لها، وكشفنا لأهدافها

غير المعلنة. وعلينا أن نرى، في الوقت عينه، أننا لا نملك في بلداننا العربية، كأنظمة حكم مستبدة يعشش فيها الفساد، وتبدد فيها الطاقات المادية والبشرية، وكشعوب فقيرة وضعيفة ومقهورة، لا نملك القدرة على مواجهة هذه الحرب، وعلى مقاومتها، ومنعها من الحدوث. بل أننا نكاد نكون محكومين بأننا سنكون ضحايا نتائجها المدمرة، على جميع الصعد.

جوهر المسألة الثانية، إذن، هو أن بلداننا، التي استبدت بالسلطة فيها، ولا تزال تستبد، قوى تعددت أصولها ومرجعياتها السياسية والفكرية والطبقية، قد توافقت، من دون اتفاق مسبق، على إبقاء بلداننا أسيرة تخلفها المزمن، وأسيرة ضعفها، وأسيرة القمع المتواصل، وأسيرة الحرمان من الحرية، والحرمان من استخدام طاقات شعوبها في المساهمة في تحقيق النهضة، حتى في أدنى مستوياتها. الأمر الذي جعل بلداننا تواصل، في ظل ضعفها المزمن، ذلك الإنتقال المذل من هزيمة إلى هزيمة أخرى، وأن تستمر في عجزها عن مواجهة الأخطار المحدقة بها من الخارج، وأن تستمر في الإستسلام إلى قدرها الذي تتحكم به قوى الخارج، المعادية لها، والطامعة بثرواتها. وأكثر المظاهر الدالة على هذا الواقع، والمشيرة إلى مأسويته، إضافة إلى معاناة الشعب العراقي، ما جرى، ويجري في فلسطين للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني، منذ أكثر من نصف قرن. فالمسؤول الحقيقي عن الكارثة التي يواجهها الشعب الفلسطيني، الكارثة المتمثلة بالتصفية الجسدية والمادية التي يتعرض لها، وتتعرض لها حقوقه، هو هذه الأنظمة القائمة والمستقرة في بلداننا، من دون توافر إماكانات حقيقية لتغييرها. وهي متعددة في أشكالها، موحدة في جوهرها. وتشارك الأنظمة وسلطاتها في هذه المسؤولية، ولو بنسب متفاوتة، كل الحركات حاملة الشعارات الكبرى المتصلة بالحرية وبالتحرر وبالتقدم الإقتصادي والإجتماعي وبالوحدة. وهي شعارات صحيحة في جوهرها، لكنها مفرغة من مضامينها. غيّب، في طريقة طرحها وتعميمها، بوعي أو بدون وعي، الواقع الموضوعي في بلداننا. وأهملت، بوعي أو بدون وعي، مهمة صوغ مشروع حقيقي، غير وهمي، للتغيير، أي للنهضة.

وفي الواقع فإن أكثر ما يؤلم، وأكثر ما يدعو إلى اليأس، هو هذا التكرار الممل لتلك الشعارات المجوفة، وللأفكار المقطوعة الصلة بالواقع، من جانب المسؤولين الحاليين في العراق، ومن جانب أنظمة الحكم العربية الأخرى، الشعارات والأفكار التي يرددها، بالطريقة ذاتها، وبالسلوك ذاته من اللاوعي واللامسؤولية، سياسيون

وقياديون ومثقفون، وترددها، مع هؤلاء جميعاً، جماهيرنا المقهورة، المضطربة الوعي، المسلوبة الإرادة. وهي شعارات وأفكار ومقولات أثبتت أحداث نصف قرن من حياتنا المضطربة أن بعضها خاطئ وملتبس في الأساس، وأن بعضها الصحيح كان يفتقد، ولا يزال يفتقد، إلى وضعه في الإطار الصحيح، وفي المكان الصحيح، وفي الإتجاه الصحيح. والمؤلم والمفجع هو أن تغيب عن ساحة الصراع والمواجهة، وعن صياغة خططها، في الوقت الضروري تاريخياً، القوى التي كان يفترض بها أن تحمل قضية النهضة، بمكوناتها وإمكاناتها وبرامجها الواقعية، وأن تضعها في الطريق الذي يشير إلى احتمال تحققها. وهذا الأمر هو الذي يبقي هذه الساحة، في الوقت الصعب، مسرحاً للأفكار والمشاريع والقوى السلفية، بكل أنواعها. فتزيد هذه الحركات والأفكار والمشاريع والقوى، بوجودها المتعاظم، ونشاطها المتعدد الوجه، الوضع المأساوي مأساوية. ويولّد اليأس، بالضرورة، ظاهرات مرضيّة، ليس التطرف، بأشكاله وصيغه المدمرة المختلفة، إلا واحداً من وجوهها.

كلا ليس هدف الحرب الأميركية على العراق تغيير نظام استبدادي لإقامة نظام ديموقراطي بديل. فالولايات المتحدة الأميركية ليست هي التي تصنع للشعوب المختلفة وجهها المتقدم. بل هي تقف في الخط والموقع النقيضين لذلك بالكامل. أما التغيير في أي بلد فهو مهمة شعبه وحده، ولو طال الزمن. إن هدف الولايات المتحدة الأميركية من حربها ضد العراق إنما يتمثل في كل ما أشرت إليه آنفاً، مضافة إليه السيطرة على المنطقة العربية بأسرها، والتحكم بمصائرها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، والتحكم بحل للقضية الفلسطينية وفق ما يتفق مع مصالحها ومصالح إسرائيل. وهي أهداف لا تحتاج إلى تقسيم العراق، ولا إلى إعادة النظر في خريطته الداخلية، ولا إلى تفتيت البلدان العربية على أساس ديني وإثني. كلا، فليس ذلك من مصلحة أميركا التي تسعى لبسط هيمنتها على المنطقة. بل أن ما ستحاول العمل على تحقيقه، بعد أن تسيطر على المنطقة -إذا توافر لها ذلك- هو الفصل بين البلدان العربية، إستناداً إلى ما هو قائم من تناقضات في ما بينها، وجعل كل بلد يحصر اهتماماته في داخل حدوده، من دون أن يتجاوزها إلى الخارج. ولأن شعوبنا مقهورة، مقموعة، ولأن أنظمتنا إستبدادية وقمعية، ولأن بلداننا تعاني من كل أشكال التخلف والفقر والعجز، في شتى الميادين، فإننا سنكون عاجزين عن مواجهة ماكينة الحرب. وسنكون، في نهاية المطاف، ضحايا نتائجها التي يصعب التكلم عن حجمها، عندما ستقع.

إن الإستنتاج الطبيعي لهاتين المسألتين محور هذا البحث يتلخص في أمرين: الأمر الأول، مفاده أننا محكومون بضرورة إعادة صوغ أوضاعنا لكي نحرر بلداننا مما هي فيه، ونوفر لها شروط نهضة حقيقية، على قاعدة برنامج واقعي، خال من الشعارات الجوفاء والثرثرات الثورية الفارغة. الأمر الثاني، مفاده أننا جزء من عالم يتغير، وأننا معنيون بالإنخراط في إعادة ترشيد حركة التاريخ وتسديد سير الأحداث فيها، في الإتجاه الذي يجعل وحدة العالم وحدة إنسانية، بديلاً من هذه الوحدة التي يضطلع بها الرأسمال المعولم ضد مصالح البشرية وضد حياة الكوكب الأرضي. لكننا لا نستطيع القيام بدورنا هذا من دون إحداث التغيير في بلداننا. لذلك فإن المهمة الملحة المطروحة أمام شعوبنا وحركاتها الوطنية والديموقراطية إنما تكمن في العمل لإنضاج الشروط التي ستساعد في تكوين حركة جديدة للتغيير، وتجميع القوى التي ستضطلع بمهمة إنجاز هذا التغيير. ومن دون ذلك سيتعذر على بلداننا الخروج من أزماتها ومآزقها. وسيتعذر عليها سلوك الطريق إلى حريتها وتقدمها. كما سيتعذر عليها مساندة الشعب الفلسطيني في كفاحه الصعب ضد ما يتعرض له من عدوان واغتصاب حقوق، ومساندته في تحقيق طموحاته في الحرية والإستقلال وإقامة دولته الديموقراطية المستقلة على أرض وطنه فلسطين.

إلا أن كل ماتقدم لا يتعارض، بل يتكامل، مع المهمة العاجلة المباشرة التي تفرض علينا العمل بكل الإمكانات، مع تلك القوى المتعاظمة في العالم، لمنع الحرب، إذا أمكن. وتجنب الحرب ممكن إذا ما توافرت الجهود والضغوط من أجل إجبار الرئيس صدام حسين على الإستقالة وتحرير الشعب العراقي من الإستبداد المزمن لنظامه. فإذا ما تعذر تحقيق هذا الأمر تصبح المهمة المباشرة التخفيف من نتائج الحرب، إذا وقعت، أو العمل للإستفادة من عناصر الخلل التي ستقع فيها قوى الحرب والعدوان، إذا ما قامت بعدوانها ضد العراق، لتعظيم المقاومة في بلداننا وفي العالم ضد هذا الوحش المتمثل بالرأسمال المعولم، الذي تستند إليه الولايات المتحدة للبقاء في موقع آحادي في قيادة العالم، وفي التحكم بمصائره وبمصائرنا فيه. وهي مهمة ستسبقها بالضرورة، في بلداننا، مهمة التعجيل في تغيير أنظمة الحكم الإستبدادية السائدة فيها، والعابثة بمقدراتها، والموغلة في إخراجها من التاريخ.

النهار - ١٣-٢-٢٠٠٣

الثقافة والمثقفون وأسئلة الحرب

ليس أسهل على المثقف العربي، مثله مثل أي مواطن، من أن يعلن بقوة وبحزم استنكاره وشجبه للحرب العدوانية التي تخوضها أميركا وبريطانيا، في هذه الأيام، ضد العراق وشعبه. وهي حرب تتجاوز في أهدافها الآنية والبعيدة المدى العراق وثرواته إلى سائر بلدان المنطقة وامتداداتها، شرقا وغربا، شمالاً وجنوباً. ولا تستثنى، بالطبع، فلسطين من هذه الأهداف.

والشجب والاستنكار هما أضعف الإيمان عندما يكون العجز العربي قد بلغ حدوده القصوى. إلا أن المسألة تتعدى هذا الموقف السلبي من الحرب بالنسبة لموقف المثقف العربي منها ولدوره في التأثير فيها. ولدور المثقف والثقافة، في مثل هذا الوضع، وظائف عديدة متشعبة. وهي وظائف لا تستكمل عدتها إلا إذا حصنت الثقافة أدوات انتاجها في فروعها كافة، والا إذا حصّن المثقف دوره ضد احتمالات تأثير الأيديولوجيا التي تسود عادة في فترة الحرب، وتسود في فترة الإعداد لحصولها. وغنيّ عن البيان أن للحروب كلها تأثيرها العميق في الثقافة. لكن حجم هذا التأثير واتجاهه إنما يحددهما نوع وطبيعة الحروب ونوع وطبيعة القوى التي تتحكم بها، من ناحية، ودرجة ومستوى استقلال الثقافة عن هذه الحروب- وهو استقلال نسبي - من ناحية ثانية. ومعروف في التاريخ القديم والحديث للبشرية أن صنّاع الحروب، من كل الأنواع، لا يستشيرون شعوبهم، ولا يستشيرون ثقافتها ومثقفيها عندما يقررون الدخول في حروبهم. إلا أن لكل حرب ثقافتها، ومنظريها،

تبريراً وتفسيراً. وهي أمور طبيعية في حياة الشعوب، وفي مسار الأحداث في تاريخ العالم. وفي هذا الواقع بالذات تكمن الصعوبة في جعل الثقافة، كمصدر أساسي للمعرفة العامة وللوعي الفردي والجماعي الوطني والكوني، تتخذ طابعها المستقل، من دون أن يعني ذلك حيادها إزاء الأحداث. والعلاقة بين الوطني والكوني هنا إنما يحددها المسار الموضوعي لحركة التاريخ في اتجاه وحدة العالم على قاعدة التعدد والتنوع والتفاعل بين الثقافات. وهو الإتجاه الذي تشوّهه، في أيامنا هذه، ظاهرة العولمة الرأسمالية المتوحشة، ويزيده تشوهاً انفراد الولايات المتحدة الأميركية في قيادة العالم.

وإذ أشير إلى أهمية استقلالية الثقافة، استقلاليتها النسبية، إزاء الحرب، كل حرب، بما فيها الحرب التي نعطيها صفة المقاومة المشروعة ضد العدوان والإحتلال، فلأنني أشدد على أهمية بقاء الثقافة في دائرة الحرية والوعي، خارج حالات الإنفعال وردود الفعل، قادرة على امتلاك الرؤية الصائبة للأشياء وللوقائع، وللأسباب وللنتائج، بأقل ما يمكن من الإلتباسات. يقودني إلى هذا القول ما شهدته بلداننا في الأشهر الأخيرة التي سبقت اندلاع الحرب العدوانية على العراق من سجالات سياسية وفكرية بين القوى المناهضة لهذه الحرب في وسط المثقفين من كل الاتجاهات والمواقع. وما شهدته بلداننا في هذه الفترة هو امتداد لما شهدناه من مظاهر المأساة في واقعنا العربي، خلال عقود طويلة من الزمن. ولا أبالغ إذا قلت إن حروب السجالات التي دارت بين المثقفين كانت، بدلالاتها، مؤشراً واضحاً على ما أحدثته إرهاصات الحرب من تأثير في الثقافة وفي وعي المثقفين، يوازي في قوته ما كانت قد أحدثته حروبنا الداخلية والخارجية، في العقود الأخيرة، في ثقافتنا ومثقفينا، وفي مجمل وعينا في جوانبه كافة. ولم يكن السجال بين المختلفين يدور حول الطابع العدواني للسياسة الأميركية، ولا حول العولمة الرأسمالية المتوحشة، ولا حول الأخطار التي تهدد بها هذه العولمة وانفراد أميركا في قيادة العالم على حاضر البشرية ومستقبلها. فالمواقف في هذه القضية موحدة، في شكل عام. بل أن السجال كان، ولا يزال، يدور حول واقع بلداننا الراهن، وحول الأسباب التي تبقي شعوبنا أسيرة أنظمة الاستبداد غير القابلة للتغيير، وأسيرة تخلف سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي يزداد ترسخاً، مرفقاً بتبعية غير مسبوقة للعولمة التي يعلن الجميع اعتراضه عليها، من دون أدنى

قدرة على التأثيرفي مسار تطورها. وجوهر السجال بين المثقفين، في هذا الموضوع، يتمحور حول الأسباب التاريخية التي أدت إلى هذا الواقع المأساوي الذي نحن فيه، وحول المهمات الراهنة في ظل وقوع الحرب، أي حول أسبقية البحث في مواجهة هذه الحرب على البحث في الأسباب التي أدت إلى هذا الواقع المأساوي الذي يسود في بلادنا، أو في التصدي للمسألتين في آن معاً، آخذاً في الاعتبار المستقبل، مستقبل بلداننا وشعوبنا الذي نريده أن يكون متحرراً من الإستبداد والتخلف، ومتحررا، في الوقت عينه، من الهيمنة الخارجية.

غير أن الحرب العدوانية التي تشنّها أميركا وبريطانيا ضد العراق وشعبه لن تنتهي في أيام قليلة، كما يدّعي مطلقوها. بل هي ستمتد زمناً وفصولاً، داخل العراق، وفي كل البلدان العربية، وفي بلدان أخرى مجاورة وبعيدة. لكن الأهم من ذلك هو أنها لن تتخذ شكلاً واحداً. ولن تسلك اتجاهاً واحداً. ولن تنحصر آثارها في منطقتنا لوحدها. بل هي ستأخذ طريقها، في شكل من الأشكال، إلى العالم كله. يؤكد ذلك كون العالم في كثرته، أمماً وشعوباً، قد أعلن اعتراضه على الحرب القائمة، ومناهضته لها ولآثارها. وفي هذا ما يشير إلى تحوّل جديد غير مسبوق في المقبل من الأيام والأعوام. وتبرز هنا أهمية مساهمة شعوبنا في صنع مستقبل العالم. فهل نحن مهيّؤون لمثل هذه المساهمة؟

هنا بالذات يأتي دور الثقافة ودور المثقفين، ودور النخب التي تعبّر الأحزاب السياسية ذات البرامج والمشاريع التغييرية عنها. وهنا بالذات يكمن جوهر المسألة. وفي هذا الموضوع تحديداً ينبغي أن يدور الجدل الحقيقي حول دور الثقافة ودور المثقفين، حتى ونحن نعيش في زمن الحرب، وفي زمن فعلها التدميري المادي والروحي، وفي زمن استلاب المشاعر والأفكار والإرادات والوعي.

إن مستقبل بلداننا يبدأ من هنا. والمهمة المطروحة على جدول أعمال الثقافة في كل فروعها، وعلى المثقفين في كل ميادين وصنوف إبداعهم، وعلى النخب السياسية في كل مواقعها، المهمة الأساسية إنما تتمثل في القدرة على البقاء في اللحظة الراهنة وفي تجاوزها في آن، أي التعامل مع الواقع القائم والبحث في المستقبل. فالتغيير في بلداننا يبقى، في نهاية المطاف، المسألة الأساس. وما نشهده من غضب شعبي عارم في شوارع المدن العربية، التي تتجاوز فيها الجماهير حكوماتها، هو مؤشر لهذا المستقبل. لكنه مؤشر غير كاف. وهو لا يستكمل عدته

للمستقبل إذا هو لم يقترن بحركة ديموقراطية حقيقية ذات مشروع تغييري ديمقراطي حقيقي. وإلا فإن هذا الغضب يبقى مجرد تعبير عفوي غير موصل إلى شيء.

هكذا تبدو لي المسألة المتعلقة بدور الثقافة والمثقفين، تأثراً بالحرب وتأثيراً فيها، وتجاوزاً لها في الآن عينه.

السفير ٢٠٠٣/٣/٢٣

التفكير في زمن العاصفة!

لا أدري لماذا يتوقَّف التفكير عند الكثرة من الناس في بلداننا، في زمن العواصف. لماذا يتسمر الناس في اللحظة ذاتها، ولا يغادرونها إلى جهات زمنية أخرى، في الماضي وفي المستقبل؟ أم تُرى أنني لا أرى ما ينبغي أن يُرى، فأخطئ في توصيف المشهد، وأتعسَّف في الحكم؟

تقودني إلى هذا الإلتباس في رؤيتي لما يجري بعض قراءاتي في وسائل الإعلام، وبعض مشاهداتي على شاشات التلفزة لحوارات يكثر المشاركون فيها، وبعض سجالاتي مع أصدقائي من السياسيين والمثقفين، من يسار ويمين ووسط. وبعض هذه القراءات والمشاهدات والسجالات يشير إلى أنَّ كثرة من سياسيينا ومثقفينا العرب تعتبر أنَّ الأولوية في زمن الحرب هي للحرب حصراً، أحداثاً ووقائع ومشاعر، لكن من خارجها! الأمر الذي يستدعي، وفق هذا المنطق، الإنصراف عن البحث في أحداث الماضي، رغم مأساويتها ورغم الدور الذي مارسته في افتعال حروب خارجية وفي استدراج حروب خارجية أخرى، دمَّرت حياة الناس، وأعمت قلوبهم، وشوَّهت الكثير من أفكارهم، وخلخلت وعيهم. كما يستدعي ذلك، في الوقت عينه، وفق هذا المنطق أيضاً، تأجيل البحث في أمور المستقبل، لأنَّ مثل هذا البحث، كما يقولون، سابق لأوانه!

وإذ أعلن اختلافي مع هذا المنطق في التعامل مع الحرب، أحداثاً ووقائع وأسباباً، ونتائج كارثية راهنة ولاحقة، فإنني أعترف، في المقابل، أنَّ التفكير

"المستقل - المستقل نسبياً - في زمن العاصفة، والمرتفع - المرتفع نسبياً - فوق أحداثها، هو عمل شاق وصعب في مستوى المغامرة، ليس لأنّه يتم في الإتجاه المعاكس للسائد من التفكير وللسائد من المشاعر، بل لأنّ العناصر التي يحتاج للإستناد إليها غير متوفرة في معظمها، وغير ناضجة. تشير إلى ذلك بنية مجتمعاتنا، وبنية المؤسسات العامة في بلداننا وطبيعتها، مؤسسات الدولة - وهي دولة قروسطية إستبدادية - والمؤسسات الدينية - وهي في معظمها مؤسسات غير ذات صلة بقيم الدين - والمؤسسات المدنية، وهي، في معظمها، مؤسسات هشّة ومتخلّفة.

إلا أن علينا أن نقرّ ونعترف بأن الحرب هي الحرب، في كل زمان ومكان، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. ودائماً كان لها، في شروطها التاريخية، قواها وأدواتها واستهدافاتها. ودائماً كان يوجد فيها قوي وضعيف، وظالم ومظلوم، وجلاّد وضحية. ودائماً كان هؤلاء وأولئك موجودين في جميع جبهات القتال، حتى في الجبهة الأضعف، جبهة المعتدى عليهم من كلّ الأنواع، المقهورين والمقموعين والضحايا!

التفكير، إذن، هو حاجة ضرورية في كل الظروف والأحوال، حتى في أشدها صعوبة وقسوة. ذلك أن غياب العقل أو تغييبه في زمن الحرب، لمصلحة المشاعر وحدها، هو أخطر ما يمكن أن يكون عليه الحال، حال الناس جميعاً، قادة سياسيين ومثقفين ومسؤولي دولة وشعباً بكامله. وغني عن التأكيد أنّ وظيفة العقل، الذي منه يأتي التفكير، لا ترمي إلى قمع المشاعر وقتلها، بل إلى ترشيدها. ولا أعتقد أن أحداً منّا لا تستفزّه تلك الوحشية التي تعاملت وتتعامل بها القوات الغازية بلداً بكامله، وشعباً بكامله، مستهينة بكل الشرائع والمواثيق الدولية، مستهترة بتلك الملايين التي ملأت وتملأ شوارع المدن في أرجاء العالم كافة، رافضة الحرب العدوانية، مطالبة بإيقافها، مندّدة باستهدافاتها في المنطقة وفي العالم. كلا، فإن للمشاعر دائماً مكانها الحقيقي في حياة البشر. ومن لا مشاعر له لا مكان له في الحياة. وحدهم الطغاة من كل الأنواع والأجناس والأحجام هم الذين يفتقدون إلى المشاعر. إذ تعميهم شهواتهم للسيطرة وللتحكم، فلا يفكرون بسواها. لكننا، نحن البشر، نحن الذين يقع الظلم علينا دائماً من كل الجهات، معنيون بأن نقيم تصالحاً بين عقولنا ومشاعرنا، وأن نعطي كلا منهما وظيفته التي تكمل كل منهما وظيفة الآخر

وتتكامل معها. هنا بالذات تبرز أهمية أن نمتلك القدرة على تجاوز مشاعرنا في اللحظة الراهنة ذاتها التي تتواصل فيها الحرب وتقترب من نهاياتها الكارثية، ونبدأ بالتفكير عميقاً، وبدم بارد، في تحليل وقائع الحرب، وفيما ينبغي عمله في هذه اللحظة بالذات لإنقاذ شعب وبلد من الكوارث. ونبدأ، في الوقت عينه، بالتفكير عميقاً، وبدم باردٍ أيضاً، في حقبة ما بعد الحرب، وتحليل حقبة ما قبل الحرب ونقدها. فالتفكير، هنا وهناك، متصل بعضه ببعض إتصالاً قوياً. والوظيفة الأولى لهذا التفكير هي الربط بين السبب والنتيجة. أما الوظيفة الدائمة فتتجاوز ذلك إلى أمور أكثر تعقيداً، وظيفة تتعلّق بالتعامل الواقعي مع التغيرات والتحولات التي يشهدها العالم منذ عقود، وتشكّل معالم وسمات غير مكتملة وغير واضحة للقرن الجديد الذي ننتقل إليه، في ظل العواصف والزلازل المتوالية.

إنّ التفكير الذي أدعو إلى الإنخراط فيه، وسط مشاعر الألم والغضب التي يثيرها التطور الخطير والمذهل للحرب العدوانية القائمة، هو التفكير الذي يتركز حول جملة القضايا التي أشرت إليها، الخاصة ببلداننا بالتحديد، والعامة التي تشمل العالم كلّه. تساعدني في تحديد عناوين هذه القضايا بعض كتابات لمثقفين وإعلاميين لبنانيين وعرب، تميّزت بالدقة والإستشراف.

وكان قد سبق لي أن كتبت كثيراً، منذ أحداث الحادي عشر من أيلول، حول ما يجري في بلداننا وفي العالم، متنقّلاً بين ماضي أيامنا وحاضرها، مذكّراً بكل ما عرفته شعوبنا وعانته من ظلم واستبداد وحروب وإرهاب وتخلف، مكثراً من التساؤلات التي لا جواب عندي في شأنها، محذراً من أخطار داهمة تهدد بلداننا، أخطار لا تنحصر بالحرب وبالكوارث التي تجرها علينا في المقبل من الأيام، بل تتجاوزها إلى الأسباب التي ولدت، ولا تزال تولد، المآسي والآلام والكوارث لشعوبنا، وأغرقت، وما تزال تغرق، أحلامنا بالشعارات الجوفاء الخالية من المضامين. وقد لخصت بعض أفكاري تلك في آخر مقال نشر في جريدة النهار (٢٠٠٣/٤/٤) وذلك في إشارتي إلى الإلتباس الذي تضع الشعب العراقي فيه الأحداث المتوالية في تاريخه منذ عقود، بين مواجهة مفروضة عليه بالقسر لنظام استبدادي غاشم، وبين مواجهة مفروضة عليه بالقسر، أيضاً، لعدو خارجي يأتي إليه غازياً، حاملاً معه مطامع توسعية تستهدف الأرض والثروة وطرق المرور إلى مناطق أخرى مجاورة في كل الإتجاهات. والجوهري، في نظري، وفي ما قرأته لبعض مثقفينا وإعلاميينا، هو

أن ما يجري في العراق وفي بلداننا وفي العالم اليوم من أحداث وتغيرات وتحولات هو عميق جداً وخطير جداً، في آن. والأخطر من كل ما يجري هو العجز الذي نحن فيه، العجز المطلق عند أنظمتنا وعند القوى التي كان يفترض بها أن تكون حاملةً لمشاريع التغيير. وإذ غابت في الماضي، وتغيب اليوم، القدرة عندنا على الإفادة من الجوانب الإيجابية في تلك التغيرات والتحولات، فإن الجوانب السلبية وحدها هي التي تمارس فعلها في جسمنا. والمرض يصيب، في الدرجة الأولى، العضو الأضعف في جسم البلدان والشعوب، العضو الذي عطّلت المناعة فيه حالات الإستبداد والظلامية التي تسود في بلداننا، دولاً ومجتمعات، منذ المراحل الأولى للإستقلال، وتجعل التغيير في أي من اتجاهاته ممتنعاً عن التحقيق إلى حدود الإستحالة.

إن القضايا التي ينبغي أن تكون محور تفكيرنا اليوم كثيرة جداً. وتكاد تحتل جميعها مرتبة الأولوية. وهنا مصدر الصعوبة التي لا غنى لنا عن أن نواجهها بشجاعة. وأكتفي، هنا، من هذه القضايا بالعناوين الآتية، التي أقدمها في صيغة اسئلة وتساؤلات:

الحرب العدوانية في العراق توشك أن تنتهي مخلفة وراءها دماراً مادياً وروحياً هائلاً، وحاملة في نهاياتها احتلالاً مباشراً لهذا البلد العربي الكبير والغني والعريق في تاريخ المنطقة. فماذا أعددنا لكي نواجه، مع الشعب العراقي، حقبة ما بعد الحرب، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وماذا خططنا للحاضر والمستقبل؟ ما هي الدروس التي ينبغي استخلاصها من الحرب، بدءاً من مراجعة نقدية للماضي، وصولاً إلى رسم خطة للحاضر والمستقبل؟ هل تتوافر شروط حقيقية لصياغة مشاريع ديمقراطية للتغيير، تحول دون احتمال قيام مشاريع ظلامية تغرق بلداننا في المزيد من التخلف والمزيد من الأزمات؟ مَنْ هي القوى المؤهلة لصياغة تلك المشاريع الديمقراطية، وما هي أدواتها، وما هي قدراتها على جعل تلك المشاريع قادرة على جذب الجماهير إليها، بعد كل الخيبات التي أُصيبت بها مشاريع التغيير اليسارية، الماركسية والقومية، في الحقبة الماضية؟ ما هو الدور الممكن والمحتمل للبلدان المجاورة للعراق، إيران وتركيا وسوريا على وجه التحديد، في الإتفاق والإختلاف، بين مصالحها الآنية والبعيدة المدى؟ ما هي إمكانيات بلداننا، حكومات وشعوباً وحركات سياسية وثقافية، للإلتحاق بالحركة العالمية المناهضة للحرب وللهيمنة الأميركية، من أجل أن يكون لبلداننا مكان في صياغة مستقبل العالم؟ ما هي

الإمكانات الفعلية في العالم المعاصر، عالم ما بعد الحرب ضد العراق - الحرب الكونية بامتياز - لإعادة الإعتبار إلى الأمم المتحدة كقيادة شرعية للعالم، من خلال إصلاح هياكلها وتجديد مواثيقها وتطوير مؤسساتها؟ ما هو دور لبنان، حكومة وشعباً، سياسيين ومثقفين وشباباً، في كل هذه الظروف والمهمات؟

ألا تستحق هذه الأسئلة أن تكون محور تفكيرنا، أمس قبل اليوم؟ ألم يحن الوقت لكي نتحرر ونحرِّر شعوبنا من الإستسلام للمشاعر - وهي مشاعر حقيقية - ونشغل عقولنا في عملية صياغة مستقبلنا، بدلاً من البقاء أسرى شعارات، الصحيح والحقيقي منها لم يستكمل بخطط واقعية لتحقيقه، فتحوَّل إلى جزء من تلك الشعارات الخيالية، الفارغة من المضامين، أي إلى مراثٍ وبكائيات على أطلال حلم دائم ما يزال يرافقنا منذ عقود، وما يزال يستعصي على التحقُّق؟!

هذا هو أوان التفكير. هذا هو أوان البحث الحقيقي عن إجابات حقيقية عن تلك الأسئلة والتساؤلات. وفي يقيني فإن شروط البدء في هذه الإجابات عن هذه الأسئلة، حتى لو بدت غير مكتملة، هي قطعاً متوافرة. لكن عملية البدء هذه إنما تسرع، أو ينبغي أن تسرع الشروع فيها، الكارثة الراهنة التي تتمثل في ما انتهت، أو توشك أن تنتهي إليه، هذه المرحلة من حرب العراق، التي تهيء صورة المرحلة المقبلة التي ستكون أدواتها وأشكالها ووقائعها مختلفة جداً عما شهدناه في المرحلة السابقة، والأرجح نحو الأسوأ، والكارثي من النتائج!

النهار - ١٠-٤-٢٠٠٣

تداعيات عراقية بين زمنين مختلفين

عـاد العراقـيـون إلى عراقـهم، فـمتى يعـود العـراق إلى أهله ؟ تلك هي المسـألة، وهذا هو جوهرها!

لقـد أحدثت الحـرب، بالنتـائج الكبيـرة والخطيـرة التي تولدت عنهـا، زلزالاً في حياة العراق والعراقـيين، وهزّة عميقة في وجدان الشعوب العربيـة، وقلقاً كبيـراً لدى المجتمع الدولي. ورغم أنَّها كانت حرباً قصيرة، أقصر بكثير مما كان يتوقع أكثر العارفين بشروطها الخارجية وبالشروط الداخلية العراقيـة، فإنَّها كانت حرباً حقيقيـة بالمعـايير المعـاصرة للحرب، حرباً كونيـةَ الطابع سيـاسيـاً وأيديولوجيـاً ، وتكنولوجيـا عسكرية. صحيح أنّها أسقطت نظاماً استبدادياً من أبشع وأشرس أنظمة الإستبداد التي عرفها تاريخ البشرية الحديث والقديم، وأكثرها إجراماً. إلا أنها أرفقت ذلك الإنجاز، الذي عجز العراقيون عن تحقيقه، بتدمير مؤسسات الدولة ومؤسسات الحياة العامة للعراقيين. وأخضعت العراق، هذا البلد العربي الكبير، لاحتلال هو الأول من نوعه يتعرض له بلد بحجم ووزن العراق، منذ الحرب العالمية الثانية. وهو الإحتلال الذي عاد مجلس الأمن في قراره الأخير، خلافاً لقراراته السابقة الرافضة للحرب وللهيمنة الأميركية، ليعطيه، أي للإحتلال، طّابعاً شرعياً! ولهذا القرار ولمجمل قرارات مجلس الأمن حول العراق دلالات تعبِّر عن واقع عالمي ما يزال في حالة اضطراب وعشوائية وغياب للشرعية الدولية، هي الحالة التي نتجت عن انتقال قيادة شؤون العالم، بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، من عصر القطبين إلى عصر القطب الواحد المهيمن، المتمثل بالولايات المتحدة الأميركية.

العراق إذن، هو الآن، باختصار، بلد متحرّر من نظام الإستبداد. لكنه أصبح، بعد الحرب، بلداً محتلاً من قبل التحالف الأميركي - البريطاني، بلداً مدمرة مؤسّساته كلها، وتعشش فيه، حتى إشعار آخر، كل عناصر الفوضى. فهو، بهذا المعنى وفي ظل هذا الوضع، أقرب ما يكون إلى وضع ما قبل قيام الدولة. أي أن العراقيين، الذين عطل حياتهم ودمّر العناصر الأساسية فيها نظام الإستبداد والطغيان على امتداد ما يقرب من أربعة عقود، يواجهون، في ظروف ما بعد الحرب وسقوط النظام وهيمنة الإحتلال، مهمات متشابكة بالغة التعقيد، تبدأ من أبسط أمور وحاجات الحياة اليومية من ماء وكهرباء وأمن وعمل ووسائل عيش، إلى بناء دولة ذات مؤسسات، دولة ديمقراطية لعراق موحّد متحرّر من الإحتلال الأجنبي ومتحرّر من أهداف هذا الإحتلال ومن غاياته المباشرة والبعيدة المدى. وهي أهداف وغايات ترمي إلى التحكم بثروات العراق وبمصيره وبمستقبله وبمستقبل علاقاته مع أشقائه العرب ومع جيرانه من دول المنطقة.

غير أن كل هذه المصاعب التي تنوء تحتها دول كبرى هي، بالنسبة لما هو معروف عن العراقيين في تاريخهم القديم والحديث، صعوبات يمكن تجاوزها في أقصر زمن، وإن بتضحيات جسيمة. ولا أراني أبالغ في تقديري لطاقات وكفاءات ووطنية وكفاحية وصبر العراقيين، نظراً لما عرفته، من خلال علاقتي بالعراق وبالعراقيين على امتداد عقود. لذلك فإن المحاولات الجارية من قبل بعض القوى العربية لتقديم النصح والإرشاد لهؤلاء العراقيين، ولوضع صيغ وبرامج وأدوات عمل لهم، تتخذ بمجملها طابع وصاية على شعب يملك كل تلك القدرات والكفاءات، إنما هو نوع من تكرار لأساليب مضى زمانها واندثر. وهي أساليب أدّت كثرة استخدامها في بلداننا إلى تضييع القضية الفلسطينية وتعطيل انتصار شعبها في استعادة حقوقه القومية وإقامة دولته المستقلة على أرض وطنه. كما أدّى ويؤدّي استمرار العمل بها، باسم القومية، والقومية براء من كل ذلك، إلى كوارث لا تعد ولا تحصى في حياتنا العربية الراهنة، وفي مستقبلنا المنظور. وأتساءل: أليس من الأفضل لأصحاب هذه النصائح والإرشادات أن ينصرفوا إلى النضال داخل بلدانهم من أجل أن يحرّروها من أزمات مزمنة تعصف بها وتعمق تخلفها وتعطل تقدّما؟ أليس الأجدى، بالنسبة إلينا جميعاً في بلداننا وفي أحزابنا وفي مؤسساتنا الثقافية، أن نتوقف قليلاً عند الحدث العراقي، ونبحث عن الأسباب التي أدّت إلى وقوعه، ونحدّد المسؤوليات

بأسمائها والمسؤولين بأسمائهم عن الكارثة المنتصبة أمام أعيننا بجوانبها كافة ؟ ألم يحن الوقت لكي نقوم بمراجعة نقدية للحقبة الماضية لكي نرى، بوضوح، كم كنا، بأفكارنا وبمشاريعنا وبشعاراتنا وبخططنا وبأدوات عملنا وبأساليب نضالنا، مسؤولين، ولو بدرجات مختلفة متفاوتة، عن نشوء تلك الأنظمة من الإستبداد التي صادرت السياسة والثقافة والتنمية الإقتصادية والإجتماعية، وحولت بلداننا إلى مزارع في خدمة أولئك المتربعين على عروش القهر والقمع والفساد، العابثين بثرواتنا وبمجمل تراثنا الحضاري؟

لقد قلتُ ما قلتُه في شأن الحدث العراقي، وأنتظر ما ستأتي به الأحداث في المقبل من الأيام. لكن ما يهمني في هذه السطور هو شيء آخر. هو نوع من تداعيات أعرض فيها بعضاً من أفكار ومشاعر وذكريات تتمحور حول علاقتي بالعراق، علاقتي بشعبه وبثقافته وبمثقفيه وبتاريخه القديم والحديث. ذلك أن للعراق بمكوناته هذه مكان في وجداني يرقى إلى مستوى العشق. فقد تعرفت إلى العراق منذ طفولتي، من خلال عائلتي الجنوبية الدينية الشيعية الإثني عشرية. وكان والدي الشيخ أحمد يكثر من زياراته إلى مقامات أهل البيت في النجف وكربلاء والكاظمية. وكان يعود إلينا حاملاً معه من آثار زياراته ما لذّ من تمر العراق بأنواعه المختلفة، وما طاب من ذكرياته، وما فاض من مشاعر الحب عنده لأهل البيت. وتشاء مصادفة التاريخ أن أذهب إلى العراق في مطلع شبابي، في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي، بقرار من والدي، في مهمة مختلفة عن تلك التي كان يزور العراق لإتمامها، ومختلفة عما كان والدي يرغب في تحديد مجرى حياتي في الإتجاه الذي أصبح هو فيه رجل دين، أي أن أذهب إلى العراق لدراسة الفقهَ في جامعة النجف، وأتخرَج منها رجل دين بكامل مواصفات رجال الدين الفقهاء. أرسلني والدي يومذاك لمتابعة دراستي الثانوية في كنف ورعاية ابن عمّه حسين مروّة، بعد أن كان هذا الأخير قد خلع عمامة وزي ووظيفة رجل الدين، وتحوّل إلى أستاذ للأدب والفلسفة في مدارس العراق، بدءاً من مدن الحلة والناصرية وسامراء وصولاً إلى العاصمة بغداد. فأقمت عند أبي نزار في مدينة الكاظمية، الواقعة شمال بغداد على ضفاف دجلة. وتابعت الدراسة أولاً في المدرسة الجعفرية ثم في ما بعد في الإعدادية المركزية. وقد شكل العامان اللذان قضيتهما في العراق، في تلك الفترة من حياة هذا البلد الغنية في الثقافة وفي التحولات السياسية الكبرى، مصدراً

أساسياً في تكوين شخصيتي. ففي تلك المناخات بالذات تفتحت أفكاري ومشاعري على جوانب جديدة في الحياة. وفي تلك المناخات ذاتها تكونت وتعمّقت طموحات الشباب عندي إلى اقتحام ميادين النشاط الإنساني من أبوابها الواسعة. وفيها اهتديت إلى سلوك الطريق الوعر الشائك في اتجاه المستقبل، باسم الإشتراكية. وهو الطريق الذي ما زلت أسلكه لكن في شكل مختلف عن السابق، أي بحريّة مطلقة، متحررة من قيود أيديولوجية مرسومة ومعدّة سلفاً، وببحث متواصل مفعم بالقلق، أحاول من خلاله، بالإتفاق وبالإختلاف مع آخرين من المدرسة الفكرية ذاتها، اكتشاف وتحديد أفضل الطرق التي تُخرج بلداننا من تخلّفها ومن تحكم أنظمة الاستبداد بمصائرها، وتقودها إلى الحريّة والتقدم، وتدخلها من الأبواب الواسعة في عصر التحولات الكبرى التي يشهدها العصر.

لقد تعلمت من الشعب العراقي، من مثقفيه الكبار ومن قادته الديمقراطيين ومن ناسه الطيبين، الكثير مما كان ولا يزال يتميّز به العراقيون. اكتسبت منه تعلّقه بالحرية، وتوقه العريق إلى امتلاكها. وأحببت فيه تمسكه بأرضه واعتزازه بتاريخه، التاريخ الذي شكّلت الثقافة في حقباته كلها واحدة من أكثر ميادين الإبداع الإنساني خصباً وغنىً. وأدهشتني قدرة هذا الشعب على أن يكون راسخ الإيمان بوحدته، وهو المتعدّد الطوائف والأديان والأعراق. فالعراق، في معرفتي له، هو عربيّ في الأساس، وكرديّ وآشوريّ وكلدانيّ وتركمانيّ ويزيدي وصابئيّ، في الوقت عينه. وهو يعيش، في تنوّعه هذا ، في منطقة ما بين النهرين وامتداداتها شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً، منذ آلاف السنين.

تعلقي بالعراق يعود في أساسه، إذن، إلى ذلك الأثر العميق الذي حفره في وجداني العامان من شبابي الأول اللذان أمضيتهما في ربوعه. وقد جعلني هذا التعلق بالعراق أتابع إلى حدود الشغف كل ما يتّصل بتاريخه السياسي والثقافي، القديم منه والحديث، وبكل ما يتصل بالأحداث التي ما انفكت تملأ حياته منذ ما يزيد على نصف قرن. وجميعها أحداث دراماتيكية مأساوية مرهقة للروح إلى الحدود التي يكاد اليأس فيها أن يتغلّب على الأمل. والصراع بين الأمل وبين نقيضه هو صراع دائم في تاريخ الشعب العراقي. ومن يعرف هذا التاريخ يمكنه أن يدرك المعاني الكبيرة لهذا الإعتزاز عند العراقيين بعراقيتهم، وهذا الإصرار عندهم في البحث عن الحرية، البحث المليء بالتضحيات، والحافل بالإنتفاضات ضد الطغاة من كل الأنواع، وبالنضالات ضد الغزاة من كل الأجناس.

الكثيرون من خارج العراق، بمن فيهم أشقاؤنا العرب، لا يعرفون أن تاريخ العراق الحديث مليء بهذه الثورات والإنتفاضات ضد الطغاة وضد الغزاة. وقليلون، ربما، هم الذين يعرفون أن ثورة العشرين (من القرن الماضي) الشهيرة في تاريخ العراق الحديث إنما فجرتها القوى الوطنية، بمكونات ذلك الزمن، في منطقة الفرات الأوسط، ضد القوات البريطانية التي كانت قد احتلت العراق في نهاية الحرب العالمية الأولى. وهي أُولى الثورات الحديثة ضد الإستعمار في العراق وفي المنطقة، التي تبعتها ثورات وانتفاضات أخرى في العراق، قبل أن يحصل على استقلاله الكامل الخالي من المعاهدات ومن القواعد الأجنبية. وهو الإستقلال الذي حققته ثورة الرابع عشر من تموز في عام ١٩٥٨، التي جاءت بعد انتفاضات عديدة، وتوحّدت فيها القوات المسلّحة مع جماهير الشعب ومع قياداتها الوطنية والديمقراطية. وتبعت تلك الإنتفاضات والثورات العراقية ثورة في سوريا في أواسط العشرينيات وثورة في فلسطين في أواسط الثلاثينيات، وانتفاضة في أوائل الأربعينيات في لبنان أدّت إلى نيله استقلاله، وثورات وانتفاضات في بلدان عربية أخرى. وقد كان لي شرف المساهمة في أولى التظاهرات التي هزّت العراق وتحوّلت إلى انتفاضة شعبية في مطلع عام ١٩٤٨ (أعطاها العراقيون اسم الوثبة) ضد معاهدة بورتسماوث. وانتهت تلك الإنتفاضة بإسقاط المعاهدة وإسقاط الحكومة التي وقعتها. وعاش العراقيون بضعة أشهر كانت في طبيعتها وفي الأشكال التي اتخذتها احتفالاً شعبياً بانتصارين: انتصار ضد المطامع الخارجية وانتصار ضد الذين كانوا في الداخل يسهّلون للطامعين مطامعهم.

أذكّر بتلك الوقائع التاريخية لكي أقول بأن تاريخ الشعب العراقي غنيّ بالتجارب، غنيّ بالمآثر، حافل بالتضحيات. لكن لهذا الشعب ميزة رافقته في كل مراحل كفاحه. لعلّ من أبرز عناصرها أنه عرف دائما كيف يوازن بين تعدّد الأعراق التي توحّد العراقيين في الإنتماء إلى الوطن العراقي، وبين انتمائه الطبيعي إلى هذا العالم العربي الكبير الذي، إذ تتوحّد شعوبه في التاريخ والثقافة والمصالح، فإنها ما تزال عاجزة عن تحقيق حلم عريق رافق الرواد الأوائل من النخب الثقافية والسياسية ورافق الأجيال اللاحقة كلّها، حلم تحقيق وحدة عربية ديمقراطية تقود جميع الشعوب والبلدان العربية إلى حريتها الحقيقية وإلى تقدّمها الحقيقي، مع الإحترام الكامل لخصوصيات كل بلد، ولمكوّنات شعبه، ولتقاليده، ولتراثه الشعبي المتعدّد المصادر.

إن المأساة التي خلفها في حياة العراقيين نظام الإستبداد الذي سقط، والمأساة التي يجسدها وقوع العراق تحت الإحتلال بعد سقوط ذلك النظام، لن تستطيع أن

تسدّ الأفق أمام عراق المستقبل، الذي لن يكون إلا عراقاً حراً سيداً مستقلاً ديمقراطياً موحداً، خالياً ن كل أنواع الإستبداد، وخالياً من كلّ أثر للغزاة الآتين إليه مع مطامعهم من خارج حدوده.

قلبي ومشاعري وكلّ أفكاري مع العراق وأهله، ومع أصدقائي ورفاق عمري فيه. وتبقى عميقة الجذور في وجداني ذكريات قديمة وحديثة ربطتني بمثقفيه الكبار، بالجواهري والسياب والحيدري والبياتي. وهل بمقدوري أن أنسى صفاء الحافظ وخالد الرحال وعبد القادر البراك وعبد الملك نوري وكثيرين آخرين من أدباء وفناني ومثقفي تلك الحقبة؟ وكيف لي أن أنسى قيادات سياسية متميزة ارتبطت بتاريخ العراق الحديث من أمثال سلام عادل وكامل الجادرجي والشيخ محمد رضا الشبيبي وسعد صالح وكامل قزنجي ومحمد حديد وعبد اللطيف الشواف وعبد الفتاح ابراهيم وناظم الزهاوي وعزيز شريف وكثيرين آخرين من ذلك الرعيل من القيادات، ممن كان لي شرف الإلتقاء بهم والتعلم منهم.

وبعد، فكلما استطال الكلام ازدادت الذاكرة استيقاظاً وتفتحاً، لتستعيد تاريخ أيام وأعوام وعقود خوالي. لكن الذاكرة، إذ تغني الروح في استعادة الجميل والحزين من تاريخنا العام والخاص، في الإختلاف والتناقض بين الفرح والحزن وفي اتحادهما، فإنها بدأت، في هذه الأيام، تخلي المكان للذكريات التي سيحملها إلى وجداننا الزمن القادم، باحتمالاته المفتوحة على كل الاتجاهات. وللتاريخ القادم صنّاعه. وبعض هؤلاء يتقدم، منذ الآن، إلى الواجهة. لكن أكثرهم سيولد في المجابهة الراهنة والمقبلة مع الأحداث. وإذ أحيّي هؤلاء الأبطال القادمين من المعاناة والذاهبين إلى المستقبل بمعاناة من نوع مختلف، فإنني أحب أن أرسل إلى صديقين عزيزين تحية خاصة: الصديق الأول هو يوسف العاني، الكاتب والمخرج المسرحي والسينمائي، الذي كان يزور أصدقاءه وذكرياته في لبنان عشية الحرب وغادرنا قبيل وقوعها بأيام وكلنا خوف عليه، مصراً على مواجهة العاصفة مع أهله وأصدقائه هناك. الصديق الثاني هو نوري الراوي، الشاعر والفنان التشكيلي الذي لم ألتقِ به منذ نصف قرن.

سلمتَ يا عراقي، يا عراقنا الحبيب، من كل أذى يأتيك من داخل حدودك، ومن خارجها، وسلم الطريق الذي يسلكه شعبك في اتجاه المستقبل، المتحرر من آثار وآثام عهود الإستبداد، ومن آثار وآثام الإحتلال الأجنبي.

النهار- ٢ -٦- ٢٠٠٣

رسالة إلى جريدة "المدى"
عقلي ووجداني مع شعب العراق

أخي ورفيقي العزيز فخري كريم
رئيس تحرير جريدة "المدى"

تحية طيبة لك ولأسرة المدى ولجميع أصدقائنا في العراق الحبيب.

لا تستطيع أن تتصور كم أنا مهموم بما يجري في العراق. فالعراق، بالنسبة إلي كما تعلم، هو مهد التحولات الأولى والأساسية في حياتي. ولذلك فهو يعيش في عقلي ووجداني. ويتخذ له مكانا راسخاً فيهما. لا يزيده مرور الأزمنة وتعاقبها، وكثرة الأحداث المأساوية، إلا رسوخاً.

كنت على امتداد ثلاثة عقود على صلة دائمة بالعراق. أزوره كلما كانت تسمح لي بذلك الظروف، أو عندما كانت تقودني إليه مهمات سياسية وثقافية. إلا أن هيمنة نظام الإستبداد فيه على امتداد ما يقرب من أربعين عاماً حرمتني من متعة اللقاء بالأصدقاء في ربوعه، مثلما حرمت العديد من خيرة بناته وأبنائه من البقاء على قيد الحياة، أو من الإستمرار في العيش بين دجلته و فراته وحولهما. وكان ذلك الواقع مصدر حزن عميق لم يفارقني. وإذ تعذر على أهل العراق التحرر من ذلك النظام المستبد ومن سيده – وهو أمر يحتاج إلى بحث عميق في جذوره وفي سائر عناصره المكونة – فقد جاء الخلاص من كليهما، النظام وسيده، على يد القوى

الأجنبية التي جاءت إلى العراق غازية ومحتلة، حاملة معها أهدافها في السيطرة على المنطقة برمتها في امتداداتها شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً. وإذا كان قد شكل انهيار نظام الإستبداد، بتلك السرعة المذهلة المخزية المذلة ,مصدراً لـ فرح ما عند شريحة واسعة من الشعب بعد ذلك الليل الطويل من القهر والمعاناة والتشرد والحروب المدمرة والقبور الجماعية المرافقة لها جميعها، فان الوجه الأخر لذلك "الفرح" هو الحزن العميق الذي ولده ويولده الاحتلال الأمريكي والبريطاني لهذا البلد العربي العريق. وهو احتلال تم من خلال حرب عدوانية وقفت إزاءها الدول العربية عاجزة عجزاً مطلقاً، ووقف المجتمع الدولي برمته عاجزاً أيضاً، برغم مظاهرات الاحتجاج التي عمت أرجاء الدنيا احتجاجاً على الحرب واستنكاراً ورفضاً لمفاعيلها. إلا أن الحزن لم يكن تعبيراً عن موقف سلبي وحيادي إزاء ما جرى.ولم يكن هو وحده شكل الاعتراض وصيغته. إذ سرعان ما ولد ذلك الحزن غضباً شعبياً ووطنياً كبيراً ذكر العالم بتاريخ العراق المجيد في مقاومة الاحتلال في العشرينات من القرن الماضي. وذكر بنضال الوطنين والديمقراطيين العراقيين دفاعاً عن استقلال بلدهم وسيادته وعن حرية شعبهم. و كان شعار الشيوعيين العراقيين، منذ أن ظهرت إلى الوجود أولى تنظيماتهم قبل سبعين عاماً ,تعبر عن هذه العراقة في الكفاح من اجل الحرية: وطن حر وشعب سعيد.

أخي فخري

أحب أن تعرف، وأنت تعرف جيداً، وأحب أن يعرف أصدقائي في العراق، أنني، وأنا أتابع الأحداث الجارية بتفاصيلها منذ أن بدأت الحرب العدوانية الأمريكية و البريطانية على العراق، لم أتوقف، في كتاباتي، وفي أحاديثي في وسائل الأعلام، عن التأكيد بان المحنة التي يمر بها العراق الجديد هي محنة لن يطول الزمن الذي سيستطيع فيها الشعب العراقي التغلب عليها. وللمحنة وجهان متلازمان: وجه الاستبداد الذي ذهب إلى غير رجعة ,ولو عن طريق القوى الأجنبية الغازية- يا للمفارقة" ! - ووجه الاحتلال الذي سيزول بإرادة الشعب العراقي، الذي تنطق باسمه قواه الحية، القديم العريق من هذه القوى ذو التاريخ المجيد، والجديد الذي يرسخ أقدامه في الكفاح اليوم من اجل مستقبل ديمقراطي لعراق حر وسيد ومستقل. وهذه القوى التي تمارس النضال ضد الاحتلال ,وهي ترفع راية الديمقراطية كمرتكز أساسي لا بديل منه لتثبيت وترسيخ وحدة العراق بأطيافه المختلفة، القومية والدينية والسياسية على اختلافها، هي ,أي هذه القوى ,التي

بمقدورها أكثر من سواها ,لأنها وطنية وديمقراطية ,أن ترسم صورة عراق الغد. وإذ أشدد على هذه النقطة بالذات فلأنني أعتبر أن لمقاومة الإحتلال - وكل احتلال يولد شرعية مقاومته لدى كل شعب - أشكالا وأدوات وأساليب عديدة، ولا تنحصر في شكل محدد بعينه. ولذلك لست - ولا يمكن أن أكون - ممن يصفقون لأي قتال بالسلاح ,بالنيابة عن الشعب، من دون تحديد هوية الذي يقاتل وتحديد هدفه من القتال، راهناً ولاحقاً، في ظل ادعاء بعض من يقاتلون بان هذا الشكل هو وحده، من دون سواه، الشكل الموصل إلى التحرير. فللمقاومة بالسلاح مهمة محددة لابد لمن يمارسها أن يعرف كيف وأين ومتى وفي أي اتجاه يسدد سلاحه، بحيث تكون لذلك التسديد علاقة حقيقية بتلك المهمة ,وان تكون لاستخدام السلاح وظيفة تخدم الهدف الأساسي الذي يتمثل في إرغام المحتل على الخروج من البلاد في أسرع وقت وفي اقل ثمن مادي وبشري، وان يترافق خروجه بتكوين بدائل وطنية ديمقراطية توكل إليها مقاليد قيادة بلد دمره الإستبداد ودمر كل مؤسساته، حين جعل الدولة كلها وكل مؤسساتها على قياسه، فانهارت مع انهياره المذل ,بفعل الغزو الأجنبي وبفعل الإحتلال.

ويقيني فان الشعب العراقي كان سيقاوم الغزو الأجنبي بقوة ,وكان سيصمد في مقاومته للغزاة ,وكان سيمنع ذالك الانهيار المذل ,لو أنه كان حراً. كذلك كان سيفعل الجيش الوطني العراقي لو لم تصادر إرادته ويصادر دوره من قبل الحاكم المستبد وزبانيته.

كلا، يا صديقي، ليس كل من يشهر السلاح باسم المقاومة هو مقاوم حقيقي. وليس فعله، بالضرورة، هو فعل مقاومة حقيقية تؤدي إلى التحرير، رغم أن للسلاح في المقاومة الوطنية شرعيته المدنية. أقول ذالك لأن ما يصلنا عبر وسائل الإعلام من أخبار ومشاهد عن دوامة العنف الدموي يثير عندي و عند الكثيرين القلق والألم ,ويثير الغضب ضد الإحتلال وضد بعض ما يدعى انه مقاومة لهذا الإحتلال. وأعني في ما أقول بالتحديد تلك العمليات التي تستهدف المدنيين، وتلك التي تستهدف المنشآت الوطنية، وتستهدف الفنادق والمستشفيات والمدارس، وتقتل الأطفال, وتستهدف الأمم المتحدة ومؤسساتها ,هذه الهيئة الدولية المؤهلة وحدها في الظروف الراهنة للعب دور أساسي في نقل السيادة إلى العراقيين ,ولو بالتدريج.

فهل هذه الأهداف المدنية العراقية والدولية هي في رأي الشعب العراقي الأهداف التي يشكل الإعتداء عليها وتدميرها وقتل المواطنين العراقيين فيها نوعاً من المقاومة يدفع قوى الإحتلال للخروج من البلاد ؟ هل هذه مقاومة تبغي تحرير العراق من الإحتلال وإعادة بنائه وإرساء السلم الأهلي فيه؟

إن ثمة أسئلة كثيرة تثيرها تلك العمليات ,ويثيرها التصفيق لها ,في بعض الدول العربية من أنظمة حكم وقوى قومية وحتى يسارية، باعتبارها مقاومة مشروعة ضد الإحتلال. كما تثير الأسئلة والتساؤلات مواقف معلنة هنا وهناك من قبل بعض الذين يقومون بتلك العمليات حول مستقبل العراق. إذ هي مواقف تنبئ بان مستقبل هذا البلد العربي الكبير سيكون في مهب الرياح إذا ما اتيح لتلك القوى ولشعاراتها أن تكون في ذات يوم هي البديل من لسلطة الإستبداد والهزيمة ,والبديل من سلطة الإحتلال الجاثمة على صدر العراق.

أقول ذلك وكلي ثقة بان المحنة الراهنة الجاثمة على صدر العراق بكل وجوهها لن تطول. ذلك إن وعي الشعب العراقي بعامة ,ووعي قواه الوطنية والديمقراطية وتماسكها بخاصة، هو أقوى وأرقى من أن تتمكن تلك المحنة من التحكم به والاستيلاء على مستقبله. وتلك هي بالتأكيد ثقة الديمقراطيين العرب بأشقائهم في العراق ,ثقة تعززها مواقف الشعب العراقي ونضالاته اليوم ,مثلما عززتها مواقفه ونضالاته في كل الأزمنة. فعراق الغد الذي سيعاد بناؤه على أنقاض الدكتاتورية والإحتلال ,بإسهام أساسي ومسؤول من هذه القوة وبتأييد من جماهير الشعب العراقي ,سيكون ,كما أراه منذ الآن ,منارة لكل العالم العربي.

وبعد ,فاني لأتوجه إليك أيها الأخ والرفيق والصديق ولأفراد أسرة "المدى" بالتهنئة على النجاح الذي حققتموه في جعل هذه الصحيفة الجديدة الناشئة صحيفة من الدرجة الأولى في عالم الاعلام العربي. وإذ أتابع أعدادها بانتظام أشعر بأنني في حضرة العراق وشعبه ,وفي حضرة قواه الديمقراطية الحية ,وفي حضرة مثقفيه العريقين ,في تاريخه وتاريخهم القديم المجيد الذي تعيد "المدى" التذكير به ,وفي تاريخه وتاريخهم الراهن المليء بالآلام والآمال. فهنيئا لكم وهنيئاً للعراق بما تقومون به من أجل تحرره وتقدمه.

وأني لآمل في لقاء قريب على ارض العراق حين تتوفر لي زيارة هذا البلد الذي أتحرق شوقا لزيارته ,لأراه وقد تحرر من ظالميه وقاهري إرادته، الإستبداد وبقاياه والإحتلال وأثاره.

مع أطيب تحياتي وتمنياتي

كريم مروه

بيروت، في ٢٨-٤-٢٠٠٤

القومية العربية والأقليات القومية

من مفارقات هذا العصر المثيرة للجدل ـ ولا أتحدث عن العصور السابقة ـ أن القوميات الكبيرة، في بلدان العالم الثالث خصوصاً، لم تستطع، في كل عهود ما بعد الإستقلال، أن تتعامل بشكل صحيح مع الأقليات القومية في بلدانها. ولم تسعَ إلى ذلك، ولم تبذل أي جهد. بل هي سلكت طريقاً آخر، هو الطريق ذاته الذي سلكته الدول الإستعمارية في تعاملها مع تلك القوميات الكبيرة بالذات، ومنها قوميتنا العربية بالتحديد، خلال عقود طويلة في حالات معينة، وخلال قرون عديدة في حالات أخرى. واستمرت حكومات هذه البلدان في العهود المختلفة، على امتداد نصف قرن ونيف، في ممارسة أنواع شتى من القمع والقهر والإذلال للأقليات القومية، بما في ذلك باللجوء إلى ما يشبه الإبادة الجماعية بواسطة الأسلحة المحرمة دولياً كالأسلحة الجرثومية وسواها. ومثال مدينة حلبجة في كردستان العراق هو النموذج الحي الصارخ على تلك الهمجية.

المنطق الذي استندت إليه الحكومات المتعاقبة في هذه البلدان، من أقاصي القارة السوداء إلى أقاصي الشرق الآسيوي، مروراً ببلداننا العربية، إزاء الأقليات القومية، هو اعتبار أن مجرد الإعتراف لهذه القوميات بحقوقها، والسماح لها بممارسة تلك الحقوق، سيقودها إلى الإنفصال عن الدولة الأم. ويشكل ذلك، بنظر تلك الحكومات، تهديداً للوحدة الوطنية. فهو إذن، بهذا المعنى، الخيانة بعينها، التي يستحق مرتكبها العقاب في أقصى درجاته، بما في ذلك بالإبادة الجماعية أو ما

يشبهها ويصل إلى حدودها. وفي هذا الموقف بالذات من قبل تلك البلدان وقياداتها تعبير فظ عن التنكر لمبدأ أساسي قديم هو الحق المقدّس للشعوب وللقوميات في تقرير مصيرها.

والمفارقة هنا هي، كما أشرت إلى ذلك قبل قليل، أن قادة هذه البلدان ونخبها السياسية والثقافية في السلطة وخارجها، الذين ينتمون إلى القومية الأكبر، كانوا ذات يوم، قبل أن تنتزع بلدانهم استقلالها من الدول الإستعمارية، هدفاً مباشراً لشتى أنواع الإضطهاد والقمع والقهر، وأن ثقافتهم وهويتهم القومية كانت هدفاً للإلغاء والادماج، بالإكراه، في ثقافات الدول المستعمرة، وأن لغتهم القومية كانت مهددة بالإزالة من الوجود لصالح لغة الدولة الإستعمارية (التتريك والفرنسة نموذجاً!).

سيكون من الصعب في هذا المجال الدخول في بحث عام يشمل هذه المساحة الشاسعة من الكرة الأرضية التي تضم سدس سكان المعمورة. لذلك سأتوقف عند الجانب الذي يعنيني في هذه المسألة، الجانب الخاص ببلداننا العربية تحديداً. ذلك أن هذه المسألة تشكل في بلداننا الحقل الأكثر إغراءً للجدل، والأكثر إثارة للإهتمام وللاستنكار على الصعيد العالمي. والمؤلم في المشهد الذي يتكرر منذ عقود طويلة ـ المشهد الشديد الإيلام ـ هو أن ثمة ما يشبه الإجماع بين التيارات والنخب السياسية والثقافية، على مستوى السلطات الرسمية وعلى مستوى الأحزاب والمؤسسات، الإجماع على رفض الإقرار للأقليات القومية في بلداننا بحقوقها القومية، حتى في أبسط أشكالها وتعبيراتها. ولا يتعلق الأمر، هنا، بحق تقرير المصير، الحق الذي يشكل أحد العناصر الأساسية في شرعة حقوق الإنسان، بل حتى في ما هو أبسط من ذلك، حق هذه الأقليات بأن تعبِّر بحرية عن ذاتها، عن هويتها الثقافية والقومية، وأن يكون لها في البلد الذي تنتمي إليه وتصر على أنها جزء مكون منه ومن شعبه، حقوقها المتساوية مع الآخرين في كل ما يتصل بالشأن العام، وفي كل ما يتصل بالشؤون الخاصة بالمجموعات وبالأفراد، على حد سواء. والغريب، في هذا المشهد بالذات ـ الشديد الغرابة ـ هو أن هذا السلوك من موقع القومية الأكبر ضد الأقليات القومية في بلداننا، يتم في الوقت الذي تتمادى فيه السلطات الإسرائيلية في قمعها للشعب الفلسطيني، ومنعه من تحقيق أمانيه الوطنية في الاستقلال، وفي التعبير عن ذاته، هوية قومية وثقافية، وكياناً بشرياً، وأرضاً، ودولة، وخصوصيات

تاريخية أخرى. يتم ذلك وسط عجز مطلق من الدول العربية ومن قواها السياسية عن التضامن الفعلي مع هذا الشعب وعن دعمه في كفاحه البطولي الحافل بالتضحيات.

ما سر هذه الحالة الإنسانية البشعة، التي تشوه تاريخنا بفعل استمرارها في بلداننا، ولا تجد من القوى والسياسات ما يمكن هذه البلدان من التحرر منها، بهدف تحقيق الحرية لجميع المواطنين وتحقيق التقدم لبلداننا في المجالات كافة، التقدم الذي بواسطته عندما يتحقق يمكن لبلداننا أن تخرج من تخلفها ومن الإستبداد الذي يتحكم بها وبمصير شعوبها، وتدخل في تحولات العصر الكبرى، وتسهم في بناء الحضارة الانسانية!

إن تاريخاً طويلاً من الحروب الأهلية في العراق وفي السودان وفي بلدان عربية أخرى يكفي لإثبات أن سياسة الإضطهاد القومي تدمر ولا تبني، تؤخر ولا تقدم، وتجعل الأكثرية الساحقة من أبناء الوطن، قومية كبرى وأقليات قومية، الضحية المباشرة لتلك السياسات.

إلاً أن المشكلة في العراق لا تنحصر في الأكراد. بل هي تشمل جميع الأقليات القومية من تركمان وكلدان وشركس ويزيديين وصابئة. لكن الأكراد هم الأقدم والأكثر عراقة في تاريخ المنطقة كلها، والأكثر عدداً بالنسبة للآخرين من الأقليات في العراق. إذ هم يشكلون ربع أو خمس عدد سكان هذا البلد. ورغم أن للشعب الكردي جذوراً تاريخية قديمة، فإنه لم يستطع، كما يقول المؤرخون، لأسباب ولظروف عديدة أهمها قمع القوميات الكبرى له في بلدان المنطقة، من أن يشكل له كياناً مستقلاً في أي من هذه البلدان. ويضيف المؤرخون بأن هذا الشعب قام بأكثر من ألف ثورة لتحقيق طموحاته القومية. وقمعت جميع تلك الثورات. وتعطّلت بذلك إمكانية تحقيق الحلم القومي الكردي، أو تأجّلت، ليتخذ المطلب القومي المشروع صيغة، أو صيغاً أخرى، داخل كيانات تلك الدول، ويحتل الشعب الكردي مع تلك القوميات مكانه كجزء مكوِّن من هذه الدول ومن شعوبها.

ولا يختلف الوضع في السودان في الجوهر عن مثل العراق. فالسودان دولة أفريقية قديمة، دخلت إليها العروبة عن طريق الإسلام. ولذلك فالسودانيون، بهذا المعنى، هم عرب مستعربون مثل العديد من العرب في الأزمنة المعاصرة. وقد شكّل الإسلام مع مرور الزمن دين الأكثرية في هذا البلد، رغم وجود أقلية مسيحية كبيرة،

ووجود وثنية عند بعض القبائل. وإذا كان قد تأخر السودانيون الأفارقة في طرح قضيتهم بشقّيها القومي والديني داخل الوطن السوداني، فإن مجرد البدء بطرح مسألة الحقوق القومية قد وضعهم في قفص الاتهام بتهديد وحدة الوطن ووحدة الشعب، فاستحقوا العقاب. وإقليم دارفور، اليوم، هو النموذج الآخر للإضطهاد القومي في السودان، بعد اتفاق السلام مع الحركة الشعبية في الجنوب.

يقول بعض القوميين العرب، ممن جعلوا أنفسهم في موقع أصحاب القضية القومية الحصريين بالنيابة عن كثيرين سواهم، أن ممثلي الأقليات القومية من نخب سياسية وثقافية واجتماعية هم الذين يتحملون المسؤولية عن الوضع الذي هم وقضيتهم القومية فيه. فهم، بإصرارهم على التمسك بحقوقهم القومية، قد وضعوا أنفسهم في موقع المتميز عن المواطنين من القومية الأكبر! ويضيف هؤلاء القوميون بأن الخطأ المميت لممثلي الأقليات القومية، سواء في العراق أم في السودان، هو استقواؤهم بقوى خارجية للدفاع عن مطالبهم، ضد أشقائهم وضد الوطن! وهو الأمر الذي جعلهم، في نظر هؤلاء الأشقاء، أشبه بطابور خامس في قلب الوطن، ضد وحدة أرضه ووحدة كيانه ووحدة شعبه! ولم يسأل أحد من هؤلاء القوميين نفسه عن السبب، أو الأسباب التي خلقت الظروف لكي ترتكب تلك القيادات من الأقليات القومية، مع سواها من قيادات القومية الأكبر، مثل تلك الأخطاء. وغاب عنهم أن ثمة في هذا الوضع المأساوي فعلاً ورد فعل. وبمقدار ما يتخذ الفعل طابع الثبات فإنه يولد ردود فعل من الطبيعة ذاتها. لنتذكر، هنا، أن بعض الأقليات القومية والدينية التي انتقلت، في صدف تاريخية، إلى مواقع السلطة بعد عقود طويلة من الإضطهاد، قد مارست وسائل القهر ذاتها، التي كانت هي ضحيتها في السابق، ضد القوميات والأديان الأخرى الأكبر. لكن الأكثر إثارة للدهشة في هذا المجال هو أن هؤلاء القوميين ونظراءهم يتجاهلون في التعبير عن مواقفهم الموضوعة التي تشبه القانون الموضوعي، القائلة بأن أي شعب يسعى لفرض السعادة على شعب آخر بالقوة والاكراه- السعادة التي يحددها هو لذلك الشعب بالنيابة عنه - يقع هو ذاته ضحية تعسفه. ألا تشير الى ذلك بوضوح قاطع أوضاع بلداننا العربية من المحيط الى الخليج، التي يسود فيها منذ زمن طويل الإستبداد والفساد والتخلف، وتتفكك المجتمعات فيها وتتحول الى قبائل من شتى الأنواع، متصارعة فيما بينها بشتى الوسائل، ويتحول فيها المواطنون الى رعايا من الدرجات الدنيا، رعايا لأنظمة لا يفكر القيمون عليها إلا بتأبيد سلطاتهم وتعظيم مصالحهم فيها.

وفي الحقيقة فإن ما يقلق في مثاليّ العراق والسودان هو أن الحملة الموجهة ضد الأكراد والجنوبيين، تتم في الوقت الذي يتهيأ فيه هذان البلدان - إذا ما سارت الأمور في الإتجاه الصحيح - للإنتقال إلى زمن آخر، يفترض أنه الأفضل، بعد عقود من الإستبداد والحروب الأهلية ومن القمع الذي عانت منه الأكثرية الساحقة من الشعبين. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن بالنسبة للعراق، في هذه الفترة بالذات التي تجري فيها عملية شاقة ومعقدة وطويلة لتحرير العراق من الإحتلال الأجنبي ومن آثار عهود الإستبداد القديمة والحديثة، السؤال الحقيقي الذي يتطلب جواباً عنه من العراقيين أولاً، ومن قبل العرب جميعاً، وبالأخص عرب البلدان المجاورة للعراق: ألم يحن الوقت لكي يخرج هذا البلد من حروبه الداخلية والخارجية؟ ألم يحن الوقت لكي تتاح له فرصة تاريخية لإعادة توحيد شعبه، قوميات وأدياناً وطوائف وفئات سياسية واجتماعية، على أسس ديمقراطية، وبضمانات حقيقية تعطل إمكانات العودة إلى مآسي الماضي؟ ألم يحن الوقت لكي يدرك أشقاء العراق من البلدان المجاورة، العربية خصوصاً، أن عليهم أن يساعدوا الشعب العراقي على اجتياز مآسيه الراهنة والسابقة، بدل أن ينفخوا في نار الفتنة والإثارة، قومياً وطائفياً ووطنياً وسياسياً ومن أنواع شتى؟ أم أن ثمة مخاوف حقيقية لدى كل من السلطات الحاكمة وأصحاب النظريات القومية القديمة التي انقضى زمانها بفعل التغيرات الكبرى التي جرت وتجري في العالم المعاصر، مخاوف من أن يستطيع العراق بقرار داخلي من قواه الحية، بتنوعها وتعددها وحتى باختلافاتها الفكرية والسياسية، التحول في اتجاه الديمقراطية والتعددية على أنقاض كل ذلك الماضي الحافل بالمآسي وبالحروب وبكل أنواع الموت والدمار. وهو خوف على مصالح ومكاسب تعارضت على الدوام مع مصالح الشعب هنا وهناك، وخوف على أفكار قضت عليها أحداث الحياة وتحولات الأزمنة وجعلتها خارج الزمن.

ولعل أكثر ما يثير المخاوف على المستقبل هو إصرار أشقاء العراق من البلدان العربية على توجيه الاتهام للأكراد بأنهم ضخموا مطالبهم ومخاوفهم إلى حد الإستقواء بأعداء العراق وأعدائهم هم من أميركان وإسرائيليين. وهو إصرار على تبني معلومات حول وجود إسرائيلي في المنطقة الكردية، نفاها الأكراد، واعتبروها مناقضة لمصالحهم، ونفتها قيادات عراقية عديدة. وحتى لو أن شيئاً من الصحة قد تأكد حول وجود إسرائيليين في المنطقة الكردية - كفرضية جدلية - أفليس من الحكمة،

ومن المصلحة القومية بالذات، أن يجري العمل لإزالة الأسباب التي قادت إلى مثل هذا الأمر ؟

وأزعم أنني أعرف العراق جيداً. وأعرف جيداً أكراده العراقيين. وأعرف العديد من القيادات، هنا وهناك. وأعرف العديد من المثقفين الأكراد. وأعرف الكثير عن ثقافة الأكراد وعن تقاليدهم. وإذا كنت لم أعرف جنوب السودان إلا أنني أعرف كردستان العراق، وأعرف تاريخها القديم والحديث. وأعرف طبيعتها الخلابة. وأعرف ناسها الطيبين. وجميع هذه المعارف التي تكدست عندي بفعل المتابعة والعلاقات والاهتمامات السياسية التي تشغلني وتحتل مكان الصدارة في حياتي منذ أعوام طويلة، هذه المعارف هي التي تجعلني أجزم اليوم بأن أكراد العراق هم عراقيون، ولا نيّة لديهم بالإنفصال عن العراق، لأسباب عديدة لا تحصى، تتصل بمصلحتهم بالذات في الدرجة الأولى. أقول ذلك برغم كل الثغرات التي أشاهدها في السياسة وفي ردود الفعل وفي الأخطاء التي يقع فيها كل من يمارس السياسة وكل من يضع نفسه في موضع المسؤولية عن قضيته، سواء كان عربياً أم كردياً أم الى أي قومية أنتمى.

لكن الشرط الأساسي لجعل السياسة والسلوك موحدين في الاتجاهات الأساسية، المعبرة عن مصالح العراق كوطن لجميع أبنائه، هو أن يقتنع جميع العراقيين بأنهم شعب واحد متعدد الأعراق والأديان والثقافات. وهو شرط تشير إلى نضجه مجريات الأمور في عراق ما بعد صدام، حتى قبل أن يتحرر هذا البلد من الإحتلال الأجنبي، المهمة التاريخية الملقاة على عاتق جميع العراقيين في المرحلة الراهنة. وفي نظري فإن العراق مقبل على عصر مختلف اختلافاً جذرياً عن العصور السابقة التي ظل يمتزج فيها الدم بالتراب إلى أن أصبح للتراب لون يشابه لون الدم.

ولأنني أعرف الشعب السوداني جيداً وأعرف تاريخه، وأعرف العديد من قادة الحركة الديمقراطية فيه، وأعرف العديد من مثقفيه، فإني أكاد أجزم بأن هذا الشعب متجه هو الآخر في الطريق ذاته، الذي يسلكه اليوم شعب العراق، رغم أنف القوى التي تراهن على عكس ذلك، في السودان وخارجه، من مواقع السلطة وخارجها. وللمسألة القومية على الدوام، في العراق والسودان وفي كل مكان، طرفان داخليان، على الأقل، وطرف خارجي. فإذا تحققت الوحدة الداخلية انتفى أي دور للخارج، واستحال على هذا الخارج أن يفعل ما يريد، ولو لجأ إلى الحرب بأبشع أشكالها، مثلما هو الحال في العراق الآن.

لا بد من إعادة نظر شاملة بأفكارنا القديمة، وبشعاراتنا، وبمفاهيمنا حول المسألة القومية في بلداننا، وحول المسألة القومية في شكل عام. وهي إعادة نظر ينبغي أن تأخذ في الاعتبار أن وحدة بلداننا، أسوة بوحدة بلدان العالم قاطبة، هي النموذج المفترض للوحدة التي يتجه نحوها العالم. وهي وحدة، هنا وهناك، محلياً وعالمياً، لا يمكنها أن تتحقق في صيغة إنسانية عادلة إلا على قاعدة الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والإعتراف المبدئي والعملي بالتعدد والتنوع في القوميات والثقافات ، وبالتفاعل الإنساني بين هذه القوميات وثقافاتها لمصلحة الحرية والتقدم، بمضامينهما المختلفة، للأفراد وللمجموعات في كل بلد، وللبشرية جمعاء.

الحياة - ٢٥-٧-٢٠٠٤

أيها "المعادون للإمبريالية"
اتركوا الشعب العراقي يقرر مستقبله

الجدل الدائر اليوم بكثافة خارج العراق، حول مستقبل هذا البلد العربي الكثيرة محنه في التاريخ القديم والحديث، يفوق ويعلو، بحدّته وبصخبه المثيرين للدهشة، ذلك الجدل الطبيعي الدائر داخل العراق بين قواه الحية حول مستقبل هذا البلد، المتعدد القوميات، الذي يشكل جزءاً مهماً من العالم العربي. والملفت للنظر أن هذه المفارقة لا تثير أي استغراب أو أي تساؤل عند بعض الأشقاء العرب، في السلطات القائمة وردائفها، وفي بعض قوى الاعتراض على تلك السلطات. بل هم يعتبرون ، من موقع "الحريص" على القضية القومية وعلى المصالح العامة للأمة، أن بالإمكان أن يرى القومي من بعيد ما لا يراه ابن البلد، الذي تشده همومه ومصالحه المحلية إلى حاضره، فتحجب الشجرة التي تظلله الغابة بكاملها! وقد بات معروفاً أن الشعب الفلسطيني قد دفع الثمن الباهظ لمثل هذا المنطق "القومي" العدمي، على امتداد تاريخ مأساته الطويل الذي يتجاوز نصف قرن ونيف من الزمن.

مشكلة هذا النفر من الأشقاء العرب، أشقاء العراق وأشقاء فلسطين وأشقاء لبنان وأشقاء السودان - البلدان والشعوب العربية المنكوبة الممتحنة من داخلها ومن خارجها، والممتحن بعضها من الجوار العربي الشقيق - أنهم، في منطق تعاملهم مع القضايا الساخنة في كل بلد عربي باسم القومية وباسم مصالح الأمة، قد أضعفوا أبصارهم، وحتى بصائرهم في بعض الأحيان. فاختلط الأمر عندهم. فلم يعودوا يفرقون بين الشجرة وبين الغابة، أي بين الأساسي والثانوي من القضايا. وغرقوا

بالعام المبهم والمتخيل من القضايا. وأهملوا الملموس والخاص والمحدد من هذه القضايا. وهذا ما حصل في كل التاريخ السابق في بلداننا، الذي قادنا فيه هذا الاختلاط في الأشياء، وهذا الاضطراب في المفاهيم وفي الرؤى، إلى ما نحن عليه اليوم، في أسفل درك، متنقلين بين ثنائيين: الإستبداد أحياناً والإحتلال أحياناً، وفيما بينهما، مسمّرين في مكان ناءٍ خارج حركة التقدم، وخارج التاريخ.

وفي الواقع فإن ثمة مشكلة حقيقية ما يزال الوعي بها غائباً عن الكثرة من النخب السياسية والثقافية، وعن أهل السلطات جميعها في بلداننا. وتتمثل هذه المشكلة في أن النكبات والنكسات والهزائم التي عرفتها وعانت منها بلداننا وشعوبنا لم تعلمهم بعد أن كل شعب بإطلاق - شقيقا كان أم صديقاً أم سوى ذلك - هو صاحب قضيته، وهو وحده دون سواه المعني بتقرير مصيره، وأن كل دعم يأتي إليه من القريب أو من البعيد هو دعم لخياره هو وليس بديلاً منه، إن حق الشعوب في تقرير مصيرها هو الحق المقدس الذي يفوق كل اعتبار. بل هو القانون الذي لا قانون يعلو عليه. لكنه قانون مشروط بالديمقراطية، أي بحرية الإختيار، وبالإرادة الواعية والمسؤولة للشعب المعني ولممثليه.

ورغم أنني لم أعد أحب الإستشهادات بأحداث تاريخية وبأقوال لكبار المفكرين الثوريين، فإنني أراني هنا مدفوعاً إلى الإستشهاد بموقف عبقري للينين في الربع الأول من القرن الماضي، حول المسألة البولونية. فهو، إذ رأى اختلافاً في الموقف بين الحركة الثورية البولونية، الإشتراكية الطابع والتوجيه والبرنامج، وبين ما كان يعتبر المصالح العامة للإشتراكية، قرر، من دون تردد، من موقع مسوؤليته الأممية، أن الأولوية في مثل هذه الحالات هي لما يراه الثوريون -البولونيون- حتى ولو كانوا، من وجهة نظر المصالح العامة للإشتراكية، على خطأ. فليس من حق الأممية، وفق منطق لينين هنا، أن تفرض وجهة نظرها على أصحاب القضية في بلدهم. بل أن عليها أن تكتفي بإعلان الموقف الذي تراه صحيحاً، من وجهة نظر المصلحة العامة للإشتراكية، وأن تدافع عن هذا الموقف نظرياً، وأن تترك لأصحاب القضية أن يقرروا بأنفسهم ما يعتبرونه، من وجهة نظرهم، مصلحة الإشتراكية في بلدهم ومصلحة الإشتراكية بعامة، وأن يتحملوا نتائج الصواب والخطأ للقرار الذي يتخذونه.

إن هذا المنطق، بشقيه الجدلي والشكلي، هو الذي يدفعني إلى تجاوز هذا الضجيج الصاخب بين ضفتي الخليج والمحيط، حول العراق، والإعلان، من دون تردد،

بأن مستقبل العراق إنما يقرره العراقيون أنفسهم. وهي مسألة أساسية بات علينا جميعنا، نحن العرب، من مواقعنا الفكرية والسياسية المختلفة، وبكل الأسماء التي تحملها أفكارنا وسياساتنا، أن نقر بها كمبدأ، حين نحاول أن نقرأ ما يجري في العراق اليوم من أحداث وتطورات دراماتيكية. وفي اعتقادي فقد حان الوقت لكي ندخل في الزمن الحقيقي الذي يحترم فيه للشعوب، شعوبنا والشعوب الأخرى التي مثلنا، حقها في تقرير مصيرها، وتحديد مستقبلها بنفسها بحرية كاملة، ومن دون تدخل خارجي من أي نوع، وتحت أية ذريعة، وباسم أية قضية. كما حان الوقت لكي تصبح الديموقراطية التعددية المنطلق الأساس في تحديد الخيارات السياسية التي تتجمع وتتنظم تحتها الكتل البشرية في كل بلد، بحرية كاملة وبوعي يتحقق ويتقدم بالتجربة وبالتراكم، الخيارات ذات الصلة بمشاريع التغيير التي تحدد مضامينها، وآليات العمل لتحقيقها، الشروط التاريخية لكل بلد، الموضوعي منها والذاتي مجتمعين.

لقد وقع العراق، هذا البلد العربي الكبير ذو التاريخ العريق، في محنتين متتاليتين خلال العقود الأربعة الماضية. المحنة الأولى هي محنة الإستبداد الذي استمر اربعين عاماً واستمد أصوله وأشكال ممارساته من ترسانة الطغيان في العصور القديمة والحديثة. والمحنة الثانية هي محنة الإحتلال الأميركي البريطاني التي لا تزال جاثمة بكل ثقلها على حياة الشعب العراقي المعذب. وإذا كان الشعب العراقي قد عجز، وعجزت قواه الديموقراطية كلها، خلال ذلك التاريخ الطويل من تحرير بلدهم من نظام الطغيان الذي دمر روحه وعطل عناصر التقدم فيه، فأنه، أي الشعب العراقي، ظل وحيداً في معاناته تلك. إذ لم يقف إلى جانبه، في أية صيغة من الصيغ المختلفة، لا أشقاؤه الأقربون والأبعدون، ولا أصدقاؤه الأقربون والأبعدون كذلك. لكنه، حين دخل في المحنة الثانية وفي معاناته فيها، التي تتمثل بالإحتلال الأجنبي لبلده، الإحتلال الذي أسقط نظام الطاغية، وكان هذا النظام هو السبب الحقيقي في حصول ذلك الإحتلال، اصطدم بكثرة "المعادين للأمبريالية" المتطوعين لدعمه في مواجهة العدوان الإمبريالي. وجاء هذا الدعم من جهات واتجاهات مختلفة، كل جهة وكل اتجاه منها حمل معه، في صيغة مساندة الشعب العراقي، أهدافه الخاصة، وشعاراته، وأشكالاً لم يمارسها أي من هؤلاء في حل المشكلات الصعبة التي تعاني منها بلادهم. وكان من بين هؤلاء من وقفوا إلى جانب الطاغية عندما كان في الحكم،

ويقفون اليوم للدفاع عنه وعن نظامه الذي سقط، وذلك باسم العداء للأمبريالية! وواضح من النتائج المرئية أن هذا النوع من الدعم، بأشكاله المختلفة، السياسية منها والعسكرية، قد أدى الى عكس ما عبرت عنه الشعارات المعلنة. لقد أدى هذا النمط من "الدعم" الخارجي، وطرائقه في مواجهة الإحتلال، إلى إغراق هذا البلد في حرب عبثية، ذهب ويذهب ضحيتها العراقيون أنفسهم، وكادت تودي بأحلامهم وآمالهم في التحرر من الإحتلال الأجنبي ومن آثار نظام الإستبداد وبقاياه. ولا أتحدث هنا عن القوى المتوحشة التي تقتل العراقيين وتخطف الأجانب وتبتز مرجعياتهم ثم تذبحهم من الوريد إلى الوريد، وتغتال ممثلي القوى الحية التي تتصدى لممارسة دورها الصعب في قيادة البلد في هذا الظرف العصيب، وتدمر المؤسسات العامة، كل ذلك باسم الإسلام أو باسم معاداة الامبريالية! وهي قوى هجينة همجية عدميه تدل عليها أعمالها في العراق وفي خارج العراق. وازداد، من الناحية العملية، بفعل هذا الدعم - التدخل، دور قوى الإحتلال. وتراجع، أو كاد، الدور المفترض للقوى العراقية وللمؤسسات العامة الناشئة، المدنية منها والعسكرية، القوى الحاملة في برامجها المهمات المرتبطة بالمرحلة الإنتقالية، المهمات التي تصب في تحرير البلاد من الإحتلال وتصفية الآثار التي خلفها الإستبداد في البلاد وذلك من أجل إيصال العراق إلى مستقبل ديموقراطي جديد طالما حلم العراقيون عبر العصور باقتحام أسواره والدخول فيه من الأبواب الواسعة. وهي مهمات مترابطة فيما بينها، في هذه المرحلة الصعبة البالغة التعقيد والطويلة المدى، المليئة بالإلتباسات، كواقع لا يخفى على أحد، ولا يمكن تجاهله، ولا سبيل عملياً للقفز فوقه وتجاوزه في التحليل السياسي والإجتماعي للواقع الراهن وفي تحديد طبيعة المرحلة.

إن القوى الخارجية التي تتدخل في الوضع العراقي اليوم هي، مع امتداداتها الداخلية، السياسية والأمنية والعسكرية، قوى متعددة مختلفة في طبيعة كل منها عن الأخرى. لكنها، برغم الإختلافات فيما بينها في أهدافها المعلنة والمضمرة، وفي أشكال ممارساتها، تلتقي، في نهاية المطاف، عند النتيجة ذاتها. وهذه النتيجة، كما تشير إليها الوقائع - خارج التصنيف وفوق النوايا الحسنة أو السيئة - هي إغراق العراق في الفوضى وفي الحرب وفي القتل وفي الدمار. وهي أمور تعرقل مسيرة العراق نحو التحرر من الإحتلال ومن الإستبداد، وتدخله في المجهول. ولذلك فإن هذا الواقع بذاته يتطلب موقفاً آخر مختلفاً عما يكاد يكون سائداً في خارج العراق وفي

الإمتدادات الداخلية، موقفاً عقلانياً، موقفاً يأخذ في الإعتبار مسألتين أساسيتين: الأولى تتعلق بحرية الشعب العراقي في تقرير مصيره بنفسه والكف عن التدخل الخارجي في شؤونه بالنيابة عنه، وباسم مصالحه المفترضة المتخيلة التي يمليها ويحددها موقف قومي مزعوم. الثانية تتعلق بدعم الخطوات والجهود التي تبذلها قوى الشعب العراقي الحية في البحث الدؤوب والعميق عن الكيفية التي يستعيد فيها العراق حريته بخروج القوات الأجنبية من أراضيه، ويعيد تشكيل مؤسساته الديمقراطية بحرية، ويثبت وحدته كشعب متعدد الأعراق، وكبلد هو جزء لا يتجزأ من البلدان والتي يتكون منها العالم العربي الحديث.

لقد تابعت أعمال المؤتمر الوطني الذي عقد منذ فترة قصيرة من أجل اختيار هيئة دستورية مؤقتة للمرحلة الإنتقالية التي تسبق الإنتخابات القادمة. وتابعت النقاشات التي جرت فيه خلال الأيام الأربعة من انعقاده، النقاشات التي سبقت انعقاده حول تمثيله لفئات الشعب العراقي في كل المناطق. وأقول، بصراحة، إنه بمعزل عن صحة أو عدم صحة التمثيل في المؤتمر - وهي مسألة ترافق كل انتخابات حتى في أكثر البلدان عراقة في ممارسة الديمقراطية - فإن مجرد انعقاد هذا المؤتمر والنقاشات التي جرت فيه والنتائج التي توصّل إليها، تجعلني أرى، برغم كل الإلتباسات المعروفة، وبرغم التوترات القائمة، التي نأمل أن تقود المفاوضات الجارية بين الحكومة وأطراف الصراع لوضع حد لها، أن العراق ذاهب في الإتجاه الصحيح نحو مستقبله - ولو بصعوبات وتعقيدات كثيرة - لكي يتحرر من الإحتلال الأجنبي ومن الإستبداد الذي قاده إلى هذا الإحتلال. وغني عن التأكيد، هنا، أنه بانتخاب الهيئة الدستورية الجديدة تكون قد تشكلت جميع الهيئات الموقتة للمرحلة الإنتقالية، استعداداً للمرحلة القادمة. وأرى، في الوقت عينه، أن على أشقاء العراق وأصدقائه أن يساهموا، ولو من دون معرفة كاملة بظروف العراق الصعبة الراهنة، في دعم كل مسعى يصب في الإتجاه الذي يخرج هذا البلد من محنتيه في أسرع وقت، وفي أقل ما يمكن من الخسائر، وفي أكثر ما يمكن من الشروط التي تؤمن تحقيق الأهداف المعلنة المؤدية إلى عراق مستقل ديمقراطي فدرالي موحد.

لنترك الشعب العراقي يناضل، وسط صعوبات المرحلة، لصياغة مستقبله، بواسطة قواه الحية. ولينصرف كل منا إلى مواجهة مشاكل بلده، وما أكثرها، وما أصعب الوصول إلى حلّها. ولننشئ معاً صيغة جديدة للتضامن بين بلداننا وشعوبنا

وحركاتها الوطنية والديمقراطية، يحترم فيها حق كل شعب في تقرير مصيره، مع تأكيد واجبه في تبادل الدعم مع أشقائه. وعلى مثل هذه القاعدة، فقط، يكون الموقف القومي موقفاً قومياً صحيحاً، ويتحرر من عبثية وعدمية الموقف القومي الراهن إزاء العراق، على وجه الخصوص، وإزاء بلدان عربية أخرى.

الحياة- ٢-٩-٢٠٠٤

قراءة مستقبلية في الإنتخابات العراقية الأولى وفيما يتعداها

دخل العراق بعد الإنتخابات الأولى، بعد سقوط نظام الإستبداد وفي ظل الإحتلال، في منعطف تاريخي مختلف بالكامل عن كل تاريخه السابق. وانفتحت أمامه، برغم الوقائع الجديدة المعقدة آفاق تبشّر بمستقبل جديد، يتحرر فيه الشعب العراقي من آلامه ومآسيه التي رافقت حياته على امتداد عقود طويلة، وتزول المعوقات التي عطلت التطور الديمقراطي لهذا البلد العربي الكبير. وأكاد أقول أن مستقبل العراق القادم هذا سيفتح الطريق أمام تحولات كبرى في الاتجاه ذاته، تشمل العالم العربي من أقصاه إلى أقصاه. وأزعم أن هذه الإنتخابات، وما تشير إليه وتبشر به، باتت توفر شروطاً أفضل وأكثر جدوى للنقاش الصريح حول أحداث العامين السابقين بكل التباساتها. وهو نقاش لا بد من الإنخراط فيه، من داخل العراق ومن خارجه، ليس فقط لتصفية حسابات هنا، وللتدقيق في رهانات هناك، بل للإسهام في محاولة جادة ومسؤولة لرسم صورة المستقبل الذي مهدت له الإنتخابات بمجرد إجرائها، وحتى بنتائجها، الصحيح فيها والملتبس على حد سواء. وهو نقاش يواصل ويستكمل، في شروط جديدة معقدة، النقاشات السابقة، التي اتخذت طابعاً شديد الحدّة والصراحة من كل الجهات والإتجاهات. ولنتذكر هنا - والمسافة الزمنية القصيرة تساعد على التذكر - بأن الإنتخابات كانت الموضوع الأساسي لتلك النقاشات. وقد كُتب الكثير حولها في مرحلة التحضير لها. وكُتب الكثير حولها في أعقاب إجرائها. وهي كتابات حفلت بالإجتهادات السياسية حول

حاضر العراق، وحول مستقبله على وجه الخصوص. وانقسمت اتجاهات البحث والتحليل والإستنتاج والرأي، بحسب القوى واتجاهاتها الفكرية والسياسية، وبحسب مواقعها القديمة والحديثة. وأكثر تلك الكتابات لم يكن بأقلام عراقية. بل كانت في معظمها بأقلام كتّاب عرب وكتّاب أجانب. لكن نوع الكتابة اختلف في المرحلة السابقة على إجراء الإنتخابات عنه في المرحلة التي تلت إجراءها. وكان الكثير من الكتابات الأولى يحمل شعارات الفكر القومي العربي القديم ذاته، يساره ويمينه على حدٍّ سواء. وهو فكر لم يأخذ المتشبثون به بعين الإعتبار أن الدنيا قد تغيرت، وأن الأفكار والمفاهيم، مثل كل شيء في حياتنا وفي حياة العالم، قد لحقها التغيير في أشكال التعبير عنها، من دون أن تفقد، بالضرورة، بعض جوهرها القابل للحياة. كما لم يأخذوا بعين الإعتبار دروس الحقبة الماضية من تاريخنا العربي الحديث، الحقبة الحافلة بالهزائم والإنكسارات،والمليئة بالتشويهات التي أدخلها على الفكر القومي عموماً، وعلى اليساري منه في بعض تعبيراته خصوصاً، عتاة الإستبداد داخل أنظمة الحكم وعلى تخومها، وعتاة آخرون موجودون في بعض قوى الإعتراض على تلك الأنظمة وعلى سياساتها. وكان بعض أصحاب تلك الكتابات في معالجاتهم لواقع العراق الراهن، في ظل الإحتلال الأجنبي، ينصبون أنفسهم أوصياء على الشعب العراقي المغلوب على أمره. ولم يدركوا أن واجبهم، في تلك الظروف الإستثنائية الصعبة، يقضي بأن يكونوا إلى جانب القوى الوطنية والديمقراطية التي كان القمع والقتل والتشريد قد أضعفها إلى الحدود القصوى، وغيّب دورها بالكامل، وأن يساعدوا هذه القوى في محاولاتها الشاقة لاستعادة أنفاسها. بل هم - هؤلاء الكتّاب - ذهبوا في الإتجاه المعاكس لتلك المهمة، موجهين إلى هذه القوى تهمة التقصير في مواجهة المحتل، وتهمة التعامل معه، بفعل انخراط قياداتها وممثليها في المؤسسات التي نشأت في ظل الإحتلال، من مجلس الحكم إلى الحكومة المؤقتة إلى المؤتمر الوطني الذي انتخب جمعية وطنية مؤقتة، وأخيراً الى الإنتخابات المحلية والنيابية، التي انخرطت فيها هذه القوى على قاعدة قانون إدارة الدولة المؤقت، الذي جرت صياغته في ظل الإحتلال وبمشاركة أساسية من ممثليه. وهي شروط معقدة لا جدال في ذلك. وكان موقف هؤلاء الكتّاب، فيما كتبوه، ينطلق من أن كل تعامل مع المحتل هو عمل مدان، وهو موقف صحيح من حيث المبدأ، وأن المقاومة هي الرد الوطني على الإحتلال، وهو موقف صحيح من حيث المبدأ أيضاً. وليست مهمتي في

هذه السطور، لا الدفاع عن موقف هذه القوى العراقية، ولا تبرير سياساتها. فهي وحدها القادرة على ذلك، إذا هي شاءت. وفي رأيي فإن لكل شعب قواه الأكثر معرفة من أية جهة خارجية بأوضاعه، وبما ينبغي عليها عمله في مواجهة هذه الأوضاع. وهي الأجدر بتحمل المسؤولية عن الموقف الذي تتخذه في الصواب والخطأ. لكنني أعتبر، ولو من بعيد، أن الوضع في العراق كان أكثر تعقيداً من ذلك الإطلاق في الحكم، الذي استسهل هؤلاء الكتّاب تحمل مسؤوليات الفصل فيه. فالمعروف أن الدولة انهارت بكل مؤسساتها مع انهيار حكم الإستبداد، بفعل الغزو الأميركي البريطاني للبلاد، ونتيجة لامتناع أهل النظام عن الدفاع عن الوطن والإستسلام أمام الغزاة. ولم يكن أمام تلك القوى العراقية الخارجة من تحت الأرض، والآتية إلى البلاد من منافيها، إلاّ أن تحاول التصدي، ولو من موقع الضعف الذي هي عليه، للإسهام، قدر الإمكان، في إعادة بناء الدولة ومؤسساتها، تدريجياً وبالصراع السلمي مع المحتل، حتى لا تكون هذه العملية الضرورية والشاقة من صنع قوى الاحتلال حصراً. أما المقاومة التي نشأت في تلك الفترة فقد كانت، في معظمها، من قوى النظام البائد، ومن قوى خارجية تشابهه وتشابهها في النهج وفي الهدف، وفي شكل العنف الدموي والعبثي الذي اتخذته. وقد طاولت تلك المقاومة، في معظم نشاطها الدموي العبثي، المدنيين العراقيين اساساً. وطاولت النخب السياسية والثقافية العراقية، والمؤسسات الوطنية العامة، ومنها النفط والكهرباء والمياه والمستشفيات وأماكن العبادة والفنادق. كما طاولت الناشطين الإجتماعيين الذين أتوا من كل أنحاء العالم لمساعدة الشعب العراقي في محنته. وطاولت ممثلي الشركات التي جاءت إلى العراق من أجل الإستثمار فيه والإسهام في إعادة الحياة إلى شرايين اقتصاده المدمر. ولذلك فقد كانت تلك المقاومة، في معظمها، عملاً تدميرياً عبثياً بكل المقاييس. ولم يصدر عن هؤلاء الكتّاب والباحثين أي موقف يدين هذا الجانب التدميري في عمل المقاومة. بل هم - أو معظمهم - كانوا يصفقون لهذه المقاومة، معتبرين أن كل ضربة تقوم بها هذه المقاومة، وفي أي اتجاه، بما في ذلك بقتل المدنيين عشوائياً، وبتدمير أنابيب النفط، الذي كان ينعكس ضرراً مباشراً على حياة العراقيين، إنما هو عمل معادٍ للإمبريالية(!)، ويساعد في إجبار الإحتلال على الخروج مهزوماً من العراق!

وبمعزل عن النوايا عند عدد من أصحاب هذه المواقف، وبالفصل بين من كانوا في المقاومة وطنيين باستهدافهم قوى الإحتلال دون سواها، فإن هذه المواقف قد تركت

تأثيراً سلبياً على العملية السياسية التي هدفت القوى الوطنية والديمقراطية ومعها القوى السياسية الأخرى بكل التباساتها، من وراء الإنخراط فيها، إلى تحرير العراق، ولو بالتدريج وفي ظل الإحتلال، من كل إرث الماضي والحاضر، والإنتقال إلى عراق جديد حر وسيد وديمقراطي. وقد كان المستفيد الأكبر من مواقف هؤلاء الكتّاب هم الإرهابيون داخل العراق وخارجه، وقوى الإستبداد العربية التي يرعبها تحرير العراق من ماضيه المقيت المليء بالآلام والمآسي والدماء. فضلاً عن أن ازدياد الفوضى المقرونة بالعنف الدموي العبثي كان يبرر أمام الشعب العراقي حاجته إلى بقاء قوى الإحتلال زمناً أطول. وتلك مفارقة عجيبة بامتياز.

ثم جاءت الإنتخابات بعد مخاض عسير، برغم كل المحاولات التي استخدمت فيها كل أنواع الأسلحة - لا سيما سلاح العنف العبثي بأشرس أشكاله - ضد العراقيين لمنعهم من المشاركة في الإنتخابات. هنا اختلف الخطاب، ولو جزئياً. وتغيرت بعض عناصره، وبعض اتجاهات الرأي فيه. وبدأت تبرز أفكار جديدة كادت أصوات أصحابها تضيع وسط الصراخ الآخر الذي احتل الصدارة في الوضعين العراقي والعربي وحتى العالمي. ذلك أن الإنتخابات أعطت لهذه الأفكار الجديدة ولأصحابها قوة وجرأة معززتين بالوقائع الجديدة المذهلة. وانفتحت، بفعل ذلك، كوة كبيرة في النفق المظلم، يطل منها العراقيون على آفاق مستقبل جديد لبلدهم، هو مستقبل قيد التكوين، مستقبل غير مسبوق في تاريخ العراق الطويل، منذ ما يزيد على ثلاثة أرباع القرن.

ولا أراني بحاجة للحديث عن الدلالات الكبرى التي يشير إليها إجراء الإنتخابات، على قاعدة قانون ديمقراطي عصري، وعن الدلالات التي يعبّر عنها زحف الملايين الثمانية من العراقيين إلى صناديق الإقتراع، متحدين الإرهاب الوحشي، محددين خياراتهم بحرية، مقررين، بوعي، أو بنصف وعي، أو بدون وعي، أو حتى بوعي غريزي مستنفر، لمن يمنحون أصواتهم. وقد دلت النتائج التي أسفرت عنها تلك العملية الديمقراطية أن العراقيين، الذين لم يعتادوا خلال تاريخهم الطويل على ممارسة حريتهم في اختيار ممثليهم، كانوا في ذروة الرقي، حتى وإن كانوا قد اختاروا، بنفس ديني ومذهبي، أكثرية شيعية. وهي أكثرية مؤقتة، تقابلها قوى علمانية كبيرة، مشكلة من كل مكونات المجتمع، ومهيأة في الظروف الجديدة لأن تزداد وزناً وحجماً وتأثيراً، ولو بالتدريج، ولكن بجهد ضروري من قبل تلك القوى.

لقد جاءت هذه الإنتخابات في طريقة إجرائها، وفي المشاركة الشعبية الكثيفة فيها، وفي نتائجها، نقيضاً للكثير من الحسابات والرهانات التي سبقت إجراءها. فهي كانت عملية سياسية ديمقراطية لم يشهد مثيلاً لها أي بلد عربي على امتداد عقود طويلة، بما في ذلك لبنان الإستثناء في تقاليده الديمقراطية العريقة، الذي شوهت ديمقراطيته أنظمة الإستبداد الدخيلة على تقاليده، وألحقته، أو تكاد، بالحالة العربية الإستبدادية السائدة.

وبرغم هذه المواصفات كلها، المتمثلة بهذه الإنتخابات، المذهلة بدلالاتها، وبما تشير إليه من آفاق مستقبلية، ظلت ترتفع أصوات هنا وأصوات هناك من طبيعة الأصوات القديمة ذاتها، تتحدث عن شوائب، موجودة فعلاً. وتتحدث عن نسبة من المقترعين لم تشمل أقساماً من الشعب بفعل المقاطعة، وهو أمر صحيح. وتتحدث عن غرائز طائفية طغت على الإنتخابات. وهو أمر واضح أيضاً. وفات هؤلاء المشككين أن العراق يعيش تحت الإحتلال، وأن قوى النظام الإستبدادي القديم ظلت تمارس إرهابها الوحشي على شعبه، حتى مزقته وعطلت قدرته على الإحساس بالحياة، وشوهت بعض وعيه وبعض مشاعره. وفات هؤلاء، خصوصاً، أن أياً من بلداننا لم يستطع، عبر تاريخه الطويل كله، أن يمارس عملية انتخابية من نوع ما حصل في العراق وفي فلسطين، في ظل الإحتلال هنا، وفي ظل الإحتلال والعدوان هناك. وهي مفارقة عجيبة، من جملة مفارقات عجيبة أخرى، يحفل بها الوضع في العراق، وتحفل بها بلدان عربية أخرى.

لقد كنت، على امتداد العامين الماضيين، منذ الغزو الأميركي البريطاني للعراق وسقوط حكم الطاغية صدام حسين حتى هذه اللحظة، كنت مواكباً للأحداث كلها في هذا البلد العربي وحوله، ومواكباً التطورات في اتجاهاتها المتناقضة. وكتبت الكثير حول قراءتي لمجرى التطور في العراق وفي المنطقة. وكنت أرى، من خلال ظلام الواقع القائم في ظل الإحتلال، بأن عراقاً جديداً حراً وديمقراطياً هو قيد الولادة والتكوين، وأن هذا العراق القادم سيساهم في إحداث تحولات كبرى في العالم العربي في الإتجاه ذاته. ولذلك كنت أرى، مع آخرين من الكتاب العرب، أن أنظمة الحكم العربية، تماماً مثل بعض حملة الفكر القومي، هي الأكثر تضرراً من ذلك التحول الديمقراطي الذي يتجه نحوه العراق بخطى سريعة ومتدرجة، ولو بأثمان من النوع الذي نشهد نماذجه في هذا العنف الهمجي الذي يستهدف العراقيين ويستهدف مؤسساتهم الحيوية، من

دون أن يؤذي قوى الإحتلال إلاً قليلاً، ومن دون أن يمس بمصالحهم الأساسية التي من أجلها جاءوا إلى العراق حرباً وغزواً. وكنت أنطلق في رؤيتي التفاؤلية تلك من أمرين أساسيين: الأمر الأول يتعلق بمعرفتي بتاريخ العراق وبتاريخ شعبه وحركته الوطنية والديمقراطية. وهو تاريخ حافل بالنضالات ضد كل أنواع التدخل الخارجي وضد كل أنواع الإستبداد. وقدم الشعب العراقي، وقدمت قواه الحية، التضحيات الكبيرة في كل هذه النضالات. إلا أنهم لم يتمكنوا من تحقيق أهدافهم إلا في لحظات عابرة من تاريخهم، مثلما حصل في عام ١٩٤٨، حين أسقطت الإنتفاضة الشعبية المعاهدة العراقية البريطانية (معاهدة بورتسماوث)، ثم في عام ١٩٥٨، عندما أسقطت ثورة الرابع عشر من تموز النظام الملكي وأرست الجمهورية العراقية الحديثة. وكلاهما كانا إنجازين تاريخيين لم يعيشا طويلاً. الأمر الثاني يتعلق بفهمي للعمل السياسي، في مثل الظروف التي وقع فيها العراق فريسة الغزو الأميركي البريطاني، هذا الغزو الذي هيأت له سياسات ومغامرات نظام الإستبداد. وهي ظروف صعبة ومعقدة. وقناعتي، وفق تجربتي السياسية الطويلة، تؤكد بأن اختيار الأشكال الملائمة للنضال، من أجل الخروج من أسر النظام القديم ومن الواقع الجديد الناشئ المتمثل بالإحتلال الأجنبي، هو عملية دقيقة، تتطلب إعمالاً للعقل في شكل مختلف. كما تتطلب التعامل مع الظروف الناشئة بواقعية سياسية جديدة غير مألوفة. وهي واقعية تجمع بين القرار الحاسم في النضال لتحرير البلاد من الإحتلال الأجنبي، بالأشكال التي تتلاءم مع الإمكانات المتاحة وتخدم الأهداف المبتغاة، وبين العمل لمنع النظام القديم من العودة إلى مواقعه القديمة في السلطة بصيغ جديدة، وبين الهم والجهد الراميين إلى توحيد الشعب العراقي، بأطيافه المختلفة المتنوعة المتعددة، في النضال لإقامة عراق جديد، فدرالي ديمقراطي بكل المعاني. وهذا، في رأيي، ما سلكته، ولو بصعوبات كبيرة، ولو بتعرجات كثيرة، ولو بأخطاء هنا وبمساومات هناك، القوى التي انخرطت في العملية السياسية من بداياتها حتى هذه اللحظة، وراهنت على الإنتخابات، وأصرّت على إجرائها، وأعلنت بشجاعة القبول بنتائجها الديمقراطية، رغم كل ما حملته تلك النتائج من التباسات. وهي مرحلة أولية ستليها مرحلة أخرى في نهاية العام الحالي. وستقرر المرحلة القادمة تلك، بشكل أكثر دقة ووضوحاً، توزع الناخبين والرأي العام فيها على القوى السياسية المختلفة، وذلك في ظل ديمقراطية جديدة راقية، يعبر عنها كل من الدستور المؤقت وقانون الإنتخاب القائم على النسبية.

ويشاركني في هذا الموقف من الإنتخابات، وفي هذه القراءة لمجرى التطور في العراق، عدد غير قليل من الباحثين والمحللين والمفكرين، من عراقيين وعرب وأجانب. وتجمع الآراء في هذا الشأن على أن النضال الذي يخوضه الشعب العراقي، وتخوضه قواه الوطنية والديمقراطية، في هذه الحقبة البالغة التعقيد من تاريخ العراق الحديث، اسوة بالشعوب الأخرى، انما يخضع لقانون موضوعي لا يمكن القفز فوقه وتجاوزه. وجوهر ما يشير إليه هذا القانون وما يؤكد عليه هو أن الأهداف المطلوب تحقيقها من هذا النضال، كبيرها وصغيرها، الراهن منها والمستقبلي، إنما تتحقق على مراحل. ذلك أنَّ المنطق الذي يقول بكل شيء أو لا شيء هو منطق مغامر، بيَّنت الأحداث التي شهدناها على امتداد العقود السابقة القوة التدميرية التي ينطوي عليها. وهذا القانون ذاته هو الذي يجعل التاريخ، تاريخ كل شعب وقوم، وتاريخ العالم، ينقسم إلى مراحل وإلى حقبات، كل واحدة منها تؤسس للتي تليها، إما بشروط تجعل الإنتقال إلى الحقبة التالية أكثر سهولة وأكثر تقدماً، أو بشروط تجعل عملية الإنتقال هذه أكثر صعوبة وأكثر تعقيداً! والعراق، مثل سائر البلدان العربية، هو في مرحلة عبور صعبة وباهظة الثمن إلى المرحلة القادمة. والعالم كله يمر في مثل ما تمر به بلداننا، بفعل المتغيرات الكبرى التي شهدها العقد الأخير من القرن الماضي. وأكثر ما نخشاه هو أن يتعذر التحول الحقيقي الصعب والمعقد في بلداننا من داخلها. فيقود ذلك إلى استغلال القوى الخارجية هذا الخلل لتتدخل وتقوم بعملية قيصرية تدخل هذا التحول في التباسات قد تهدده بمرض سيحتاج إلى زمن طويل للتخلص منه ومن آثاره. ذلك أن للخارج دائماً مصالحه. وهو، إذ يتدخل في قضية هنا وقضية هناك، فلتأمين مصالحه هذه، التي قد تتقاطع مؤقتاً مع مصالح آنية للقوى المناضلة من أجل حريتها ومن أجل التغيير. ولكن لهذا التقاطع، لكي تكون مصالحنا فيه محفوظة ومصانة بأكبر قدر ممكن، شروطاً يحددها، أولاً وقبل كل شيء، موقف القوى الوطنية والديمقراطية في البلد المعين، موقفها الواضح، غير الفئوي، وغير الآني، الموقف الذي يغلب مصلحة البلاد على مصالحه السياسية والإيديولوجية أياً كان مستوى التزامه بها. ويقدم العراق مثلاً ساطعاً على ذلك. وتقدم أفغانستان، برغم كل ما يقال عن ارتباط نظامها الحالي بالإمبريالية الأميركية وبمصالحها، مثلاً آخر. ويقدم السودان مثلاً ثالثاً. ويقدم لبنان اليوم، في مواجهته الحاسمة للأزمة القديمة المستعصية على الحل، المثل الرابع. وهلمجرا!

تلك حقائق تستحق من الديمقراطيين العرب، في بلدانهم جميعها، أن يتوقفوا عندها بكثير من العقل والواقعية. وهي حقائق يشكل الأخذ بها طابع التحدي الحقيقي الذي يرافق عملية انتقال بلداننا إلى مستقبلها الجديد، الذي لم يعد يحتمل الذهاب إليه مزيداً من الوقوف في منطقة الإنتظار العبثي القاتل.

لكن السؤال الذي سيظل يطرح بجدية هو، ويا للأسف: أين هي هذه القوى الديمقراطية العربية مما يجري في بلداننا، ومما يجري في العالم؟ وأين هي مشاريعها الجديدة؟ وأين هي إمكاناتها التي تضعها في خدمة هذا التحول المنتظر، في هذا المنعطف التاريخي الذي تتوجد فيه بلداننا، وفي هذه الحقبة الجديدة التي ينتقل إليها العالم المعاصر؟

أما بالنسبة للعراق فإن المفارقة العجيبة هي أن القوى الوطنية والديمقراطية، بكل ما يرافق تشكلها الجديد من التباسات، قد دخلت، أو هي تدخل بالتدريج من الباب الواسع، في ظل الإحتلال الأجنبي، في إعادة صياغة مستقبل بلدها، على قاعدة ديمقراطية هي أرقى من كل ما عرفته بلداننا العربية في تاريخها الحديث.

الحياة - ٦-٣-٢٠٠٥

نقاش حول مستقبل العراق بعد الفترة الإنتقالية

بعكس الأكثرية الساحقة من الولادات البشرية في بلدان العالم الثالث، ومنها بلداننا العربية، التي تحصل في شكل طبيعي على وجه العموم، لا تولد الأنظمة الديمقراطية - إذا ما أتيح لها أن تولد - إلاّ في شكل عملية قيصرية شديدة الإيلام. فالإستبداد ، بكل صيغه، لا سيما بالصيغة التي كان عليها نظام صدام حسين البعثي، يخلق، لكي يطيل أمد بقائه في السلطة، الشروط السياسية والإجتماعية والثقافية والأيديولوجية في المجتمع وفي مؤسساته، وفي الدولة وفي مؤسساتها، الشروط التي تعطيه "شرعيته"! وتصبح إزالته، بفعل هذه الشروط، مهمة صعبة وشاقة ومكلفة. وهذا بالضبط ما يقدم العراق، أكثر من سواه من البلدان التي يسود فيها الإستبداد، المثل الساطع على الكلفة الباهظة للتغيير في اتجاه الديمقراطية.

وإذ نشير، هنا، إلى احتمال حصول تغيير يؤدي إلى ولادة نظام ديمقراطي في بلداننا، فإننا، بالتأكيد، نحمّل ضمائرنا ما لا طاقة لها على حمله. فالأحداث التي توالت منذ قديم الزمان، والتي لا تزال تتوالى في الأزمنة الحديثة على وجه الخصوص، لم تنبئنا بعد، وفي شكل حقيقي، بولادة مثل هذه الأنظمة الديمقراطية. ولأجل البحث عن أسباب هذه الإعاقة، كظاهرة في بلداننا العربية وفي بلدان العالم الثالث عموماً، نحتاج إلى أكثر من مجرد توجيه التهمة عن وجودها واستقرارها إلى الإمبريالية في أشكالها القديمة والجديدة، وإلى أكثر من مجرد توجيه التهمة إلى التخلف الإقتصادي والإجتماعي والثقافي الذي وُلدت دول الإستقلال الحديث في

شروطه. ذلك أن ثمة جملة من الأسباب الأخرى التي ساهمت في ولادة هذه الظاهرة، تضاف إلى هذين السببين اللذين أشرنا إليهما. وهي أسباب لا بد من بذل الجهد الضروري لمعرفتها وتحديدها، من أجل أن نأخذها في الإعتبار خلال بحثنا عن أفق للتغيير، وخلال نضالنا من أجل توفير الشروط لتحقيق هذا التغيير، الذي يراد منه ان ينقل بلداننا، ، بالمفرد وبالجمع، ولو في صيغ أولية، من أسر تاريخ طويل قديم وحديث من الإستبداد ومن التخلف المزمنين إلى رحاب الحرية و الديمقراطية والتقدم. وفي اعتقادنا فإن المسألة لم تعد، في ظروف عصرنا الحالي، مجرد أمنيات وأحلام. بل هي أصبحت، أو هي تصبح، مسألة مطروحة على جدول أعمال حركة التاريخ، من أجل إيجاد حل لها ولو في أشكال غير مألوفة. وإذا كانت القاعدة حتى هذه اللحظة تشير إلى استمرار ظاهرة الإستبداد، المرتبط بالتخلف والمولد له، فإن ذلك لا يعني، ولا يجب أن يعني، إقفال الباب أمام احتمال وقوع حالات تشذ عن القاعدة، من دون أن تلغي، بالضرورة، مفاعيلها جزئياً، إلى حين بروز إمكانيات حقيقية لإلغائها كلياً في زمن لاحق. وهو احتمال حقيقي في رأينا. إذ سيكون من الخطأ الفادح أن نغمض أعيننا عن رؤية ما يجري من تغيرات يضج بها العالم المعاصر في كل الإتجاهات، ما هو منها في أقصى السلبية، وما هو منها مرشح لأن يؤسس لإيجابيات كبرى. فالعولمة القائمة اليوم ليست شراً كلها، كما يراد ويشاع توصيفها، برغم كثرة ما فيها من شرور. بل هي تحمل الكثير مما يبنى عليه التقدم في الحقبة القادمة، وذلك في إطار مشروع ديمقراطي جديد لتغيير العالم، استكمالاً في صيغة جديده معاصرة لمشروع ماركس. وهو ما يتوجب علينا أن نأخذه في الإعتبار في بحثنا الخاص بالتطور المقبل لبلداننا.

إلاّ أننا لن نجازف، برغم ذلك - والشروط التاريخية الراهنة في بلداننا تفرض علينا التحفظ بالمجازفة - في معالجتنا لما نشهده من تحولات، أو بداية تحولات، في بعض البلدان العربية، بتجاوز الواقع الذي أشرنا إليه آنفاً. وهو واقع عنيد. ذلك أن تجاوز هذا الواقع من شأنه أن يوقعنا في التعسف، الذي لا نريد للأفكار التي سنعرضها في هذه السطور أن تكون واحدة من ضحاياه. وما أكثر ما نشهد في أيامنا هذه من أفكار تسقط الواحدة منها تلو الأخرى في أسر التعسف، قبل أن تسقط مع سواها من مثيلاتها في مكان ناءٍ خارج التاريخ!

أمامنا اليوم أمثلة عن محاولات التغيير تستحق منا أن نتوقف عندها في

عدد من البلدان العربية، هي العراق ولبنان والجزائر ومصر والسودان وفلسطين والمملكة العربية السعودية، ولا نستثني سوريا. وهي أمثلة تختلف فيما بينها اختلافاً جوهرياً، في الشروط التاريخية أولاً، وفي شكل التطور، وفي آلياته وأدواته، وفي مضامينه وفي اتجاهاته. ولعلَّ الأكثر وضوحاً والأكثر تعقيداً والتباساً من بين هذه الأمثلة - وهي مفارقة مثيرة للدهشة ومثيرة للجدل في آن - هو المثل العراقي. وهو ما نود أن نتوقف عنده لنقرأ دلالاته ومعانيه.

فماذا في العراق اليوم حقاً من جديد يجعلنا نرى في التطور الحاصل فيه مؤشراً إلى تغيرات خارج سياق الظاهرة السائدة من الإستبداد وضده، تغيرات تشير إلى أن العراق متجه إلى مستقبل مفتوح على الديمقراطية والتعددية؟ وهل حقاً بإمكان بلد مثل العراق، لا يزال أسير الإحتلال الأجنبي، وأسير همجية العنف السلفي وغير السلفي، وأسير حمى التناقضات الداخلية من كل الأنواع وفي مقدمتها التناقضات الطائفية والمذهبية التي غذّاها النظام البائد، هل حقاً بإمكان العراق أن يشق طريقه في اتجاه التغيير الديمقراطي؟

السؤالان حقيقتان ومشروعان. ولا يمكن عدم أخذهما في الإعتبار في سياق بحثنا هذا. لكننا نرى أن من الخطأ الفادح أن نقع في ما وقع فيه، ولا يزال يقع، أصحاب الأفكار والأيديولوجيات العتيقة الثابتة التي لا ترى التطور في الحياة وفي المجتمعات إلاَّ في شروط أيديولوجية محددة وغير قابلة للتغيير والتبدل. وهي شروط لا يأخذ أصحابها في الإعتبار متغيرات العصر وتحولاته، ومفاجآت الأحداث التي لا تأتي دائماً وفق نسق محدد سلفاً، بل تأتي في كثير من الأحيان على غير موعد وخارج التوقعات. وفي اعتقادنا فإن حركة التاريخ هي أكثر غنى من أن يوضع لها من خارجها نسق ثابت يحدد لها تفاصيل سيرها، ويرفض بتعسف احتمال حصول تعرجات والتواءات وانزياحات كبيرة وصغيرة في هذه الحركة، تسرع التطور إلى الأمام، في أحيان معينة، وتعيده إلى الوراء لفترة من الزمن، في أحيان أخرى.

كان العراق على امتداد ما يزيد عن ثمانين عاماً أسير أنظمة استبداد من أنواع شتى. حتى جمهورية الرابع عشر من تموز كانت لحظة عابرة شديدة الإضطراب، برغم ما تحقق فيها من إنجازات. إذ أن العراقيين لم يكونوا، بفعل قرون من الإستبداد العثماني ونصف قرن من الإستبداد الملكي، غير مهيئين لممارسة حياة طبيعية تستند إلى مؤسسات ديمقراطية وإلى تعددية في الدولة وفي المجتمع. وسبق أن وقعوا في مثل تلك التجربة في عام ١٩٤٨، في أعقاب انتصار الثورة الشعبية بإسقاط معاهدة

بورتسماوث وإسقاط الحكومة التي وقعتها. إذ عجزوا عن تثبيت انتصارهم، بسبب عدم اتفاقهم على ممارسة ديمقراطية تعددية جاءت إليهم بتضحيات كبيرة. فعادت الرجعية الملكية إلى امتلاك زمام المبادرة، وعطلت كل ما كانت قد حققته الثورة الشعبية من إنجاز كبير. ومثل العراق تكرر في بلدان عربية أخرى بأشكال مختلفة.

أما جمهورية الإستبداد التي أقامها صدام حسين، وسخر لتأبيد استمرارها في البلاد حزب البعث وأيديولوجيته، فقد كانت الأكثر تعبيراً عن الإستبداد في صورته المعاصرة، والأكثر قدرة على خلق قاعدة زبائنيته في المجتمع بشرائحه المختلفة، وفي داخل الدولة ومؤسساتها، من قوات مسلحة ومن قوى أمن ومن مخابرات ومن قواعد حزبية ومن طفيليات متعددة الأشكال والنماذج. تضاف إلى ذلك مبالغة أهل النظام في الإعتماد على طائفة على حساب الطوائف الأخرى، والتركيز على القومية الأكبر، القومية العربية، ضد الأقليات القومية، وتحديداً ضد القومية الكردية، وذلك باستخدام كل وسائل القمع بما فيها القنابل الجرثومية.

كل ذلك جعل التغيير في النظام مهمة صعبة. وجعل تغيير النظام من الداخل مهمة مستحيلة. وهو الأمر الذي جعل العالم بعامة، والعالم العربي بخاصة، أنظمة حكم وأحزاباً من أنواع شتى، يتعاملان مع الواقع الذي كان قائماً كما لو أنه قدر لا راد له. وهكذا صمت الجميع، وأغمضوا أعينهم عن كل ما كان يجري من قمع ومن قهر مادي وروحي للشعب العراقي، ندر مثيله حتى في أكثر أنظمة الإستبداد المشهورة في التاريخ القديم والحديث. وكان من أكثر الذين صمتوا، وأغمضوا الأعين عما كان يجري، عدد من القوى السياسية ذات الأيديولوجية القومية، يمينها ويسارها، التي ذهب بعضها إلى حد اعتبار ذلك النظام نموذجاً معاصراً للعداء للإمبريالية! وهي القوى ذاتها التي تكثر اليوم من رفع الشعارات المعادية للإمبريالية، باسم الأمة وبالنيابة عن شعوبها. وتدافع عن صدام حسين "الأسير" لدى قوات الاحتلال. وتستمر في الصمت عن جرائمه. وتغيِّب الحديث عن الديقمراطية. وتعلن دعمها لما تسميه مقاومة. وبعض هذه المقاومة هو مقاومة، بمعنى ما، إذ يستهدف قوات الاحتلال. معظم ضحايا عملياتها الهمجية هم أبناء الشعب العراقي من المدنيين، وعدد من النخب السياسية والثقافية. وبعض هذه العمليات يتم باستهدافات طائفية بغيضة. وكثير منها يستهدف نواة الجيش والأمن، المؤسستين اللتين يجري إعدادهما للمرحلة الراهنة وللمرحلة التي تلي تحرر البلاد من الإحتلال الأجنبي. وتشير هذه العمليات بوضوح إلى أن أصحابها، من جميع الجهات

والإتجاهات، إنما يرمون من ورائها إلى منع انتقال العراق من مرحلتي الإستبداد والإحتلال إلى مرحلة التحرر الحقيقي منهما معاً، والتحرر من آثارهما.

سقط نظام الإستبداد، بفعل الشروط التي أشرنا إليها، بتدخل خارجي. وهي واقعة لا يكفي أن نعلن رفضنا لها، كمواطنين عرب وكديمقراطيين من كل الجنسيات. بل علينا أن نرى، في آن معاً، الشروط العالمية المعاصرة، والشروط الداخلية عراقياً والإقليمية عربياً، التي هيأت لإمكانية حدوث ما حدث في الشكل الذي حدث فيه، وفي نتائجه. وقد صار كل ذلك الآن جزءاً من الماضي. ولذلك فإننا نترك الجدل بشأنه إلى زمن لاحق. فالمهم، الآن، هو أن نتحدث بواقعية عن المرحلة الراهنة التي يذهب العراق من خلالها إلى مستقبله المختلف. وهو مستقبل يريد له العراقيون أن يقترن بإقامة نظام ديمقراطي تعددي، بكل ما يعنيه ذلك وبكل ما يرمز إليه، في شروط العراق الخاصة لا خارج هذه الشروط مما يراد إملاؤه على العراقيين من هنا ومن هناك. إلاَّ أن الديمقراطية والتعددية ليستا مجرد كلمتين يمكن لأي كان أن يستوعب معانيهما ويتعامل ويتفاعل معهما. إنهما ثقافة، في الدرجة الأولى. ولا بد للذي يريد أن يجعل الديمقراطية جزءاً من حياته أن يمتلك ثقافتها، وأن يمارسها بكل صعوباتها، وأن يدفع ثمن افتقاره التاريخي الطويل لها. هنا، بالذات، تبرز العقد الراهنة التي تواجه انتقال العراق والعراقيين من نظام استبدادي عتيق إلى نظام ديمقراطي جديد. فالمجتمع العراقي هو مجتمع متعدد في مكوناته الدينية والمذهبية والقومية. لكنه، برغم تعدده، لا يزال العراقيون يترددون بالإعتراف بتعدده وبالتعامل معه ومع شروطه بواقعية من أجل تحقيق وحدة مجتمعهم ووحدة بلدهم. وأي تقدم نحو المستقبل يتجاهل هذا الواقع وضروراته وشروطه سيسقط في وسط الطريق. وقد دلت الإنتخابات التي جرت، لأول مرة في تاريخ العراق وفي العالم العربي برمته على قاعدة ديمقراطية، أن ثمة مقومات حقيقية لانخراط الشعب العراقي في العملية الديمقراطية، من ضمن الشروط التي أشرنا إليها، وأخذاً في الإعتبار النتائج المترتبة في نفوس البشر وفي وعيهم للظلم الذي وقع خلال تاريخ طويل على مجموعات كبيرة دينية وعرقية (الشيعة والأكراد وسائر الأقليات القومية والدينية) والإمتيازات التي حظيت بها أقسام من المجتمع (سنية في الأساس وحزبية بعثية وطفيليات من أنواع شتى)، على حساب أقسام أخرى. والذين يستغربون من خارج العراق الصراع الراهن حول المحاصصة الطائفية والقومية والحزبية والشخصية في تشكيل الحكومة العراقية ينسون، أو يتناسون، أن للمشهد العراقي نماذج وصوراً

شبيهة له في بشاعته في كل بلد من بلداننا العربية. ولا نستثني في هذا السياق نماذج الفساد التي يشهدها العراق اليوم على أيدي قوى قديمة وجديدة، في ظل الظروف الصعبة الراهنة، التي لها هي الأخرى شبيهاتها في جميع البلدان العربية.

ومع ذلك فإننا متفائلون. ولا نظن أننا نبالغ إذا ما نحن ذهبنا في هذا التفاؤل إلى الحد الذي نرى فيه العراق يتجه، ولو بصعوبة قصوى وبآلام كثيرة، نحو مرحلة قادمة، تعقب المرحلة الإنتقالية الراهنة، مرحلة تقوده إلى مستقبل مختلف بالكامل عن كل تاريخه القديم والحديث. وهو مستقبل كما نراه من بعيد - أو كما نحب أن نراه - ستحكم تطوره ديمقراطية تعددية تتخذ صيغة نظام فيدرالي، هو الأول من نوعه في العالم العربي. وإننا لنرى في انتخاب شخصية كردية من نوع جلال الطالباني بتجربته الغنية إلى موقع رئاسة الجمهورية حدثاً بالغ الأهمية. إذ هو، أي الحدث، يضع، أو يؤسس لوضع حد لصراع قديم دفع ثمنه العراق كله، وليس الأكراد وحدهم، ثمناً باهظاً على امتداد عقود طويلة. فهو يشكل شرطاً جديداً لتحقيق وترسيخ وحدة الشعب العراقي، المكون من مجموعات متعددة الأديان والمذاهب والأعراق والقوميات، محكومة بأن تعيش معاً، في ظل الديمقراطية، كشرط وحيد لاتحادها الطوعي ولنضالها الموحد من أجل وطن عراقي حر وشعب عراقي سعيد. وفي مثل هذا الإقرار من قبل العراقيين بوحدتهم في مواجهة مستقبلهم، واعترافهم بعضهم بخصوصيات بعض، وإقرارهم جميعاً بأن انتماءهم الأول، قبل أي انتماء آخر، هو لوطنهم العراق، وفي مثل هذا الإتفاق الأساسي بينهم حول هذه الأمور التأسيسية، يمكنهم أن يتحرروا، في أمد قريب، من وحشين جاثمين على صدر العراق: وحش الإحتلال الأجنبي، ووحش الهمجية المتمثلة بأعمال القتل التي يمارسها ضد العراقيين وضد مستقبلهم الديمقراطي مجرمون قتلة، بعضهم ينتمي إلى كهوف التاريخ باسم الإسلام، والإسلام منهم براء، وبعضهم ينتمون إلى كهوف تاريخ النظام الإستبدادي البائد. وهؤلاء هم صنوف شتى من المرتزقة ومن الطفيليين ومن المجرمين الذين أخرجهم صدام حسين من السجون عندما كان يسلّم العراق للمحتلين.

سلمت يا عراق الرافدين من شر هذين الوحشين الكاسرين. وكلنا أمل وثقة بولادة الجمهورية العراقية الديمقراطية في أسرع وقت، ولو بهذا الثمن الباهظ الذي تبيّن أنه لم يكن منه بد.

الحياة- ٩-٥-٢٠٠٥

بدعة العمليات الانتحارية!

أسئلة العمليات الانتحارية تصبح، اليوم، بعد كثرة استخدامها في أغراض مشبوهة الهدف، المباشر والبعيد المدى، هي أسئلة حقيقية. وتصبح الإجابات عنها قضية راهنة لا تقبل المراوغة ولا تحتمل التأجيل. وقد مضى زمن كان المعترضون عليها من الناحيتين المبدئية والسياسية ـ وأنا منهم ـ مكرهين على تأجيل الجهر بمواقفهم بشأنها ـ باستثناء الموقف الشاجب للعمليات ضد المدنيين في إسرائيل ـ وذلك احتراماً لمعركة وطنية، في لبنان وفلسطين، تتصل بمقاومة الإحتلال الإسرائيلي الغاشم لأراضي البلدين، في ظروف كاد العالم فيها يتجاهل حق الشعبين في الحرية والتحرير والإستقلال.

اليوم أصبحت الصورة مختلفة. فقد تحرر لبنان من الإحتلال الإسرائيلي. وانتقل النضال الفلسطيني إلى مرحلة جديدة، مختلفة أشكاله وأدواته واستهدافاته المباشرة. وباتت العمليات الإنتحارية، في العراق خصوصاً، وكذلك في بلدان عربية أخرى، تتخذ صفة العمل الهمجي الذي يستخدم أشخاصاً مهووسين، مضللين، مستلبي الإرادة، في أعمال قتل لمجموعات مدنية في أماكن عملها وفي أماكن سكنها، وذلك باسم مقاومة الإحتلال، من دون أن تشكّل تلك العمليات أذىً حقيقياً لهذا الإحتلال. بل ربما قدمت وتقدم له أمام الشعب العراقي مبرر بقائه لمدد أطول، تحت شعار محاربة الإرهاب الذي يقلق الأمن الشعبي والوطني. وهو شعار يكتسب أهمية استثنائية بالنسبة للشعب العراقي، في هذه المرحلة التاريخية التي تتخذ فيها

العملية السياسية طابع عملية إنقاذية ـ برغم كل التباساتها ـ لإخراج العراق من نفق ظلام الإستبداد ونفق ظلام الإحتلال الذي أطاح نظام ذلك الاستبداد.

في ظل ما نشهده كل يوم على شاشات التلفزة من عمليات انتحارية، ومن سيارات مفخخة، ومن عبوات تزرع في القمامات وفي جنبات الطرق المزدحمة بالمارة، وفي الأسواق الشعبية التي تغص بالكثرة من الفقراء وبالقلّة من الأغنياء، وفي الفنادق التي يرتادها رجال الأعمال من كل الجنسيات الذين يغامرون بحياتهم وبأموالهم من أجل إنعاش اقتصاد البلاد ومن أجل جني الأرباح معاً، وفي أماكن تجمع رجال الأمن وأفراد القوات المسلحة، الذين يسعون إلى العمل من أجل كسب رزقهم، ويسهمون في الوقت عينه في بناء المؤسسة التي ستحل محل جيش الإحتلال في مرحلة ما بعد التحرر والحرية والإستقلال والديمقراطية المنشودة والمنتظرة جميعها بشوق كبير من قبل الشعب العراقي، في ظل كل هذا الذي نشهده من أساليب قتل جماعي عبثي مدمر، نحب أن نعلن، وبصراحة كاملة، ما كنا قد أجّلنا إعلانه للأسباب الآنف ذكرها، اعتراضنا المبدئي والسياسي على العمليات الإنتحارية من أساسها، أية كانت الأهداف التي تبرر اللجوء إليها، بما في ذلك أعظم هذه الأهداف شأناً، الحرية والتحرر والتغيير. ونستند في اعتراضنا هذا على هذا النوع وهذا الشكل من العمل السياسي ـ وامتشاق السلاح في مثل هذه الحالات هو عمل سياسي بامتياز ـ إلى أن قتل النفس عمداً، فضلاً عن التحريض عليه من قبل أصحاب الأمر، هو عمل معادٍ للحرية وللحياة ذاتها، ومعادٍ في الأساس للقيمة التي يمثلها الإنسان الفرد باعتباره أثمن ما في الوجود. ونزعم أن كل العقائد الدينية، وكل حركات الإصلاح في التاريخ، وكل المشاريع الكبرى حاملة أفكار التغيير لتحقيق السعادة والحرية والتقدم للبشر، إنما تؤكد في مبادئها الأساسية أن الإنسان الفرد هو قيمة إنسانية قائمة بذاتها، ومن أجله ومن اجل سعادته توضع القوانين والشرائع. ذلك أن هدف هذه العقائد والحركات والمشاريع هو تأمين الشروط التي تتيح للإنسان العيش والبقاء في الحياة بكامل حقوقه. أما النضال من أجل هذه الغاية الإنسانية الكبرى فيتخذ أشكالاً عديدة لا حصر لها، ومن بينها النضال بالسلاح. والمغامرة بالحياة في هذا النضال المحسوبة نتائجها، وحتى تلك التي لا يمكن حساب نتائجها حين تأتي على غير موعد وفي ظروف لا يمكن التحكم بها، إنما تفترض جميعها دائماً احتمال عودة المناضلين من جبهات النضال أحياء، ولو معوقين

أحياناً، قادرين على الإستمرار في الحياة وفق موجباتها التي يوفرها لكل فرد مكانه وموقعه في مجتمع بلاده. هذا ما قدمته لنا تجارب الشعوب قديماً وحديثاً، في معاركها المتعددة الأشكال والأهداف. وهذا ما استقيناه من قراءاتنا - التي قد تكون منقوصة، ونأمل أن يرشدنا إلى الحقيقة عنها العارفون بها. للمعارك التي خاضتها الديانة المسيحية عبر تاريخها الطويل من أجل تثبيت مواقعها، والمعارك التي خاضتها الديانة الإسلامية ومثالها الأعلى حروب الرسول، لا تقدم أية صيغة تشير إلى أن العمليات الإنتحارية كانت جزءاً من أشكال النضال في تلك المعارك. وقد استشرنا في هذا الأمر مراجع دينية إسلامية - شيعية وسنية - فلم يأتنا جواب يناقض ما دلتنا عليه قراءاتنا لتاريخ الإسلام. صحيح أن تلك المعارك والحروب كانت ضارية ووقع فيها العديد من القتلى. لكنها كانت حروباً، بكل ما تتصف به الحروب جميعها في التاريخ القديم والحديث من أشكال قتال ومواجهات وضراوة ووحشية في كليهما. وتؤكد كل المعطيات التاريخية أن الإمام الشهيد الحسين بن علي لم يختر بنفسه المعركة التي استشهد فيها. بل هي فُرضت عليه خارج إرادته، فواجهها بشجاعة المؤمن بعقيدته، الثابت على مبادئها وقيمها، مفضّلاً الإستشهاد بكرامة على الحياة بذل. ويروى عن الإمام عليّ بن أبي طالب أن أحد الفرسان من أتباعه اقترح عليه اقتحام حشد من خصومه في إحدى معاركه ضد معاوية، فمنعه الإمام قائلاً له بما معناه أن عمله سيكون عملاً انتحارياً. فلما ألحَّ الفارس على الإمام قائلاً بأن حياته فداءٌ للإمام وللإسلام، أجابه الإمام قاطعاً وجازماً بأنه ضد عملية محتوم فيها الموت. وهو لذلك يرفضها.

ولم نعرف في تاريخ المقاومات، التي اشتهرت في الحرب العالمية الثانية في الإتحاد السوفياتي وفي بلدان أوروبا الغربية والشرقية، وكذلك في الحروب الثورية التحررية التي خاضتها شعوب الصين والفيتنام وكوريا، إلاّ مثل البطلة الروسية زويا، التي وجدت نفسها في لحظة أمام موت محتوم، فاختارت أن يكون موتها في عملية انتحارية ضد آليات الجيش النازي الزاحف. وكان من نتائج تلك العملية ان توقف زحف القوات المعادية. ولذلك اعتبرت زويا بطلة الإتحاد السوفياتي. ولم نعرف أمثلة أخرى غيرها.

لقد آن الأوان لكي نخرج شعوبنا العربية من هذا النمط من الأعمال التي أساءت إلينا - رغم أنَّ بعض تلك العمليات قد أثار إعجاب ودهشة وتقدير العالم - وأساءت إلى نضالنا الوطني التحرري، بفعل استمرارها وتحولها إلى نمط نضالي

راسخ. وقد صنفتنا تلك العمليات لكثرة استخدامها في أهداف مدنية كشعوب ـ أو صنفت مناضلين لا نريد لهم أن يكونوا كذلك ـ "إرهابيين"، أو "همجاً"، نضحي، بدم بارد، بشبابنا الذين هم مستقبل بلداننا، بما في ذلك في المعارك الوطنية الصحيحة. وتركت هذه العمليات، حتى وهي تساهم في تحقيق انتصارات لا نشك في أهميتها، آثاراً سلبية مؤكدة علينا وعلى قضايانا. ولسنا نريد لشعوبنا، ولا للذين يقاتلون بشجاعة من أجل الحرية، بأسماء وشعارات ورايات متعددة بما فيها راية الدين، أن تكون وأن يكونوا صنو بن لادن، ربيب الإمبريالية الأميركية القديم، وخصمها الحالي ـ ونتساءل هل هو حقاً خصم لها أم حليف لها من نوع عجيب! ـ بن لادن القابع في كهوف التاريخ. ومن هذه الكهوف بالذات، وباسم شعارات عنصرية حمّلها تعسفاً للإسلام، أرسل أناساً مستلبي الإرادة، قرروا قتل أنفسهم، وفرضوا بالقسر على أناس أبرياء مشاركتهم في قتل أنفسهم، وذلك في عملية قتل أبرياء آخرين لا ناقة لهم ولا جمل! وكان المثل الفاقع الفظ على ذلك وحشية وهمجية ما حصل في الحادي عشر من أيلول في الولايات المتحدة الأميركية. ثم تكرر المشهد، ولا يزال، في العراق خصوصاً وكذلك في السعودية. وكان قد حصل مثله في المغرب و في إسبانيا. وهو يحصل في بلدان أخرى ممن ابتليت بهذا النوع من الجرائم الكبرى النادرة المثال في التاريخ الحديث.

لقد آن الأوان لكي نتحرر ونحرر شعوبنا من هذا النمط من العمل الإنتحاري، وأن نتكاتف لتحرير العراق الشهيد من أخطاره التي تثقل هذه المرحلة من تاريخه. وهي مرحلة جديدة بكل المعاني، ينتقل فيها هذا البلد العربي الكبير بصعوبة قصوى وبأثمان باهظة من عصر قديم بائد إلى عصر جديد مختلف، ومن واقع ظالم ومظلم إلى واقع مشرق، أو محتمل الإشراق، ومن نظام استبداد بغيض إلى مشروع نظام ديمقراطي تعددي فيدرالي.

إنها صرخة من أعماق الروح، ومن أعماق الإحساس بقيمة الانسان، ومن أعماق الإحساس بالمسؤولية عن قضايانا، نأمل أن تجد لها صدى في عقول ومشاعر شعوبنا العربية، وعقول ومشاعر القوى الحية فيها من كل التيارات والمرجعيات السياسية والفكرية.

الحياة، ١٧-٥-٢٠٠٥

القسم الثاني

وثيقتان من زمن الحصار

العراق الى أين ؟
خمسة أسئلة في صيغة قضايا تبحث عن أجوبة

وجدت هذا النص في أرشيفي من دون تاريخ يشير إلى الزمن الذي كتبته فيه، ومن تحديد المكان الذي نشر فيه، إذا ما كان قد نشر. لكن مضمونه يشير إلى أنه يعود في التاريخ إلى تسعينيات القرن الماضي، حيث كان الشعب العراقي يعاني من الحصار، وإلى آلامه التي لا تحصى. وقد رأيت أن من المفيد إعادة نشره هنا.

١ - مأساة وطن وشعب .. من المسؤول؟

ليل العراق الطويل ما يزال يمتد ويطول، وكأنه ليل بلا نهاية. ومع استمرار هذا الليل الطويل تزداد معاناة الشعب، وتتفاقم أزمة الوطن. إنها مأساة تتكرر، منذ ما يقرب من نصف قرن، أمام ناظري، وأمام أنظار جيلي من الوطنيين العرب الذين كانوا يرون في عراق ما بعد الحرب، وما بعد الإستقلال، أملاً في قيام نهضة عربية جديدة منقذة من التفتت والتجزئة والضلال. فمنذ الأربعينات، وحتى التسعينات، برزت وتبرز، في شكل دوري، في كل عقد -كما لو ان ثمة ناظماً يرتب الأحداث- أزمات تختلف عناوينها، ورموزها، وأحداثها، وتسلّم كل واحدة منها، في نهاية العقد، سرها للأزمة الجديدة الداهمة، إلى أن كانت الحربان المدمرتان، حرب الخليج الاولى، وحرب الخليج الثانية، اللتان أسلمتا العراق بالكامل، في نهايتهما، للقوى

الخارجية، للولايات المتحدة الأميركية تحديداً، للتحكم به، وبمصائره، على هواها، وهوى مصالحها، الآنية والبعيدة المدى، وتضع الشعب في نفق الإنتظار الطويل.. إنتظار الوقت الذي تسمح فيه هذه القوى المهيمنة على العالم، بعد انهيار الإتحد السوفياتي، ولو إلى حين، والمتحكمة بقرارات الهيئات الدولية، تسمح بتغيير تحدد هي طبيعته، وشكله، ومضامينه، ومستقبل العراق على أساسه. أليس هذا ما تشير اليه الأحكام التي تصدر عن الأمم المتحدة بحق العراق، لنزع سلاحه وحصار شعبه، والإنذارات والتهديدات التي تطلق، ثم التسويات التي تتم في أعقابها، في ضوء التنازلات التي يقدمها الحكام، بعد غطرسة لا أساس مادياً لها، سرعان ما تتحول إلى هزائم يدفع الشعب ثمنها غالياً ؟

من المسؤول عن كل هذا الواقع، في التاريخ القديم والحديث؟ من المسؤول عن الوضع المأساوي الراهن هذا ، في شكل ملموس ومحدد ؟

المسؤولية متعددة.. ولكن ثمة مسؤولاً أساسياً لا يمكن التقليل من مسؤوليته، وهو النظام الإستبدادي الفردي، الذي يستمر، منذ زمن طويل، باسم الحزب، أحياناً، وباسم شعارات كبيرة أفرغت من مضامينها بالممارسة الهوجاء، أحياناً أخرى، وبأسماء مختلفة متعددة، يستمر في حكم العراق والتحكم بتطوره، دامجاً بشكل فظ، بين الدولة ومؤسساتها، وبين الفرد وأجهزته، معرقلاً حركة التطور، معطلاً كل إنجاز يتحقق، سواء بفعل أزمة طارئة، أم تحت ظروف موضوعية حادة.

غياب الديمقراطية، وتغييبها، وتعطيلها، وتعليبها، هي، إذن، الأسباب لكل هذا الذي يشهده العراق، ويشهده كل الوطن العربي.. فلا تقدم، ولا حرية، ولا استقلالاً حقيقياً، ولا وحدة لمجتمع، ولا تطوراً في كل الاتجاهات، ولا عدالة، إلا في ظل الديمقراطية..

هنا يكمن سر المسألة، في أزمة العراق، ومأساته ومأساة شعبه.. وهنا، بالذات يكمن السر في أزمة الوطن العربي كله، من المحيط الى الخليج!!

٢- ضد الحصار الأميركي، دفاعاً عن شعب العراق

بعد أن رجع أن الحفاظ على الحكم، بالنسبة للحاكم، هو الهدف، صار للسياسة الرسمية في العراق معنى خاص. وبموجب هذه السياسة تحول الحكم إلى رهينة. من هنا خطورة الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأميركية، باسم الأمم

المتحدة، على العراق. فهذا الحصار هو، في الشكل، حصار ضد الحكم. وهو، في الجوهر، حصار ضد الشعب. هل من الطبيعي، هل من المعقول، هل من الجائز، أن يدفع الشعب ثمن سياسة تدميرية يرتكبها الحاكم، ويعاقب هو، أي الشعب، تحت شعار معاقبة الحكم؟! على أن الذي يفرض العقوبات ليس حكماً صالحاً في النزاعات. فالأمم المتحدة تحولت، بعد متغيرات العالم الاخيرة، الى أداة بيد الولايات المتحدة الأميركية، وفي خدمة مصالحها، ومصالح هيمنتها على العالم.

كلا .. لن نقبل أن يستمر الشعب العراقي، المنهك، المعذب، الجائع، الممزقة أوصاله، كبش المحرقة .. لن نقبل هذا الحصار الظالم عليه. ولن نقبل مثل هذا الدور لحكم لم يعد حكماً، بل تحول الى جلاد.

ولكن القضية، في عالم اليوم، لم تعد تختصر بشعار. بل المهم أن يعرف الشعب صاحب القضية كيف يمسك بقضيته. والمهم، أيضاً، أن تعرف شعوب العالم أن الإستمرار بهكذا نظام من الهيمنة والتسلط والظلم لم يعد ممكناً. والمهم، أخيراً، أن تمتنع القوى الأكثر وعياً بمصالح شعوبها وأوطانها عن أن ترتهن، بأي شكل من الأشكال، لخصومها في حل مشكلاتها مع الأنظمة الإستبدادية التي تحكم بلادها وتقودها إلى الدمار.

٣- مع الحقوق القومية للشعب الكردي في إطار عراق موحد

قضية الشعب الكردي في العراق ليست قضية جديدة. ولا هي قضية جديدة قضية هذه الأمة الكردية التي تتوزع بين عدة بلدان مجاورة، وتمنع عليها حقوقها، وتقمع، منذ أزمنة طويلة، في هذه البلدان جميعها، وتحرم من الحرية في التعبير عن ذاتها، وهويتها، وثقافتها، وشخصيتها المستقلة.

ما يهمنا من هذه القضية هو ما يتعلق منها بالعراق. فالأكراد كانوا، على الدوام، يشكلون في العراق مكوناً أساسياً من مكونات شعبه، ومن همومه الوطنية الإستقلالية، ومن همومه الإقتصادية والإجتماعية، ومن همومه في الحرية والتقدم. ولكن النزاع حول حقوق الشعب الكردي يستمر في شكل مفتعل من حكام العراق، برغم هذا التاريخ الطويل من العيش داخل البلد الواحد، الذي يمتد إلى قرون، وإلى أكثر من ثمانين عاماً في ظل دولة العراق الحديثة. ويتحمل المسؤولية عن هذا النزاع وعن استمراريته كلا القوميتين، العربية والكردية، كل منهما لسبب يختلف عنه عند الأخرى. إلا أن البرجوازية العربية، في العراق، بشرائحها كلها، وبرموزها المختلفة، وسلطاتها كلها، لم تدرك أنها لا تستطيع أن تحقق الحرية للعراق، بشعبه المتعدد

القوميات، ولا تستطيع أن تحقق الوحدة لكيانه، إذا هي لم تحترم خصوصيات هذه القوميات الصغيرة، لا سيما منها تلك المقهورة عبر التاريخ، والتي حرمها قهرها وتخلفها من أن تعبّر، دائماً، وبشكل صحيح، عن مصالحها، وعن حقوقها، وعن خصوصياتها، وعن ضرورات عيشها المشترك مع أشقاء آخرين من قوميات أخرى، وبالأخص منها القومية الأكبر، القومية العربية.

لا أذكر أن أكراد العراق رفعوا شعارات الإنفصال عن العراق، في تاريخهم، أو قاتلوا تحت مثل هذا الشعار. وربما رفعوا، في بعض العهود، شعارات قريبة من ذلك. وهو حق لهم من حيث المبدأ العام الذي يقر للشعوب وللأمم حقها في تقرير مصيرها بحرية. لكن جوهر مواقفهم، برغم تعدد المصالح التي عبرت عنها قياداتهم السياسية، هو الحصول على مبدأ حق تقرير المصير، وعلى ترجمة فعلية لهذا الحق، ضمن وحدة العراق، وحدة شعبه وكيانه، ووحدة مصيره.

لن أدخل في بحث وتقييم ما جرى منذ حرب الخليج، في شمال العراق. فالقضية، هنا، لم تعد قضية كردية، وحسب. بل هي أصبحت قضية عراقية، للأكراد، كشعب وكقومية وكموقع جغرافي وسياسي راهن، دور خاص ومتميز فيها. لن أدخل في البحث والتقييم لأنني أعتبر أن كل ما قام في الآونة الأخيرة، في شمال العراق، من إجراءات دستورية، هو موقت، بالمعنى الواسع والعميق للكلمة، إلى أن يستعيد العراق استقلاله، ويتحرر من أسباب أزمته ومأساته، ويستقل في الداخل عن تأثير الخارج، ويقيم نظاماً ديمقراطياً، بديلاً من النظام الإستبدادي القائم. فيتوحد، بشعبه المتعدد القوميات، وتتحد مناطقه، في كيان واحد هو العراق الديمقراطي المستقل.

نعم للحقوق القومية لأكراد العراق، لكن دائماً، وبحزم، لمصلحة الأكراد كجزء من الشعب العراقي، ولكل الشعب العراقي بكل مكوناته، وذلك في إطار عراق ديمقراطي موحد.

٤- قوى المعارضة والتغيير الديمقراطي

في مثل وضع العراق الراهن تصعب عملية التغيير، إذ تصعب عملية جمع القوى صاحبة الصلة في التغيير، وتصعب عملية الإتفاق فيما بين هذه القوى على شكل التغيير وجوهره، والإتفاق فيما بينها على أدوات التغيير.

لا أعرف المعارضة العراقية جيداً. لكن ما أعرفه عنها هو أنها معارضات،

وليست معارضة واحدة، وأن أكثر هذه المعارضات قوة وتأثيراً، وأكثرها تجميعاً للقوى، أنها تفتقر، هي ذاتها، إلى الإتفاق فيما بينها على المسلمات الأساسية. ومع ذلك فثمة معارضة قائمة تضع أمامها مهمة تغيير النظام، وتحرير العراق، وتحقيق استقلاله. وما يهمني، ويهم كل وطني عربي، هو أن يتحقق هذا الهدف، شريطة ألا يكون بأيد أجنبية، ولمصالحها، ومتأثراً بأهدافها. فهو سيكون، إذا ما تحكمت به قوى أجنبية، تغييراً تحدد طبيعته وشكله ومضامينه، وتحدد أهدافه، هذه القوى، من موقع القدرة والتأثير اللذين تمتلكهما، لمصالحها هي، لا لمصالح العراق، بلداً وشعباً، وقوميات، وحقوقاً ديموقراطية وإجتماعية، ولا لمصالح وحدة أرضه وكيانه، ولا لمصالح استقلاله وتقدمه، ولا لصالح الديموقراطية فيه.

إنها مسألة أساسية أطرحها. ولا أناقش، هنا، أحداً بشأنها، بشكل محدد، لا قوة، ولا فرداً، ولا حزباً، ولا تجمع أحزاب. أطرحها من موقعي، أنا اللبناني العربي، الذي يعنيني العراق مثلما يعنيني لبنان، ويعنيني أي بلد عربي، في المشرق والمغرب، على حد سواء. وما يعنيني هو الحرية والإستقلال والديموقراطية والتقدم لبلداننا وشعوبنا.

لا تغيير حقيقياً ممكناً في العراق إذا لم يكن شعب العراق هو صاحب القرار الأساسي فيه، القرار الأول والأخير فيه ...

٥- مسؤولية العرب، ومسؤولية العالم

مأساة العرب أنهم، اليوم، أكثر من أي وقت مضى في تاريخهم الحديث، مشتتون، ممزقو الأوصال والروابط، بكل أنواعها، من الرابطة القومية حتى رابطة المصالح المشتركة. وينغلق كل بلد، وكل شعب، على همومه، ومشاكله، وصعوباته، وأزماته، المتعددة الجوانب. ولا يكاد يبقى لأي منهم وقت للتفكير بالآخر. إنهم، باختصار، مجموعة محن، ومجموعة مآس، ومجموعة قضايا غير متوفرة شروط حلها، ومجموعة أزمات مستعصية على الحل.

ومع ذلك فلا خيار أمام كل العرب سوى أن يهتموا بكل العرب... وفي أي حال فإن لشعب العراق حقاً علينا أن يكون في موقع الإهتمام، والهم، والبحث معه عن حلول لمشكلاته... وله علينا حق لفت العالم إلى مأساته، والدفاع عنه ضد ظالميه، في الداخل والخارج... وضد مجوّعيه، وضد العاملين، بشتى الوسائل، على تركيعه، وتمزيقه، وتشريده، وحرمانه من حقه في الحرية والإستقلال والوحدة والتقدم.

هواجس مثقف عربي
عائد من كردستان العراق

هذا النص هو مقال كتبته في أعقاب الزيارة التي قمت بها إلى كردستان العراق في صيف عام ٢٠٠٠ في إطار وفد من المثقفين العرب. وقد نشر هذا المقال في جريدة "الحياة" في ثلاث حلقات. والغاية من نشره في هذا الكتاب التذكير بالفترة التي كان فيها الحصار قائماً على العراق، في ظل نظام الإستبداد. وكانت منطقة كردستان في حماية القوى الأجنبية، الحماية التي كانت تهدف إلى منع نظام صدام حسين من الإنقضاض عليها. كما فسر ذلك لنا قادة الإقليم.

جدل في غير محله !

قبل أن أتوجه إلى كردستان العراق مع عدد من المثقفين العرب، اتصلت بالدكتور قسطنطين زريق للإطمئنان على صحته، وللإستئناس برأيه حول الزيارة. فاعتذر عن استقبالي، بسبب وضعه الصحي. وطلب مني إرجاء اللقاء إلى وقت لاحق. وحين عدت من كردستان، وقبل أن أهم بالإتصال به، لكي أقدم له انطباعاتي عن الزيارة، فوجئت بنبأ وفاته. غمرني حزن عميق، أولاً لأنني لم أتمكن من الإلتقاء به قبل وفاته، ومتابعة أحاديث شيقة معه، سابقة على مرضه، حول قضايا فكرية وسياسية، وللبحث في شأن هذه الزيارة، التي أثارت جدلاً. وغمرني حزن أعمق لغيابه المفاجئ، الذي أحدث دوياً في جميع الأوساط الفكرية والسياسية العربية.

ذلك أن الرجل هو رائد كبير من رواد الفكر العربي المعاصر، يحتل مكاناً مرموقاً في ميدان البحث، من موقع العقلانية، عن مستقبل للعالم العربي، يليق بتاريخ شعوبه وبحضارتها، بالمفرد وبالجمع، أي بالخاص بكل منها وبالمشترك بينها، ويليق بالكفاءات والإبداعات الخلاقة لإنسانها.

رغبتي في الحديث مع قسطنطين زريق حول الزيارة كانت جزءاً من رغبة عامة عندي في جعلها، أي الزيارة، علنية إلى الحد الأقصى، وفي إعطائها معنى سياسياً واضحاً ومحدداً لا يقبل الإلتباس. وفي الواقع فقد أخبرت، مباشرة وبالواسطة، عدداً غير قليل من الأصدقاء، سياسيين ومثقفين، بمشروع الزيارة، وبتاريخها المحدد، وبالهدف من ورائها. وتلقيت ردود فعل مختلفة منهم. البعض أبدى اعتراضاً مبدئياً على الزيارة، لأسباب قومية، أولاً، ولأسباب سياسية يتعلق بعضها بموقف المعارضة العراقية (التي تشكل الحركة القومية الكردية جزءاً منها) من الأميركان. في حين اتخذ بعض آخر موقفاً محايداً. أما العدد الأكبر فكان واضحاً في تأييده للزيارة، بكل المعاني. ومن المهم أن أشير، هنا، تعميماً للمعرفة، أن الحزب الشيوعي العراقي قد تمايز، منذ وقت مبكر، عن هذه المعارضة، ذات العلاقة بالأميركان.

لماذا هذا الإختلاف في الموقف من القضية الكردية، ومن الحركة القومية للشعب الكردي، بشكل عام، ومن القضية الكردية في العراق، على وجه الخصوص؟ وأين هو الصواب، وأين هو الخطأ، في مواقف هذه الحركة، عراقياً وإقليمياً، وأين هما، أي الصواب والخطأ، في المواقف العربية المختلفة من هذه القضية؟

تلك هي المسألة. ووظيفة هذا المقال هي الدخول في صلب هذه المسألة، وفي تفاصيلها، من خلال الحديث عن انطباعاتي وهواجسي، بعد زيارتي لكردستان العراق، وإجتماعي إلى قيادات الشعب الكردي السياسية، وإلى مثقفيه وإعلامييه، وتعرفي إلى جوانب كانت مجهولة بالنسبة إليّ، في التاريخ والجغرافيا، وفي الواقع السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي، في هذه المنطقة التي تحكم ذاتها، موقتاً، منذ عشر سنوات، وربما لآخر مرة في المدى التاريخي المنظور!

والحديث عن الصواب والخطأ، في هذه المسألة، وفي مثيلاتها من المسائل، لا يمكن أن يكون، في هذا السياق، إلا نسبياً، بسبب دقته، ولا يمكن إلا أن يحمل اسم صاحبه. وأنا، هنا، في هذا الموضوع، إنما أمارس حقي في عرض وجهة نظر يشاركني فيها الكثيرون من يساريي العراق والعالم العربي، الماركسيين والمتأثرين بالماركسية

من القوميين العرب، وكذلك العديد من السياسيين والمثقفين العرب من كل الإتجاهات. ويناقضني فيها الكثيرون، أيضاً، من كل الإتجاهات. وهي وجهة نظر تكونت عندي، بالتدريج، خلال ما يزيد عن خمسين عاماً.

كيف تعرفت الى القضية الكردية

كانت البداية، في تعرفي إلى القضية الكردية، في العراق، في أواخر أربعينات القرن الماضي، عندما كنت طالباً في إحدى مدارس بغداد الثانوية. هناك، بالتحديد، سمعت لأول مرة بوجود أكراد، ينتمون إلى شعب كردي، ولهم قضية كردية يتمسكوَن بها ويدافعون عنها. ونشأت بيني وبين العديد من زملائي الطلاب، ومن المثقفين، في ذلك الحين، صداقة عميقة. وكانوا خليطاً من عرب وأكراد، ينطقون جميعهم بالعربية الفصحى، ويتحدثون، كعراقيين، بلهجات العراق المختلفة، الجنوبية والمصلاوية (نسبة إلى الموصل) وبلهجات أخرى. وكانوا جميعهم، من دون استثناء، يجهرون بالدعوة الى عراق ديمقراطي واحد. ولأنني انتميت إلى الفكر الإشتراكي، وإلى الشيوعية كمشروع سياسي، خلال وجودي في العراق، في تلك الفترة، وذلك مع بداية الإنتفاضة المعروفة باسم "الوثبة"، التي قام بها الشعب العراقي ضد معاهدة بورتسموث (١٩٤٨)، فقد اتخذت معرفتي بالقضية الكردية معنى مختلفاً عما كان سائداً في الأوساط القومية العربية، خارج العراق. كنت قومياً عربياً يتبنى الفكر الماركسي، ويناضل من أجل انتصار الإشتراكية، بصفتها الضامن الأساسي لتحقيق التقدم والحرية في بلداننا. لم يكن حزب "البعث" قد وصل إلى العراق، يومذاك. إلا أن حزب الإستقلال، بزعامة مهدي كبه، كان الممثل الشرعي للإتجاه القومي. وكان الحزب الوطني الديمقراطي، بزعامة كامل الجادرجي، يمثل التيار الوسط بين الشيوعيين والقوميين. أما الحزب الشيوعي، بزعامة فهد (يوسف سلمان)، فكان يحمل في شعاراته الأساسية، منذ التأسيس في أواسط الثلاثينات، راية النضال من أجل عراق ديمقراطي، مؤلف من عرب وأكراد وأشوريين وكلدان، ويزيديين وصابئة. وكان هذا الحزب هو أول من اعترف بحقوق هذه القوميات في عراق موحد، وأول من دافع عن هذه الحقوق، استناداً إلى مرجعيته الفكرية، المتمثلة بالماركسية - اللينينية. وهي المرجعية التي تقر للقوميات بحقها في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في الإنفصال، رغم دعوتها، أي الماركسية - اللينينية، الشعوب والأمم والقوميات إلى

تشكيل وحدات أكبر، باسم الأممية. لكن الشيوعيين العراقيين، الذين تشكل حزبهم من كل قوميات العراق، وإن بأكثرية عربية - وذلك أمر طبيعي - كانوا، على الدوام، من أنصار حق تقرير المصير للقوميات غير العربية في إطار عراق موحد، ديمقراطي، بالضرورة، كشرط لجعل هذا الحق في تقرير المصير عادلاً وغير مجحف، من قبل القومية الأكبر، وطوعياً وغير قسري، من قبل القوميات الأصغر. وكان للقضية الكردية موقع خاص في برامجهم، في كل العهود.

كان الشعب العراقي، إذن، بكل قومياته -رغم الفوارق في المواقف والإتجاهات لدى القوى السياسية - يناضل من أجل الديمقراطية، كشرط ضروري من أجل التنمية والتقدم، ومن أجل وحدة العراق، وحرية شعبه وسعادته. وكان النظام الملكي، بارتباطاته الخارجية، وبسياساته الداخلية - رغم التفاوت في المواقف بين عهد وعهد - هو العائق أمام تحقيق الديمقراطية والتقدم، بتلازمهما، وبالمعاني العميقة التي يعبران عنها. ولذلك لم يكن هذا النظام قادراً على إيجاد حل عادل للقضية الكردية. ولم يكن قادراً على إيجاد حل لأي من القضايا التي كانت تواجه العراق، داخلياً واقليمياً. وكان ذلك شأن الأنظمة التي تعاقبت على العراق، منذ ثورة ١٤ تموز حتى الآن، مع الفارق المتمثل بأن القضية الكردية قد اتخذت، في العهود الجمهورية، بدءاً من ثورة ١٤ تموز، بعداً ديمقراطياً إلى جانب بعدها القومي.

وحين بدأت تتعمق معرفتي بقضايا العراق، الإقتصادية والإجتماعية، وبالتعدد القومي والثقافي فيه، وبالغنى الذي يتميز به في عدد وتنوع الكفاءات، وقع الحدث الأعظم، بالنسبة إليّ، في تاريخ العراق في تلك الحقبة (١٩٤٩). فقد وصل الحقد، من قبل أهل النظام، على الحزب الشيوعي العراقي، إلى حد تحطيمه، أو محاولة تحطيمه، سياسياً وتنظيمياً وجسدياً. فزج بالألوف من كوادره وأعضائه ومناصريه، ومن المثقفين اليساريين والديمقراطيين، في السجون. ونصبت لزعمائه المشانق، فهد (يوسف سلمان) وحسين الشبيبي وزكي بسيم، في مدخل العاصمة بغداد من الجهة الشمالية، بالقرب من مقام الإمام أبي حنيفة، في الأعظمية، وغير بعيد من مجرى نهر دجلة، الذي يفصل بين مدينة الكاظمية، حيث مقام الإمام موسى الكاظم، وبين بغداد العاصمة. وهي المنطقة التي تحمل اسم "باب المعظم"، نسبة إلى الإمام إبي حنيفة، المنطقة التي منها تتفرغ الطرق في اتجاه عمق العاصمة، وفي اتجاه الضواحي الجنوبية والشرقية. إلا أن هذه الهجمة، التي طالت الحزب الشيوعي، قد

طالت، أيضاً، سائر القوى اليسارية والديمقراطية. وكان من ضحاياها، بالتحديد، حزب الشعب، بزعامة عزيز شريف، وحزب الإتحاد الوطني، بزعامة ناظم الزهاوي وعبد الفتاح ابراهيم، فضلاً عن العديد من الشخصيات الديمقراطية المستقلة. وتجدر الإشارة، هنا، إلى أن هذه الهجمة قد ترافقت مع نكبة فلسطين، التي لعب النظام العراقي والأنظمة العربية الأخرى، دوراً أساسياً فيها، بتضييع فلسطين، والتفريط بالحقوق القومية لشعبها العربي.

هل كان ذلك عقاباً للحزب الشيوعي العراقي لأنه كان يحمل الشعار الوحيد الداعي إلى عراق ديمقراطي موحد لكل أبنائه، من عرب وأكراد ومن قوميات أخرى؟ هل كان ذلك تحذيراً له ولسواه، من قبل بعض العروبيين ومدعي العروبة، في السلطة وخارجها، لعدم المغالاة في هذا الإتجاه الأممي، على "حساب" القومية العربية(!)، التي لا تقبل، بنظر هؤلاء، بتعدد القوميات، حيث تكون للقومية العربية السيادة، ولا تسمح لسواها بالسيادة على أي أرض، أو في أي منطقة، تحمل اسماً عربيا؟!

لم أفهم ما حدث، يومذاك. لم أفهم دلالاته كلها. إذ لم تكن مداركي قد بلغت المستوى الذي يتيح لي إدراك هذه الأمور، بعمومياتها وبتفاصيلها، رغم اعتناقي الفكر الإشتراكي، نظراً لحداثة سني، من جهة، وللتعقيدات التي يحفل بها تاريخنا العربي، من جهة ثانية. لكنني تدرجت في الفهم، خلال السنوات التي أعقبت ذلك الحدث المروع، الذي لا يزال يهزني حتى الأعماق، كلما تذكرته، وكلما بدت لي صورة ذلك المشهد في الذاكرة.

كان رمز الحركة الكردية، في تلك الحقبة، الملا مصطفى البارزاني، الذي اقترن اسمه، عندي، باسم الأكراد والقومية الكردية والشعب الكردي، منذ البدايات. وكان البارزاني يتحول، بالنسبة إليّ، إلى رجل أسطوري. وظل هكذا إلى ان توفي في ١ آذار ١٩٧٩. إلا أن هذه المعرفة المبكرة بالقضية الكردية ظلت ناقصة عندي، إلى حين انتقلت في مطلع الخمسينات (١٩٥٣) إلى أوروبا، بعد انتخابي عضواً في قيادة اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي، كممثل للشبيبة العربية، وأصبحت مسؤولاً في قيادته اليومية (مقرها بودابست) عن قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فقد أتاحت لي هذه المسؤولية، من خلال مؤتمرات الإتحاد، ومن خلال المهرجانات العالمية للشباب والطلاب، التي كانت تنظم كل عامين في إحدى عواصم أوروبا الشرقية، أتاحت لي أن أتعرف إلى كل قضايا المنطقة، وتفاصيلها، ومنها القضية الكردية.

وأذكر أنني التقيت في المهرجان الذي أقيم في مدينة فرصوفيا(وارشو) (١٩٥٥)، لأول مرة، بالشاب جلال الطالباني، الذي يشغل اليوم منصب الأمين العام لحزب الإتحاد الوطني الكردستاني، الجناح الآخر في الحركة القومية الكردية المعاصرة، يقابله مسعود البارزاني (نجل الملا مصطفى البارزاني) رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، الحزب التاريخي الذي كان الطالباني في بدايات نشاطه عضواً فيه وفي قيادته، قبل أن يؤسس حزبه المستقل مع عدد من الكوادر الشابة ومن المثقفين ذوي الميول اليسارية. جاءني الطالباني الشاب، يومذاك، من خارج الوفد العراقي، ليطلب مني، بصفتي مسؤولاً عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة العالمية المنظمة للمهرجان، أن نسمح له بالدخول في الإستعراض العام للوفود، مع عدد من الشباب الأكراد الأعضاء في الوفد العراقي، تحت يافطة تحمل اسم الشعب الكردي، وتتضمن صورة لخريطة كردستان، المؤلفة من أجزاء من إيران وتركيا والعراق وسوريا. كان الطالباني الشاب شديد الحماس للإعلان، من ذلك المكان بالذات، وأمام ذلك الحشد من شباب العالم، بأن للأمة الكردية الموزعة والمقسمة بين عدة بلدان، والمقهورة قومياً، الحق بتأسيس دولتها القومية. قلت له، يومذاك، بأنني، كقومي عربي ماركسي الإتجاه، أقر له بهذا الحق. لكن المسألة لا تتعلق، لا بموقفي أنا الأممي، ولا بمشاعره هو القومية. بل هي تتعلق بالشروط التاريخية، وبالإمكانات، وبموازين القوى، وبعدد لا يحصى من الأمور. ونصحته بأن يلتزم، ككردي عراقي، بالبقاء في العراق، كوطن له ولأبناء شعبه، أي بالبقاء فيه كردياً عراقياً. ثم جرت تسوية للمسألة، لم أعد أذكر تفاصيلها، ساهم فيها مسؤول الوفد العراقي، حينذاك، صديقي الشهيد الدكتور صفاء الحافظ، الذي اغتيل في الثمانينات في سجنه المظلم. وصرنا، جلال وأنا، بعد ذلك، صديقين حميمين، حتى هذه اللحظة. أما علاقتي بمسعود البارزاني فتعود، فقط، إلى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات. وهي علاقة صداقة لم تقلل من حميميتها ندرة اللقاءات بيننا. غير أن علاقتي بقيادات الحزب الديمقراطي الكردستاني قديمة ومتعددة، تعود إلى الستينيات وما بعدها، ولا سيما مطلع السبعينيات، حين كانت زياراتي إلى العراق متواصلة، قبل أن تنقطع، لأسباب خارجة عن إرادتي وإرادة الكثيرين ممن اشترك معهم في الموقف مما جرى ويجري في العراق، منذ أوائل الثمانينات من القرن المنصرم. ولم تنحصر علاقاتي بالأكراد بزعماء هذين الحزبين. بل هي شملت عدداً

غير قليل من قياديي الحزب الشيوعي العراقي، وعدداً غير قليل من المثقفين الأكراد، كان من أبرزهم صديقي منذ أواخر الأربعينات الشاعر الراحل بلند الحيدري. وأذكر، ويذكر الكثيرون ممن لا تزال ذاكرتهم حية، أن الصراع حول حق تقرير المصير للشعب الكردي، داخل العراق الموحد، الذي تخللته ثورات، وحروب، ومآس لا حصر لها، قد انتهى، في أول السبعينات (١١ آذار ١٩٧٠) إلى اتفاق يقضي بإعطاء حكم ذاتي للأكراد. كان الإتفاق حدثاً تاريخياً مهماً. وكان الجميع يتمنى لو أنه ثابت ومديد. إلا أن الشكوك كانت تساور الجميع حول إمكانية تحقيقه، في ظل شكوك حول ملابسات الإقرار به، من قبل النظام العراقي، في ذلك الظرف. وسرعان ما جرى الإعلان عن فشل الإتفاق، قبل أن يدخل حيز التطبيق. فشكل ذلك نكسة كبيرة، ورجوعاً بالتاريخ إلى الوراء. والجدير بالذكر أن الإعلان عن الإتفاق قد ترافق مع عدد من الإجراءات التي قامت بها الحكومة المركزية في الإقليم، مرفقة ببعض العمليات الأمنية، كان آخرها محاولة اغتيال الملا مصطفى البارازني. الأمر الذي أدى إلى إفراغ الإتفاق من محتواه، وإلى جعل الشكوك في النوايا تحل محل الأمل في تطبيق الإتفاق. وهكذا تطورت الأمور، بالتدريج، في اتجاه التفجير. وبدأت الحرب من جديد، بديلاً من هذا الإتفاق، الذي ولد ميتاً. وربما تكون قد أسهمت في هذا الفشل، منذ البداية، إضافة إلى ما أشرت إليه من أجواء وإجراءات، تلك الشكوك ذاتها، التي سبقت ورافقت توقيع الإتفاق. تضاف إليها أسباب أخرى، تتعلق، في رأيي، بالعجز، من قبل الحكومات العراقية كلها، عن إيجاد صيغة ديمقراطية توفق بين الإعتزاز القومي عند القومية الأكبر، القومية العربية، وبين الإعتزاز القومي عند القومية الأصغر، القومية الكردية. كما تتعلق بالعجز عن التوفيق بين مصالح خاصة بحزب أو فرد، أو بنظام، من جهة، وبين مصالح من الطبيعة ذاتها، ومن طبيعة أخرى، من موقع القهر، من جهة ثانية. وهكذا ضاعت فرصة تاريخية، هي الأولى من نوعها، لحل هذه القضية الكبيرة المعقدة. وتحولت الحرب، بالتدريج، إلى حرب شرسة، وبشعة، اتخذت من قبل السلطة طابع إبادة جسدية لشعب بكامله، أبرز عناوينها مأساة مدينة حلبجة، التي قصفت بأسلحة كيماوية، أبادت خمسة آلاف إنسان من سكانها، خلال نصف ساعة. فضلاً عن عشرات الألوف من الأكراد والعرب، الذين قضوا في ساحات الحرب، وفي السجون والمعتقلات، وفي سائر وسائل الإبادة، التي جرت على قاعدة قانون "الأنفال"! وهو

القانون الذي شرّع عمليات الإبادة للأكراد، بكل الوسائل. وهو ما أتاحت لنا الزيارة معرفته، من خلال الكتب والبيانات والوثائق، ومن خلال الوقائع على الأرض، الشاهدة، بمرارة وأسى، على ما حصل، يا للفظاعة! وظل الأمر كذلك، أي ظلت هذه الحرب في تصاعدها بكل بشاعاتها، إلى أن جاءت حرب الخليج الثانية، التي أعقبت غزو العراق للكويت. وهي الحرب التي دمرت العراق، ووضعت شعبه حتى هذه اللحظة تحت حصار قاهر ومذل، ووضعت، في الوقت ذاته، إقليم كردستان العراق تحت الحماية الأميركية، بعد أن كانت قد وقعت انتفاضة شعبية في كل من جنوب العراق، وشماله. وفي ظل هذه الحماية، بالذات، وفي شروط لا مجال للدخول في تفاصيلها، تولت السلطة في الإقليم قيادة الحركة القومية للشعب الكردي.

تاريخ وجغرافيا وكفاح شعب

كل هذا الكلام عن الأكراد لا يشفي غليلاً. إذ هو لا يقدم معرفة كاملة بهذا الشعب، وبهذه الامة، تاريخاً ومزايًا وتقاليد وثقافة وكفاحاً. فمن هو هذا الشعب؟ من هي الأمة الكردية؟ ما هو تاريخهما، وكيف تكوّنا عبر التاريخ القديم والحديث؟ وما هي الأرض التي عليها تكونت سماتهم الخاصة؟ وما هو تاريخ كفاحهم ومراحله؟

لن أدخل في تفاصيل الجواب عن كل هذه الأسئلة. إذ أن الكتب الكثيرة التي صدرت عن الأكراد، باللغة العربية وبلغات أخرى، تقدم الضروري من المعلومات. غير أن المعروف عن الأكراد، بحسب المعطيات المتداولة، أنهم شعب عريق. يعود تاريخه إلى ألوف السنين، كما يقول قياديو الشعب الكردي ومثقفوه والمؤرخون. يتميز بحضارة قديمة، لها سماتها الخاصة، أسوة بحضارات الشرق القديم. وهذا التاريخ حافل بالثورات، التي حملت في الماضي، دون طائل، شعار تأسيس دولة قومية للشعب الكردي على أرض كردستان، الموزعة اليوم بين أربعة بلدان. وآخر محاولاته في إقامه هذه الدولة، كان في أواسط الأربعينات (١٩٤٦) من القرن المنصرم، حين أنشأ الأكراد جمهورية "مهاباد"، في إيران، التي دامت أقل من عام واحد. إذ هي قمعت بشراسة، وأعدم زعيمها وعدد من قيادييها الآخرين. والجدير بالذكر أن الملا مصطفى البارزاني كان القائد العام للقوات المسلحة في الجمهورية. وقد فرّ إلى الإتحاد السوفياتي، قبل أن تتمكن قوى الدولة الإيرانية من القبض عليه وإعدامه.

وواضح من هذا التاريخ السحيق، ومن مآسي الشعب الكردي فيه، أثر الصراع بين هذا التاريخ وبين الجغرافيا التي احتضنته. فليس سهلاً أن يعيش شعب جبلي، متمرد في طبيعته، مثل الشعب الكردي، عميق الإعتزاز بقوميته، وبتقاليده، وبثقافته، ليس سهلاً على مثل هذا الشعب أن ينشئ دولته على أرض يعتبرها أرضه، وتقاسمه فيها شعوب وأعراق وقوميات أخرى، مختلفة في حضاراتها. بعضها سابق عليه في التكون، وبعضها لاحق. وجميعها فاقته قدرة في تكوين دولها القومية، منذ قديم الزمان. ولذلك كان تاريخ الشعب الكردي، على الدوام، تاريخ صراع مع هذه القوميات، وتاريخ ثورات لا تنتهي.

صحيح أن التاريخ يعاقب، في فترات معينة، بعض الشعوب والأمم، فيحرمها حقوقها المشروعة، ويجعلها فريسة دائمة للقهر القومي والاجتماعي. لكن ما الذي يجعل التاريخ يقدم على مثل هذا العقاب لمثل هذه الشعوب؟ هل لأنها أخطأت، أم لأنها وقعت في غفلة من الزمن، في فخ نصب لها، ولم تستطع الإفلات منه؟ أم لأنها لم تبرر، في سلوكها العام، وجودها، وحقها الطبيعي في الحياة؟ أم أن لهذا العقاب الجائر أسباباً أخرى؟

من السهل على من يقرأ تاريخ الأمم والشعوب أن يجد نماذج من هذه الشعوب المعاقبة. ولكن من الصعب عليه الإجابة بدقة عن الأسئلة حول أسباب هذا العقاب. ويحفل عالمنا المعاصر، في قارات الكوكب الخمس، بالأمثلة عن شعوب وأمم، شبيهة بالنماذج المشار إليها، ممن عاقبها التاريخ، على النحو الذي أشرنا إليه. فهل يعني ذلك أن التاريخ القديم يعيد نفسه، اليوم، في شروط أكثر تعقيداً، وأكثر مأساوية؟

إلا أن هذا الأمر لا ينطبق على الشعب الكردي. إذ هو يستعصي على التذويب، وعلى الإبادة، ويكافح، بكل طاقاته، لإثبات جدارته بالحياة، مهما عظمت التضحيات.

وبمعزل عن كل ما أتيح لي الإطلاع عليه في الكتب عن إقليم كردستان العراق، تحديداً، وعن طبيعته، فإن ما عرفته عن هذه الطبيعة، خلال زيارتنا، يسمح لي ببعض الوصف، من أجل تعميم المعرفة. فقد دخلنا إلى إقليم كردستان العراق من الحدود السورية الشمالية، أي من منطقة القامشلي. نهر دجلة هو الحد الفاصل بين سوريا والعراق، في هذه الزاوية، أي في المثلث العراقي - السوري - التركي. عبرنا النهر خلال دقائق معدودة في قارب آلي صغير. عبرناه في الإتجاه المعاكس

للتيار، من دون أدنى صعوبة، وكأننا ننتقل من منطقة إلى منطقة مجاورة لها، داخل البلد الواحد. أمران كانا موضع ملاحظاتنا جميعاً : الأمر الأول، يتمثل بسهولة الإنتقال، بين بلدين عربيين، كما لو أن الحدود انتفت بينهما. وقد أثار عندنا هذ الأمر السؤال الطبيعي الآتي لماذا، إذن، يصعب الإنتقال في أماكن أخرى، وفي حدود أخرى، إذا كان بالإمكان أن تكون الحدود بهذه البساطة؟ أليس صحيحاً في هذه الحالة، كاستنتاج طبيعي، ساذج ربما، أن الحدود بين بلدين، بشكل عام، وبين بلدان شقيقة، بشكل خاص، إنما تصنعها السياسة، والمصالح، والأهداف، واختلافاتها كلها، وتناقضاتها؟ الأمر الثاني، يتمثل بمشهد نهر دجلة، وهو يجري بخجل وتواضع، وبقليل من المياه، خلافاً لما نعرفه عنه في بغداد، وخلافاً لما نسمع عنه في مناطق أخرى من العراق. وقد أثار هذا الأمر عندنا السؤال الآتي : ما الذي جعل هذا النهر التاريخي العريق في جريانه يوحي لنا بالحزن والخيبة، ويوحي لنا، في الوقت ذاته، بأفكار تتزاحم في كل الإتجاهات؟ هل هي الطبيعة تدخل في عملية العقاب للشعوب، هنا، أم هي السياسة، سياسة الأتراك في معاقبة كل من سوريا والعراق؟ أم أن ثمة ما يستعصي على مداركنا من أمور السياسة المحلية والإقليمية والدولية، في هذه الحقبة من تاريخنا وتاريخ العالم؟

أدهشنا، ونحن نتوغل في محافظة دهوك، وفي لحظة دخولنا مدينة دهوك، ذاتها، جمال الطبيعة في هذه المنطقة، وجمال الطبيعة المحيطة بالمدينة. دهوك، التي تتوزع أحياؤها على هضاب صغيرة، تمتاز بتنظيمها، وبأمور مدينية أخرى، عن سائر المدن التي انتقلنا إليها تباعاً، خلال رحلتنا الطويلة، في أعماق الإقليم. ولكن هذا التمايز لمدينة دهوك، الذي للإنسان، على امتداد عقود، دور مباشر فيه، لا يجعلها تفوق في جمالها الطبيعي المدن الأخرى. بل هي تلتقي معها في ما منحته الطبيعة من جمال لكل هذا الإقليم، وما اكتسبته تلك المدن، لا سيما أربيل، العاصمة التاريخية لكردستان، والسليمانية، العاصمة الثقافية، من مكانة في تاريخ العراق القديم والحديث، وفي تاريخ الشعب الكردي.

لست بارعاً في الوصف. وليس هذا المقال المجال الصالح لذلك. لكنني أحب أن أذكرّ، فقط، ببعض الملامح لهذا الإقليم الواسع الشاسع. وفي الحقيقة، فإن إقليم كردستان، هذا - وهو الجزء الشمالي من العراق، المتاخم لكل من إيران وتركيا وسوريا - يضم أربع محافظات، هي محافظة دهوك، ومحافظة أربيل، ومحافظة

السليمانية، ومحافظة كركوك. وباستثناء مدينة كركوك، بالذات، فإن معظم أراضي هذه المحافظات يقع تحت سيطرة الحركة الكردية، بشقيها ، أو بحزبيها ، أو بسلطتيها ، سلطة الحزب الديمقراطي الكردستاني، وسلطة حزب الإتحاد الوطني الكردستاني. ومجمل مساحة كردستان العراق يصل إلى حوالي ثمانين ألف كيلو متر مربع، أي ثمانية أضعاف مساحة لبنان. أما القسم الخاضع لسلطة الحركة الكردية فيصل إلى حدود الستين ألف كيلو متر مربع. وهي أرقام تقريبية. أما عدد السكان فيختلف باختلاف التقديرات. ويقول المسؤولون في الإقليم أن عدد سكان العراق، اليوم، يصل إلى ما يقرب من خمسة وعشرين مليوناً. ستة ملايين منهم أكراد بدياناتهم المختلفة. في حين لا يتجاوز عدد المنتمين إلى القوميات الصغيرة، الكلدانية والأشورية والتركمانية و اليزيدية، المليون نسمة، أو كحد أقصى المليونين. وهي جميعها أرقام تحتاج إلى تدقيق. والقسم الخاضع لسلطة الحركة الكردية يصل إلى حدود ثلاثة ملايين تقريباً. إذ يعيش القسم الباقي في الداخل العراقي. المنطقة غنية بالمعادن الثمينة، على اختلاف أنواعها ، وغنية بالثروات الجوفية، ولا سيما النفط. وهي غنية بالمياه، أنهاراً وينابيع ومياها جوفية. تساعدها في ذلك طبيعة متوحشة، فالتة من عقالها ، غارقة في سحر تكوينها الحر البديع. وهي منطقة جبلية بكاملها تقريباً. يتراوح ارتفاع جبالها بين ألف وخمسة آلاف متر، كما قيل لنا ، والعهدة على الراوي. ولقد شاهدنا بأم العين روعة هذه الجبال وسحرها ، وروعة الوديان وسحرها ، وروعة وسحر المضائق، القائمة بين جبلين أو أكثر. إلا أن البارز في هذه الجبال هو قلة الاشجار. ويعزون ذلك إلى كثرة الحروب، من جهة، وإلى حاجات المواطنين، من جهة ثانية، التي فرضت عليهم، في الظروف الصعبة، الحافل بها تاريخ هذه المنطقة، قطع الأشجار، من أجل التدفئة ولأغراض عديدة أخرى، لا سيما بعد أن توقفت الحكومة المركزية عن تقديم مادة المازوت للمنطقة.

قطعنا في تجولنا في المناطق، بين جبالها ووديانها وسهولها ، ومدنها وقراها ، الفقير معظمها ، الموزعة بغير انتظام، ما يقرب من عشرة آلاف كيلو متر. هل أبالغ؟ ربما! لكنني أحسب ان الإنتقال من نهر دجلة، على الحدود ، إلى مدينة دهوك ومحافظتها ، صعوداً وهبوطاً، في اتجاه سولاف والعمادية، وعقرا ، ثم إلى مدينة أربيل ومحافظتها ، صعوداً وهبوطاً، من صلاح الدين إلى شقلاوة إلى بيخال، وهي مدن اصطياف جميلة عريقة في تاريخ العراق، ثم إلى منطقة بارزان، الجبلية المغطاة

بالغابات، ثم إلى مدينة السليمانية، صعوداً وهبوطاً، من مدينة كويسنجق إلى سد دوكان، الذي يستطيع أن يكون، لو توفرت الإمكانات، احد أهم وأجمل المنتجعات السياحية في الإقليم، ثم من سد دوكان إلى سد دربنديخان، الواقع في ملتقى جبال رائعة التكوين، مروراً بمدينة حلبجة ومحيطها. إن الإنتقال بين هذه المناطق، في الإتجاهين أكثر من مرة، لا يجعل العشرة آلاف كيلو متر رقماً كبيراً. جزء من هذه المسيرة الطويلة كان وسط سلسلة من الجبال المتصلة بعضها ببعض،على امتداد كردستان الكبرى، وجزء آخر كان في سهول لا نهاية لها، وجزء ثالث كان في موازاة نهر الزاب الكبير- أحد الروافد الرئيسية التي تصب في نهر دجلة - وعلى امتداد مسافات طويلة على حدود مجراه الذي يشق وديان تلك المنطقة، متحدياً في سريانه الهادئ أعالي الجبال الشاهقة، المناطحة للسحاب مثل رؤوس الصواريخ، وكأنها لوحات فنية من صنع فنان تفوق قدرته قدرة البشر جميعاً. وفي الحقيقة فإن إقليم كردستان العراق إنما يحتاج إلى سلام مديد وإلى بضع مليارات من دولارات النفط، الذي يعوم عليه العراق كله، لكي يصبح إحدى جنات الدنيا.

إلا أن هذه الطبيعة الرائعة ليست حكراً على كردستان العراق. بل هي تشمل كل مناطق كردستان، في تركيا وإيران. وقد أتاح لنا تجوالنا هذا، وسط هذه الجبال التي تسد الأفق، أن نمر بموازاة الجبال، الواقعة في كل من الجانب الإيراني والتركي، كامتداد طبيعي لسلسلة جبال كردستان، كردستان التاريخية، وكردستان الموزعة جغرافياً وسياسياً بين أربعة بلدان، هي العراق وتركيا وإيران وسوريا. إلا أن سحر الطبيعة وجمالها قد ترافقا، على الدوام، مع قسوة الحياة وشدتها، ومع تاريخ من الثورات يقول المؤرخون إنها بلغت ألف ثورة، جعل هذا الشعب الطيب قاسي الطباع، شجاعاً في مواجهة الصعاب، حمال تعب ومعاناة وتضحيات، متمرداً، مستعصياً على الذوبان في أي قومية أخرى، وفي أي قانون من القوانين الجائرة، التي ترمي إلى حرمانه من خصوصياته ومن تقاليده ومن ثقافته ومن لغته. وجدير بالذكر أن كل هذه الصفات والسمات القومية والإنسانية لم تحرم هذا الشعب القدرة على التأقلم مع الآخرين، ومشاركتهم الحياة وهمومها، بأيسر السبل وأرقاها، وبأشدها قسوة وصعوبة، في آن.

وبرغم أنني عريق الصلة بالأكراد، من خلال صداقات عديدة لي، في العراق وفي كل مكان، إلا أنني في هذه الزيارة إلى كردستان العراق شعرت وكأنني أكتشف

هذا الشعب لأول مرة. شعرت، أولاً، أنني مع أشقاء لي، يتحدثون باللغة العربية الفصحى، التي أحبها، وباللهجة، أو اللهجات، العراقية الأليفة إلى وجداني، كونها تشكل جزءاً من ذاكرتي العراقية التي أعتز بها. ويمارسون تقاليد، بعضها عربي بالكامل، أو عربي مطعم بالكردية، وبعضها كردي الطابع بالكامل. وجميعها صفات تشير إلى عراقة هذا الشعب، من جهة، وإلى مرونته في العيش مع الآخرين المختلفين، من جهة ثانية. ولست ادري هل كان سيغمرني الشعور ذاته لو كنت التقيت بأكراد إيران، أو بأكراد تركيا. وأيا كان الأمر فقد تولد لدي شعوران الشعور الأول، هو شعور مواطن عربي يعانق شقيقاً له لم تلده امه. والشعور الثاني، هو شعور إنساني، يعود في جوهره إلى الفكر الكوني الذي أنتمي اليه، الفكر الإشتراكي، الذي تتساوى فيه الأمم والشعوب. وعلى قاعدة هذا الشعور أحسست أنني صديق للشعب الكردي أينما كان، متضامن معه ضد مضطهديه، أيا كان الإسم الذي يحمله هؤلاء، وأية كانت جنسيتهم. أحسست أنني مدعو للتضامن مع الشعب الكردي في تركيا، ومع حركته القومية، ضد أولئك الذين يحرمون ما يقرب من خمسة عشر مليون كردي في تركيا من كل الحقوق، القومية والثقافية والإجتماعية. وفي هذه اللحظات، بالذات، تذكرت أسماء مثقفين أكراداً كباراً من تركيا، مثل الروائي المعروف يشار كمال. وتذكرت اسم شاعر تركيا الكبير ناظم حكمت - وهو ليس كردياً - الذي حمل في شعره ورواياته وكتاباته، وحمل في قلبه وفي مشاعره، وفي سجونه ومنافيه، آلام وآمال الشعب التركي، من كل الأجناس والقوميات والأعراق، من دون استثناء. فما أروع الآداب والفنون، وما أعظم الدور الذي تمارسه، في الإتجاه النقيض للسياسات الخرقاء، المرتبطة بمصالح ضيقة لأفراد وطبقات وسلطات وأنظمة حكم. ما أعظم دورها في بناء الحضارات، وفي تحديد تمايزاتها، كتعبير عن التعدد والتنوع، في المجتمعات الإنسانية كافة، وفي الطبيعة، على حد سواء. أقول ذلك، لأذكّر بأن من مهمات وفد المثقفين العرب إلى إقليم كردستان، إضافة إلى مهمة التعرف إلى المنطقة، من جميع النواحي، مهمة التحضير، في الأساس، لمئوية الشاعر العربي الكبير، العراقي محمد مهدي الجواهري، التي سيجري الإحتفال بها في إقليم كردستان، المنطقة الشمالية من العراق، في أواخر الشهر العاشر من العام الحالي.

جذور المشكلة في العلاقات العربية - الكردية

استمرت رحلتنا في كردستان عشرة أيام. وهي أيام من العمر، لن تمحوها الأحداث والوقائع، التي ستحفل بها أعوام عمرنا المقبلة. لقد أحسست، وأحس زملائي المثقفون العرب، على امتداد هذه الأيام العشرة، تارة كأن الرحلة استطالت دهراً بكامله، وطوراً كأننا ما نزال في الساعات الأولى منها. لقد أدخلتني مشاهداتي، والعديد من المعطيات التي قدمت لنا، عن التاريخ والجغرافيا، وعن أحداث الأمس واليوم، في تداعيات فكرية من أنواع شتى. وقفزت أمامي، خلال هذه التداعيات، أسئلة صعبة، حان الوقت لكي نطرحها على أنفسنا، بالمفرد وبالجمع.

جوهر هذه الأسئلة يتلخص بنقطة مركزية واحدة لماذا لم يستطع العرب، في كل ديارهم، أن يتفهموا مشاكل الأقليات القومية، وأن يجدوا حلولاً حقيقية لها، توفر عليهم وعلى هذه القوميات حروباً لا تنتهي من التدمير الذي يطالهم جميعاً؟ وحين أقول العرب، هنا، لا أشمل البلدان العربية كلها. بل أخصص منها تلك التي تواجه هذا النوع من المشاكل، بالذات، مستثنياً منها النوع الآخر، المتعدد الجوانب، من المشاكل التي تتشارك فيها جميعها. كما أخصص من العرب نوعين : حكام هذه البلدان، من دون استثناء، أية كانت الفروقات بينهم، في المنطلقات الفكرية وفي المصالح، من جهة، وحملة الأفكار والمشاريع السياسية من ذوي الإتجاهات القومية، خارج السلطة وخارج مواقع القرار، من جهة ثانية.

لماذا هذا التخصيص؟ وما هو موقف الآخرين من أصحاب الأفكار والمشاريع السياسية، اليساريين عموماً، ماركسيين وغير ماركسيين كذلك، والليبراليين، من هذه المسألة؟

لن يكون بالإمكان، هنا، الدخول في تفاصيل هذا الموضوع الشائك. لكنني أود أن أثير الموضوع من منطلقين : مبدئي، وسياسي عملي، في آن. وأرى، من الناحية المبدئية، أنه لا يحق لأي قومية أن تحرم القوميات الأخرى، في البلد الواحد، من حقوقها المشروعة في الإحتفاظ بخصوصياتها الثقافية وغير الثقافية. علماً بأن بعض هذه القوميات لا يطرح شعار الإنفصال. ولذلك لن أذهب في هذه المسالة أبعد من ذلك، أي إلى حدود الإعتراف بحق هذه القوميات بالإنفصال، في بلداننا العربية، تحديداً، ما دامت المسألة غير مطروحة للنقاش. وقد أصبح واضحاً، اليوم،

أن الإتجاه العام في عصرنا هو نحو الوحدات الأكبر، لا سيما الوحدات التي لها جذور في التاريخ، من نوع ما هو قائم في عدد من البلدان العربية، كالعراق والسودان، وما هو مفترض أن يقوم بين البلدان العربية كلها. وأرى، من الناحية العملية، أن حرمان هذه القوميات من هذه الحقوق هو شكل من أشكال المقامرة بمصير البلد المعني بهذه القضية، ينبغي تجنبها، والوقوف بوجه أصحابها، حتى ولو تعارض ذلك مع بعض القناعات، هنا وهناك، من موقع قومي، أو من أي موقع آخر. والمنطلقان، المبدئي والعملي، في تعامل القومية الأكبر مع القوميات الأصغر، إنما يعبران عن المصالح الحقيقية لهذه البلدان ولهذه الشعوب. فلماذا لم تنجح الحكومات المختلفة، في العراق والسودان، في حل المعضلتين القائمتين في البلدين، برغم الإختلاف الجوهري، من نواح عديدة، بين إقليم كردستان العراق وجنوب السودان؟ وهذه الحكومات، كما هو معروف، لا سيما في العراق، كانت متعددة الإتجاهات. وبعضها زعم أنه ينتمي إلى الإشتراكية، كفكر وكمشروع سياسي، أو يتأثر بهما، على الأقل. فيا للمفارقة!

المسألة، في جذورها، مركبة. والخلل إنما يعبر عنه الإلتقاء الغريب بين مصالح ضيقة لأهل الحكم، هنا وهناك، أية كانت أسماؤهم، ترمي إلى تأبيد هيمنتهم، من مواقع السلطة، على مصائر البلاد كلها، من جهة، وبين أفكار قومية، من جهة ثانية، ذات نزعة تسلطية على القوميات الأخرى، لها، أي هذه الأفكار، جذور في تاريخ العرب القديم، وفي تاريخ السلطنة العثمانية، الحديث. وهي نماذج لأفكار تحاول، باسم الإعتزاز القومي عند القومية الأكبر، التنكر لحقوق القوميات الأخرى، وممارسة القسر ضدها، من أجل تذويبها وصهرها في قوميتها الأكبر. وكان من نتائج هذا الإلتقاء الغريب بين هاتين المصالح والأفكار، أن استنفرت القوميات الأصغر كل طاقاتها للدفاع عن ذاتها، وعن خصوصياتها القومية، وعن ثقافاتها، وعن حقوقها. وتمردت، وثارت، واستخدمت كل أنواع الأسلحة في هذه المعركة، بما في ذلك سلاح الإعتزاز القومي عندها ضد سلاح الإعتزاز القومي عند القومية الأكبر. وفي هذا السياق يبدو غريباً، أيضاً، كيف أن هذين التيارين العربيين، أي الحكام، من جهة، وأصحاب الأفكار والمشاريع "الثورية" العربية، من جهة ثانية، قد وقفا مع حق الشعب الأرتري بالإنفصال عن أثيوبيا، في الوقت الذي حاربا فيه كل نزعة لدى القوميات الأخرى في البلدان العربية للمطالبة بحق تقرير المصير، في إطار البلد

الواحد والوطن الواحد، خصوصاً في العراق، بالنسبة للأكراد، وكذلك في السودان، بالنسبة لأبناء الجنوب فيه. أفلا يشير ذلك إلى وجود نزعة شوفينية عند هؤلاء، لا تراعي لا التاريخ القديم وأحداثه، ولا التاريخ الحديث ومآسيه، بوجه خاص؟ أليست هذه النزعة هي من الطبيعة ذاتها لتلك النزعة، التي حاربها الديمقراطيون من كل التيارات والإتجاهات، في العصر الحديث، النزعة التي ترمي إلى هيمنة عرق على عرق، وقومية على قومية، باسم التفوق في النوع؟

إن القضية القومية لأي شعب من الشعوب لا يمكن أن تزول بالقسر، مهما طال الزمن. وهي، كقانون من القوانين الموضوعية، مهيأة لأن تتفجر في وجه من يعتدي عليها، وتعاقبه عقاباً عسيراً. والعقاب، هنا، كما تشير إلى ذلك التجارب الحديثة، إنما يطال، بالدرجة الأولى، الذي يكون قد اعتدى على تلك القوانين الموضوعية، من موقع القوة والتسلط. ولكنه يطال، أيضاً، أولئك الذين كانوا ضحايا القسر والقهر والحرمان من الحقوق، الذين يكونون قد أخطأوا الحسابات، ووقعوا في أسر مشكلتهم القومية، وضيعوا البوصلة. والأمثلة المعاصرة عن هذين النموذجين كثيرة لا حصر لها.

هنا تبرز مخاطر الخلل في الجانبين. فهل هذا هو، فعلاً، واقع الأمر في إقليم كردستان العراق؟

وأسارع إلى الجواب، فوراً، بنعم ولا!

ومصدر "النعم" لا يتعلق بالموقف المعلن من قبل الحركة القومية الكردية حول أهدافها. إذ هو موقف واضح وصريح. هكذا كان. وهكذا هو يستمر الآن. إذ يعلن الجميع، ممثلو هذه الحركة، من دون مواربة، بأن مطالبتهم بحق تقرير المصير تنحصر في الوصول إلى حكم ذاتي، أو فدرالية، كما يسمونها الآن، داخل الوطن العراقي الواحد، الذي يصرون على أنه، إذا لم يكن ديمقراطياً، في حكمه وفي مؤسساته، فسيكون عاجزاً عن تحقيق وحدة الشعب بقومياته المختلفة، ومنها، بالتأكيد، القومية العربية الأكبر، وكذلك القومية الكردية. مصدر "النعم" هذه، هو، أولاً، استمرار القهر للأكراد من جانب الحكم العراقي القائم، وقبله جميع العهود السابقة، ملكية وجمهورية، على حد سواء. ومصدرها، ثانياً، هو ردة الفعل من قبل الحركة القومية الكردية، التي، وهي تؤكد التمسك بالحقوق، في إطار عراق ديمقراطي موحد، قد قبلت الحماية الأميركية الراهنة لسلطتها، رغم إدراك زعمائها بأن هذه

الحماية ليست كرمى لعيون الشعب الكردي، بل هي في خدمة مصالح أولئك الذين يقومون بهذه الحماية، منذ حرب الخليج الثانية، واستمراراً لأهدافهم المعلنة، وغير المعلنة، وإمعاناً في التدخل المباشر والمستمر ضد العراق، بالحصار وبالعدوان، بأشكالهما المختلفة.

أما الـ"لا"، فمصدرها هو ما أشرت إليه من أن الحركة القومية للأكراد لا تتردد مطلقاً في الاعلان، بوعي كامل، أن مصيرهم مرتبط بالكامل بمصير أشقائهم العرب، داخل وطنهم العراق. العلة والمشكلة، إذن، في العراق اليوم، إنما تنحصران في موقف النظام العراقي الرافض لحقوق الأكراد القومية، في العراق الواحد. فإذا أتيح للعراق نظام ديمقراطي بديل، بالمعنى الحقيقي للكلمة، تنتفي المشكلة، وتزول أسبابها.

ما الذي يدفعني إلى هذا الجزم، من دون حذر؟

يدفعني إلى ذلك، أولاً، قدر من معرفتي بتاريخ المسألة العراقية، والمسألة الكردية جزء منها. فالأساسي في المسألة العراقية هو الجزء الخاص بنظام الحكم، أي بالإستبداد، المستمر منذ تأسيس الدولة العراقية، في العهود الملكية والجمهورية على حد سواء، بديلاً من الديمقراطية، برغم وجود بعض الفروق في الموقف من الديمقراطية، وفي الموقف من القضية الكردية، بين عهد وعهد، ومرحلة ومرحلة، سواء في ظل النظام الملكي، أم في ظل النظام الجمهوري، بعد ثورة ١٤ تموز. ففي العام ١٩٤٨، وفي أعقاب "وثبة" الشعب العراقي التي أسقطت معاهدة بور تسماوث، عاش العراق فترة قصيرة تميزت بقدر كبير من الحريات، وبنوع من الديمقراطية في الحياة العامة، مليئ بالإلتباسات. كذلك الأمر، في المرحلة الأولى من ثورة ١٤ تموز، وفي المرحلة الأولى من سلطة حزب البعث، في أواخر الستينات وأوائل السبعينات. ويدفعني إلى ذلك، ثانياً، ما شهدته خلال الزيارة، وما سمعته على لسان المسؤولين الأكراد، وعلى لسان القيادات الحزبية، وعلى لسان المثقفين وأفراد الشعب العاديين، أيا كان التفاوت في الموقف، عند كل من هؤلاء وأولئك، في العديد من القضايا.

أين الخطأ في التجربة وأين الصواب فيها؟

لندخل، إذن، في واقع التجربة، تجربة حكم الأكراد ذاتهم بذاتهم، لأول مرة في التاريخ الحديث، وربما لأول مرة منذ عقود وقرون، باستثناء فترات قصيرة، كان آخرها جمهورية "مهاباد"، التي تأسست في إيران في أواسط الأربعينات، وقمعت

بوحشية. ولنر كيف تعامل الأكراد، أحزاباً وقيادات ومواطنين، مع هذه الفرصة التاريخية التي أتتهم من غير انتظار، وعلى غير موعد، وفي شكل ملتبس، والتي تجسدت في إقامة سلطة مستقلة حرة لهم على أرض إقليم كردستان العراق، منذ عشر سنوات! أين الخطأ في هذه التجربة، وأين الصواب فيها ؟

أول ما يتبادر إلى الذهن، لدى الدخول في واقع التجربة، هو الشبه الكبير بين الأكراد والعرب. فهل للتاريخ المشترك، القديم والحديث، دور في نشوء هذه القرابة، وهذا الشبه، في الطبائع وفي السلوك بين الأكراد والعرب؟ والتشابه واضح، لا يحتاج إلى إثبات. وهو يتمثل في أمور كثيرة. يتمثل في السياسة، وفي أشكال ممارستها. ويتمثل في الصراعات فيما بينهم. ويتمثل في فهمهم للديمقراطية داخل أحزابهم، وفي علاقتهم بعضهم ببعض. ولائحة التشابه لا تنتهي. وهي أمور يمكن استخلاصها، كما أشرت إلى ذلك، من الواقع القائم، من دون جهد. بل أنك تسمع ذلك من الجميع، من المسؤولين في الحزبين الرئيسيين، الذين يتقاسمان المنطقة، بعد صراع مسلح بينهما على السلطة. وتسمعه من المثقفين ومن الناس العاديين، الذين تلتقي بهم، بالصدفة، أو يأتون إليك من تلقاء ذاتهم لبث الشكوى مما يرون من أخطاء، ويخشون من أخطار.

وفي الواقع فقد أجرينا مناقشات عديدة، منذ لحظة وصولنا، بدءاً من الإستراحة في الضفة العراقية لنهر دجلة، التي جرى لنا فيها استقبال حاشد، وطوال الرحلة، التي قادتنا إلى جولة في المدن والأرياف، وفي الأسواق التجارية، وفي المؤسسات الإنتاجية، والمؤسسات الثقافية والإجتماعية، والإعلامية (المكتوبة والمسموعة والمرئية وما أكثرها)، وفي المراكز العلمية، وأهمها الجامعات الثلاث، التي أدهشنا فيها المستوى الرفيع الذي حققته في تخريج الكوادر والكفاءات. فماذا شاهدنا، وماذا سمعنا ؟

أول ما يلفت النظر، منذ اللحظات الأولى، هو انك تجد نفسك، أو يخيل لك أنك تجد نفسك، في دولة مؤسسات وقوانين، أقرب ما تكون إلى النموذج القائم في لبنان، في بعض جوانبه، وأنك في بلد ديمقراطي تمارس فيه الحريات على نطاق واسع. تعدد أحزاب، وتعدد وسائل أعلام، وتعدد مراكز ثقافية لمن يريد. وتحتار في تحديد اسم هذه الديمقراطية ونوعها. ولكنك تستمر بالإرتياح لما ترى وتشاهد. وتزداد ارتياحاً عندما ترى توفر كل ما يحتاج إليه الناس من سلع في الأسواق. فالمخازن

ملأى بالحاجيات، وملأى بالمشترين. ثم أنك تلتقي في الشوارع وفي الأماكن العامة وحولك، مثقفين حزبيين ومستقلين، وشخصيات سياسية وإعلامية مستقلة، تأتي لتناقشك في أمور محلية وعالمية، سياسية وثقافية، ولتعبر عن رأيها فيما هو قائم، في الإيجاب والسلب، من دون خشية من رقيب، ومن دون حذر، وبأعلى الصوت. ولا ترى، في المقابل، أي مظهر من مظاهر التعصب. ولا ترى أي مظهر من المظاهر المسلحة، باستثناء المرافقين للقياديين الرئيسيين، الذين اختاروا، أي القياديون، أن تكون أماكن إقامتهم، ومكاتب أحزابهم، خارج شوارع المدن وساحاتها، منعاً للمضايقات، وتخفيفاً على الناس من عبء ما يرتبط بوجود هذه القيادات ومكاتبها ومقراتها في المدن. وهي أمور تثير الدهشة، وتوحي بالإرتياح. ولا شأن لنا بما خفي، أو ما أخفي عنا، في هذا الأمر، وفي أمور أخرى.

وحين تبدأ في الأسئلة، وحين تدخل في النقاش، تكتشف بعض عناصر الخلل. ويأتيك الجواب ناقصاً، أحياناً، أو حاملاً شيئاً من الإلتباس، أحياناً أخرى. ولكنك تجد نفسك، في جميع الأحوال، أمام أناس يتحدثون إليك بصراحة، مقرونة برأي يدافعون عنه بحماس، وبمبالغات، أحياناً، لا تخفى عليك.

تسأل، أولاً - وهذا أمر طبيعي - الزعيمين الرئيسيين للحزبين الرئيسيين : لماذا اختلفتم، ولماذا دخلتم في الصراع فيما بينكم، ولماذا احتكمتم إلى السلاح في حل خلافاتكم؟ وهل أنتم مقبلون على اتفاق يعيدكم إلى إدارة شؤون الإقليم، من دون صراع؟ ومعلوم أن الصراع قد نشأ عام ١٩٩٤، واستمر حتى عام ١٩٩٦ وجاء ذلك بعد عامين من إجراء انتخابات برلمانية (١٩٩٢)، تشكلت، على قاعدتها، حكومة موحدة لإقليم كردستان. ذلك أن حرب الخليج الثانية قد أسفرت عن إعلان إقليم كردستان العراق، شمالي خط العرض ٣٦، منطقة آمنة(!)، بحماية الدول المتحالفة، وذلك بقرار صادر عن مجلس الأمن بتاريخ ٥ نيسان ١٩٩١. تستثنى من هذا القرار آبار النفط في كركوك ومناطق أخرى، لأسباب استراتيجية، حددها أصحاب القرار، خارج حدود العراق، وبعيداً عنها وعنه!.

ويأتيك الجواب عن السؤالين الآنفي الذكر، بارداً، لشدة بساطته وصراحته، وجافاً، في الوقت ذاته، لما يخفيه من مخاطر على المستقبل، سواء طالت الحالة الراهنة، أم انتهت بحكم ذاتي، أم عادت الأمور إلى حرب الأنصار في الجبال، ومآسيها. يقول كل من مسعود البارزاني وجلال الطالباني في ما معناه، كل بلغته،

وبطريقتـه وبأسلوبه: صـراعنا هو صـراع على السلطة. ولا مـعنى له خـارج هذا التوصيف. وهو صراع قديم. تطلبون منا ان نكون ديمقراطيين. ونحن شـاكرون لكم تضامنكم. لكن ديمقراطيتنا هي ناقصة مثل ديمقراطيتكم، أو ديمقراطية بعضكم، على الأقل. فأنتم أدرى منا بأن الديمقراطية لا توهب. بل هي تتكون، بالنضال ضد الذات وضد الآخر، وعبر عملية طويلة من الممارسة، ومن الصواب والخطأ فيها. وهي ثقافة، تراكمها الشعوب والحركات، وتترسخ مع الزمن، وتصبح تقليداً، إذا ما سارت الأمور في الإتجاه الصحيح. ولكن لهذه العملية شروطها، التي لم تتوفر في تاريخ العراق منذ تأسيس أول دولة حديثة فيه. نحن، إذن، مثل أشقائنا العرب، في هذه المسألة. نعاني مما يعانونه. فنحن جزء من أوضاع هذه المنطقة، جزء من أوضاع كل بلد فيها، وكل مجتمع، وجزء من أوضاع الأحزاب فيها، والمؤسسات على اختلافها. ونعترف لكم بأننا تواقون إلى الديمقراطية بمعانيها الحقيقية. ونسعى لأن نكتسب قيمها وقوانينها. وإلى أن نصل إلى ذلك سنظل نعاني مما نحن فيه اليوم. واعلموا أننا ندرك مخاطر ذلك علينا، في الحاضر وفي المستقبل. ونحن جادون في العمل لتجاوز هذه الصعوبات ومخاطرها. جادون في الوصول إلى اتفاق يزيل الخلاف والصراع والإنقسام.

هذا ما يقوله الزعيمان، باختصار، حول موضوع الخلاف بينهما، الذي لم ينجحا، حتى الآن، في تجاوزه. ولكنك تسمع من كل من الحزبين اتهاماً للآخر في أمور عديدة، بما في ذلك في أسباب نشوب الخلاف، وفي الأسباب التي ما تزال تمنع الوصول إلى اتفاق، في المفاوضات الجارية. ولذلك كنا شديدي النقد في هذا الموضوع، وشديدي الضغط على كل من زعيمي الحزبين لكي يصلا إلى اتفاق، بالتنازلات المفروض تقديمها من قبل الجميع، لمصلحة كل منهم، ولمصلحة الإقليم، ولمصلحة شعبهم في الحاضر وفي المستقبل.

وإذ تسأل عن الأسباب التي تجعل هذه الوفرة في المواد الأساسية في الأسواق، يأتيك الجواب من شقين: الشق الأول، يتعلق بالسياسة التي اتبعتها السلطة، قبل الإقتتال وبعده، في وضع المواد المتوفرة، من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء، في متناول الناس، من دون شروط. علماً بأن موظفي الأمم المتحدة هم الذين يوزعون هذه المواد، بالتعاون مع السلطة القائمة. يضاف إلى ذلك ما كان، ولا يزال، يتوفر من مواد بواسطة التجارة المزدهرة بين منطقتي إقليم كردستان وكل من إيران وتركيا

وسوريا، وكذلك الداخل العراقي. الشق الثاني، يتعلق باعتماد الدينار العراقي القديم، المرتبط بالفرنك السويسري، أساساً للنقد المتداول. وهو دينار تزيد قيمته الفعلية، بالمقارنة مع دينار العراق الرسمي المعمول به حالياً، أكثر من مائة ضعف. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع الأجور، من جهة، وإلى زيادة القدرة الشرائية عند الناس، من جهة ثانية.

ويضيف المسؤولون، كل من موقعه، بأن الواردات التي تصل إلى كل من السلطتين - وهي متفاوتة كثيراً، لصالح سلطة الحزب الديمقراطي ومنطقة سيطرته - المحصلة من عمليات متعددة الأشكال، وأساساً من الترانزيت والرسوم، وسوى ذلك، هذه الواردات إنما تستخدم في تأمين شروط أفضل لحياة الناس. وهو ما يستطيع المرء أن يشاهده، ولو بشكل مجتزأ، نظراً لصعوبة الدخول في تفاصيل حياة الناس.

ويضعك المسؤولون، في أحاديثهم هذه، وفي المعطيات التي يقدمونها، أمام استنتاج واحد، مفاده أن السياسة المتبعة من قبل المسؤولين الأكراد في منطقة سيطرتهم، مناقضة بالكامل لسياسة الحكومة المركزية، إزاء الشعب، هناك. إذ أن الحكومة المركزية تحاول أن تجعل الشعب رهينة، أو درعاً بشرياً، في مواجهتها لخصومها الخارجيين، الأميركيين وحلفائهم من الأوروبيين والعرب. فالحصار هو، في الواقع، مضروب على الشعب العراقي، هنا وهناك. وموارد النفط موزعة بين المنطقتين، بحسب عدد السكان. فضلاً عن أن توزيع المواد التي يتم شراؤها في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، إنما توزع، في الداخل، من قبل الحكومة المركزية وأجهزتها، لا من قبل موظفي الأمم المتحدة، كما هو الحال في الإقليم. فلماذا الجوع والذل في الداخل العراقي، وفقدان المواد الأساسية، في حين أنها تتوفر في إقليم كردستان للناس كلهم، من دون أي إذلال؟

غير أن ما هو مذهل ومثير للإستغراب، في المعلومات حول برنامج النفط مقابل الغذاء، هو موقف الأمم المتحدة، وموقف ممثليها ووسطائها من الشركات والسماسرة الذين يعتمدهم هؤلاء الموظفون. فهؤلاء جميعهم إنما يفرضون شروطهم في تحديد أنواع السلع، وفي تحديد مصادرها، وفي تحديد أسعارها، من دون نقاش. فإما القبول بكل هذه الشروط، أو الإمتناع عن تقديم هذه السلع. فضلاً عن ذلك فإن التعويضات التي تقدم لموظفي الأمم المتحدة، وهي منتزعة من البرنامج ذاته، تفوق التصور. ولا يستطيع أحد أن يعترض. الإذلال، إذن، الذي يتعرض له الشعب

العراقي، عرباً وأكراداً، هو هدف بذاته، من قبل الأميركان، ومن قبل أدواتهم في المؤسسات واللجان التابعة للأمم المتحدة. لكن الفرق بين ما هو قائم في الداخل العراقي وبين ما هو قائم في إقليم كردستان، هو في التعامل مع سياسة الإذلال هذه، من قبل الحكومة المركزية، ومن قبل سلطة الإقليم.

ثم أنك تسأل عن علاقة المعارضة العراقية، بما فيها الحركة القومية الكردية، بحزبيها الرئيسيين، مع الأميركان، وعن موقف الحزبين الكرديين من الحماية الأميركية لهذا الإقليم. ويأتيك الجواب على النحو التالي أولاً، الحماية لم يطلبها الأكراد. بل هي جاءت بقرار من مجلس الأمن، وبرعاية أميركية، وبهدف أميركي واضح يرتبط بسياسة أميركا إزاء العراق، وإزاء المنطقة بأسرها. الحماية، إذن، لم تكن مطلباً كردياً، بل جزءاً من خطة لا علاقة لهم بها، ولا يشكلون جزءاً منها. وهي لا تختلف عن الحمايات الأخرى في أماكن أخرى من البلدان العربية، إلا في أمر أساسي واحد، هو أنها في أقليم كردستان لم تأت بطلب من أهل الإقليم، في حين أنها تشكل جزءاً من السياسة الرسمية، في عدد غير قليل من البلدان العربية، عسكرية، أحياناً، وسياسية واقتصادية، أحياناً أخرى! ولكن الأكراد يحاولون الإستفادة من هذه الحماية، لتأمين سلامة سلطتهم، وسلامة منطقتهم من عدوان محتمل من قبل الحكومة المركزية، ولضمان استقلالهم إزاء جيرانهم الأتراك والإيرانيين، في ذات الوقت، ولتأمين شروط أفضل لعلاقة حسن جوار، ولتعاون تجاري وغير تجاري مع هؤلاء الجيران، لمصلحة الإقليم. وبهذا الصدد يفسرون الإشكال السياسي والعسكري القائم بينهم وبين حزب العمال الكردستاني في تركيا. فقد حاول الحزبان، من دون طائل، أن يقنعوا أشقاءهم الأكراد في تركيا، بعدم استعمال إقليم كردستان كمركز لانطلاق عملياتهم العسكرية، واستبدال ذلك بجعل هذا الإقليم مركزاً لحركتهم السياسية. والسبب في هذا الموقف من العمل العسكري للحركة القومية الكردية في تركيا، هو عدم قدرة أكراد العراق على مواجهة الجار التركي، إذا ما قرر الإنتقام من حزب العمال، مثلما يفعل حتى هذه اللحظة، حين تدخل القوات المسلحة التركية، من دون إذن من أحد، داخل الأراضي العراقية، بما في ذلك في إقليم كردستان، وتقتل وتدمر، وتتوغل عشرات الكيلومترات، وتحدد هي، من دون سواها، وقت سحب قواتها.

أما فيما يتعلق بموضوع المعارضة العراقية فيجيب المسؤولون في الحزبين بأن

هذه المعارضة لم تعد موحدة، وأنهم لم يعودوا جزءاً عضوياً من تلك المعارضة التي تتلقى أموالاً من الإدارة الأميركية، لإطاحة النظام! أما ذهابهم إلى أميركا لتوقيع اتفاقات فيما بينهم، كلما حصل خلاف، من نوع ما جرى في العام ١٩٩٨، حين وقع الحزبان الإتفاق الذي يحمل اسم اتفاق واشنطن، فيبررون ذلك، صراحة، بأنه إجراء لم يجدوا بديلاً منه لوقف الإقتتال الناشئ بينهم. وقد ذهبوا إلى واشنطن للتفاوض، ثم لتوقيع الإتفاق، بمحض إرادتهم. ولكن هذا الإجراء لا يلزمهم بشيء إزاء الأميركان. على أن الإتفاق لم ينفذ منه، حتى الآن، سوى وقف الإقتتال. وقد توقفوا عن الذهاب إلى واشنطن، بعد ذلك، إلا في إطار نشاطاتهم السياسية، التي يعتبرون أن من حقهم وواجبهم عدم استثناء أي بلد وأي قوة سياسية يمكن أن تشكل زيارتها أو الإتصال بها عنصر دعم لقضيتهم. وفيما يخص صراعاتهم فإنهم يجرون اللقاءات لحلها في داخل الإقليم.

أما السؤال المتعلق بالحصار، وبضرورة رفع شعار إزالته عن الشعب العراقي، فيجيب المسؤولون عن ذلك بالقول إنهم، هم أيضاً، يعانون من هذا الحصار، وإن اختلفت نتائجه بين منطقتهم وبين المركز، وإنهم معنيون برفعه عنهم وعن أشقائهم العرب في الداخل العراقي. لكنهم يخشون من رفع هذا الحصار، إذا هو لم يقترن بتدابير تحول دون تمكين النظام من العودة إلى ممارسة حربه ضدهم، وتضع حداً لسياسة التنكيل بأشقائهم العرب في الداخل. يريدون شروطاً لذلك، بضمانات الأمم المتحدة، أسوة بما يجري في العديد من البلدان التي تعاني انقسامات وحروباً واستبداد أنظمة.

يبقى السؤال الأصلي، المتعلق بحق تقرير المصير وبفهمهم الملموس لهذا الحق. وعن هذا السؤال يجيب المسؤولون بوضوح وبجزم أنهم لم يطلبوا في السابق، ولم يطلبوا اليوم، سوى حق تقرير المصير في وطنهم ووطن أشقائهم العرب، الوطن العراقي. ولكنهم يحددون، اليوم، فهمهم لحق تقرير المصير بما يسمونه الفيدرالية، داخل العراق الديمقراطي الموحد. ويضعون هذا المفهوم لحق تقرير المصير على محك التفاوض عندما تتوفر شروطه.

وحتى لا يبدو من هذا العرض أن الحزب الديمقراطي وحزب الإتحاد الوطني هما الحزبان الوحيدان في إقليم كردستان نشير إلى أن الإقليم حافل بالأحزاب الكردية والعربية، وبالمؤسسات الثقافية والإجتماعية للأقليات القومية والدينية. فهناك الحزب الشيوعي العراقي، ومقره الرئيسي في مدينة شقلاوة الجبلية، في محافظة

أربيل. وله مقرات أخرى في كلا المنطقتين. ومعروف أن القيادة المركزية للحزب الشيوعي تقيم منذ سنوات عدة في إقليم كردستان، بسبب الإضطهاد. وقد التقينا مع سكرتير اللجنة المركزية للحزب حميد مجيد موسى، ومع أعضاء القيادة، في مقر الحزب في مدينة شقلاوة، بحضور أعضاء في قيادة الحزب الشيوعي الكردستاني، الذي تأسس منذ أواخر الثمانينات، لكي يكون، كحزب كردي، جزءاً من الواقع القائم في الإقليم. وهناك حزبان إسلاميان وأحزاب صغيرة أخرى. وباستثناء الحركة الإسلامية فقد أتيح لنا أن نلتقي مع قيادات جميع الأحزاب، من دون استثناء. وأجرينا معها المناقشات ذاتها التي أجريناها مع قيادتي الحزبين الرئيسيين.

إلا أن ما لفت نظرنا، بشكل خاص، هو هذا العدد الكبير من المثقفين الأكراد. ومن بينهم شعراء وروائيون وفنانون تشكيليون وموسيقيون، إضافة إلى أساتذة جامعيين متخصصين في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والفلسفية، وفي سائر الإختصاصات. وقد أدهشتنا النهضة العلمية التي تعرفنا إلى نماذج منها خلال لقاءاتنا مع إدارات الجامعات الثلاث في دهوك وأربيل والسليمانية. وكان لنا لقاء جماهيري مع بضع مئات من المثقفين في السليمانية، في المركز الثقافي الذي تديره هيرو خان، زوجة جلال الطالباني، بنشاط وكفاءة. وكان النقاش في هذا اللقاء بيننا وبين المثقفين، صريحاً وجريئاً، طرحت فيه آراء وأفكار لم يلتزم المثقفون فيها المواقف المعلنة لكل من الحزبين الرئيسيين في أمور عديدة، بما في ذلك ما يتعلق منها بمفهوم حق تقرير المصير.

وأعترف بأنني لم اقرأ الأدب الكردي من قبل، إلا قليلاً. ولم أستمع إلى الموسيقى والغناء الكرديين، إلا قليلاً، أيضاً. لكنني دهشت لروعة ما سمعت من موسيقى وغناء، ذكرني بما قاله لي أكثر من مرة زياد الرحباني، لاسيما عشية الزيارة، بأنه معجب بالموسيقى الكردية ومتأثر بها إلى حد إعلان انتمائه القومي إليها! ولقد شعرت خلال لقائنا مع الشاعر الكردي الكبير شركوبيكوسه، وبعد قراءة بعض أشعاره المترجمة إلى العربية، أنني مقصر في التعرف على هذا الأدب الرفيع للشعب الكردي.

بعض الاستنتاجات السريعة

إلا أنني لا أستطيع، وأنا اصل إلى نهاية هذه الانطباعات عن رحلتي الممتعة إلى إقليم كردستان العراق، إلا أن أشير إلى الأمور الآتية :

أولاً ، ثمة نقص كبير في العلاقة العربية - الكردية، في الإتجاهين. وثمة نقص في الحوار ونقص في التضامن المتبادل. ويتحمل المسؤولية كلا الطرفين، مع مسؤولية أكبر يتحملها الطرف العربي. إلا أن هذا النقص لا يشمل العراق مطلقاً. فالإخوة العربية - الكردية، داخل العراق، عميقة الجذور، في التاريخ القديم والحديث. ولم تسجل أي حادثة واحدة تشير إلى الخلل في العلاقة بين الشعبين، في الوطن الواحد. وتنحصر المشكلة، داخل العراق، في علاقة الشعب العراقي، عرباً وأكراداً، مع حكامه الإستبداديين، في العهد الحالي وفي كل العهود. ولذلك فالمطلب الأساسي المشترك بين أبناء الشعب العراقي، بعربه وأكراده وقومياته الأخرى، هو النضال من أجل عراق ديمقراطي موحد.

ثانياً ، هذا النقص في العلاقة بين الحركة القومية الكردية والحركات الوطنية في البلدان العربية، قد أدى إلى النقص في المعرفة المتبادلة بقضايا كل من الشعب الكردي والشعوب العربية. وخلال التوغل في المعرفة المتبادلة للظروف، هنا وهناك، تبرز بوضوح المصالح المشتركة. وهي تتمثل في النضال من أجل الديمقراطية، من جهة، ومن أجل تحديث الدولة، من جهة ثانية، لتحقيق التنمية والتقدم، ولتحرير بلداننا من كل عناصر وعوامل ومظاهر التخلف السائدة فيها، والتي تجعل الثروات الهائلة المزدحمة على سطحها وفي جوفها عوامل قهر واستبداد وتخلف، بدلاً من أن تكون عوامل تقدم وتنمية وحرية وسعادة لشعوبها.

ثالثاً ، أن ما هو قائم في إقليم كردستان ما هو إلا حالة مؤقتة. فكيف يفكر الأكراد في المستقبل؟ كيف سيواجهون، كشعب وكقضية، وكيف سيواجهون مع اشقائهم العراقيين في الداخل، مهمات المرحلة المقبلة، وكيف سيمارسون استقلالهم عن أي تدخل أجنبي في تحديد مصير العراق ومستقبله، ومصيرهم ومستقبلهم، عرباً وأكراداً؟ إنها قضايا لا تزال مواقف الأكراد غير واضحة بشأنها. وهو ما تشير إليه أجوبتهم عن الأسئلة التي طرحناها عليهم. كما لا تزال غير واضحة مواقف العرب في كل ديارهم بشأنها، أيضاً! وهو ما يشكل مصدر معاناتنا في كل ديارنا، منذ نصف قرن من الزمن.

رابعاً ، لقد أحسسنا، خلال لقاءاتنا مع المسؤولين في الإقليم، بمنطقتيه وسلطتيه، بأننا أمام شعب طيب مقدام وشجاع، وإننا أمام زعماء يتمتعون بذكاء ودهاء وكفاءة، رغم عدم قدرتهم على تجاوز الصعوبات الناشئة عن خلافاتهم وصراعاتهم، على السلطة وعلى أمور أخرى. وقد كنا شديدي الصراحة في التعبير

عن هواجسنا، وعن مخاوفنا، حرصاً عليهم، كشعب وقضية، وحرصاً على العراق، كبلد وكشعب، كان له، وسيظل، دور مهم في مستقبل البلدان العربية بأسرها.

خامساً، ثمة أفكار كثيرة تولدت عندي، بعد هذه الزيارة، أفكار حان الوقت لكي تطرح بجرأة، ولكي يجري النقاش حولها، بعد كل تلك المعاناة التي عاشها ويعيشها الشعب العراقي، منذ نصف قرن، وعاشتها، وتعيشها الشعوب العربية كلها، بنسب ودرجات متفاوتة، منذ نصف قرن أيضاً. وهي أفكار تتعلق بالأسباب التي أدت، ولا تزال تؤدي، بإسم الدفاع، زيفاً أو جهلاً وتخلفاً، عن القضية القومية العربية، إلى هذا الإنهيار المتواصل، من دون انقطاع، للبلدان العربية، بالمفرد وبالجمع، في كل الميادين، السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية. كما تتعلق بمستقبل هذه البلدان، بالمفرد وبالجمع، أيضاً، في أوضاعها الداخلية، أنظمة حكم، ومؤسسات دولة، وحركات سياسية واجتماعية، وبنى اقتصادية، وتتعلق بإمكانات تحقيق نهضة جديدة تخرج هذه البلدان من أسر الإستبداد والتخلف إلى رحاب الحرية والتقدم. وكم أنا حزين، مرة ثانية، لغياب المفكر القومي العربي الطليعي قسطنطين زريق، في هذه اللحظات، بالذات. إذ حرمنا غيابه من إسهامات جليلة، من موقع العقلانية والديمقراطية، في معركة التجديد والتغيير، كان زريق قد شرع، منذ سنوات، في خوض غمارها، بشجاعة وحيوية، تفوق شجاعة وحيوية الشباب، حتى وهو يدخل في العقد العاشر من عمره.

وبعد، فقد كانت الحفاوة بوفد المثقفين العرب إستثنائية في كل مكان زرناه. وقدمت للوفد، من قبل المسؤولين ومن قبل القوى السياسية والثقافية والإجتماعية، كل أنواع التسهيلات. ووضعت أمامه كل الإمكانات لإغناء معرفته بالواقع القائم، وبالتاريخ والجغرافيا، وبالثقافة والتقاليد. كما فتحت أمام الوفد كل الفرص للتعبير عن مواقفه في كل وسائل الإعلام (المكتوبة والمسموعة والمرئية)، من دون أدنى حذر. وكانت لكل أعضاء الوفد آراء ومواقف نقدية عرضوها بوضوح وبصراحة، من دون أدنى رقابة، بما في ذلك في الفضائيات وعلى الهواء مباشرة. يبقى أن نشير إلى الدور الذي لعبه في تنظيم الزيارة، وخلالها، فخري كريم، رئيس مجلس إدارة دار المدى، التي تصدر عنها كل من مجلة "النهج" الفكرية ومجلة "المدى" الأدبية. فله يعود فضل كبير في نجاح الزيارة.

بيروت في ١٠/٩/٢٠٠٠

الفهرس

قائمة الكتب الصادرة في سلسلة
مشروع الكتاب للجميع مجاناً مع جريدة إلى الآن

١- حي بن يقظان	ابن سينا وابن طفيل والسهروردي
٢- غابة الحق	فرنسيس فتح الله مراش
٣- الإسلام بين العلم والمدنية	الإمام محمد عبده
٤- الأمير الصغير	أنطون دي سانت إكزوبري
٥- طبائع الاستبداد	عبد الرحمن الكواكبي
٦- مغامرات مونشهاوزن	رودلف إريك راسب
٧- أطفال غسان كنفاني	غسان كنفاني
٨- كليلة ودمنة	ابن المقفع
٩- طوق الحمامة	ابن حزم الاندلسي
١٠- تخليص الإبريز في تلخيص باريز	رفاعة رافع الطهطاوي
١١- بطل هذا الزمان	ميخائيل ليرمانتوف
١٢- الدين والعلم والمال	فرح أنطون
١٣- غرائب المكتوبجي	سليم سركيس
١٤- الأجنحة المتكسرة	جبران خليل جبران
١٥- حكايات إيسوب	إمام عبد الفتاح إمام
١٦- حول العالم في ثمانين يوماً	جول فيرن
١٧- رحلات جليفر	جوناثان سويفت
١٨- مذكرات هدى شعراوي	هدى شعراوي
١٩- البخلاء	الجاحظ
٢٠- روائع طاغور في المسرح والشعر	رابندرانات طاغور
٢١- صندوق الدنيا	ابراهيم عبد القادر المازني
٢٢- كل الأسماء	جوزيه ساراماغو
٢٣- مذكرات دجاجة	اسحق موسى الحسيني
٢٤- حياتي	أحمد أمين
٢٥- قنديل أم هاشم	يحيى حقي
٢٦- مذكرات الأميرة جويدان	الأميرة جويدان

٢٧- ابراهيم الكاتب	ابراهيم المازني
٢٨- بغداد مدينة السلام	طه الراوي
٢٩- الحب الأول	تورغنيف
٣٠- ارض البشر	أنطون دي سانت أكزوبري
٣١- الملايين الأربعة	أو.هنري
٣٢- في الحب والحب العذري	د.صادق جلال العظم
٣٣- رحلة ابن جبير	تقديم حسين نصار
٣٤-صمت البحر	فيركور
٣٥- التذكار	أرسكين كولدويل
٣٦- على باب سجن أبي العلاء	معروف الرصافي
٣٧- قصص وحكايات خرافية	هانس اندرسن
٣٨- هيرمن ودورتيه	يوهان جوته
٣٩- خزين اللامرئيات	فؤاد التكرلي
٤٠- دون كيخوته ج١	سرفانتس
٤١- دون كيخوته ج٢	سرفانتس
٤٢- المواقف والمخاطبات	النفري
٤٣- قرية ديكانكا	نيكولاي غوغول
٤٤- أسرار الموسيقى	علي الشوك
٤٥- الخنفسة الذهبية	أدغار ألن بو
٤٦- أخطية	إميل حبيبي
٤٧- فن التمثيل عند العرب	محمد حسين الأعرجي
٤٨- شبح كانترفيل	أوسكار وايلد
٤٩- أغاني الغجر	هانزيكون فويكن
٥٠- العودة إلى الأهوار	كافن يونغ
٥١- كناسة الدكان	يحيى حقي
٥٢- في تجربة الكتابة	س. ر. مارتين
٥٣- الإسكافية العجيبة	ثيدريكو غارثيا لوركا
٥٤- دراسات في التاريخ	أ.ج. هوبسباوم
٥٥ - عن الرجال والبنادق	غسان كنفاني
٥٦ - الفرح ليس مهنتي	محمد الماغوط